

تشرين الثاني 2005
Novembre/November

56. خواطر دستورية من وحي بكركي (88)

في المعركة الرئاسية التي اخترنا أن نقدّمها عالية الجبين حرّة الكلمة مُشركةً للشعب، يلتقي فيها السرّ والعلن، لا بدّ من رفع اللثام من محطات أساسية كانت باكورتها في لبنان زيارة غبطة البطيريك مار نصر الله بطرس صفير صباح الجمعة الماضية في بكركي.

أما تريثنا في التعليق المفصّل على الزيارة فكان سببه الحاجة لجمع الأفكار حول حديث معمق وأدبي مثلما هو فقط ممكن في كنف الصرح البطيريك مع غبطته العلامة بلغات أربع على الأقل، وأمنائه الموهوبين، وفي طليعتهم تلك الطاقة العظيمة التي يمثلها سيّد عائلة متألّقة نثراً وشعراً المونسينيور ميشال عويط، وقد جعل الحجر في مخطوطته الأخيرة عن الرسالة الألهية يتكلم روحاً. والإشارة هنا ليست فقط «لموكب دونه النواظرُ تغضي» كما وصفَ محيطُ بكركي المهيب أيام البطيريك الياس حويك شاعرُ الأرز منذ مئة عام، بل لأننا نعلم أن انطلاقة الثورة السلمية في هذا العام لم تكن ممكنة لولا صدارة البطيريك والمطارنة الميمونين في بياناتهم القدوة منذ أعوام، واللقاء التاريخي الذي حضّره في المختارة منذ خمسة أصياف، وهو الذي أعاد الشملَ الوطني بعد مأساة في الجبل امتدّت عقدين طويلين من تاريخ لبنان الأليم.

إذاً حديثٌ سياسي عميق مع البطيريك حول الموضوع الرئاسي، لا يجوز أبدأً أن نبوح هنا فيه بأقوال الرعاية التي عهدناها منه، كما عهدها كل ماروني بل كل لبناني على امتداد الزمن، وإنما لما كان في الحديث من إحياء دستوري أساسي جدّد قراءتنا للموقع الرئاسي اللبناني دستورياً، وكنا قد وضعناه منذ سبعة أعوام في المقالة اللاحقة التي نعيد طرحها مجدداً لإنارة برنامجنا الرئاسي مع ما استشفناه علماً من الحديث مع غبطته الأسبوع الماضي.

الجديد الأول يتعلق بالمنصب الرئاسي بعد التعديلات الدستورية التي طرأت على النص إثر المؤتمر اللبناني في الحجاز سنة 1989 لناحية السلطة المثلثة الأضلاع طائفياً، وهي خاطرة أتصحت لنا شيئاً فشيئاً منذ حديث سابق هذه السنة مع الصديق الدكتور نواف سلام. السؤال دستورياً يتعلق بالتقليص الطارئ على الموقع الرئاسي لناحية توزيع السلطة ثلاثياً ما بين ماروني وسني وشيعي، يوهن الطرف المسيحي فيه ليس من ناحية السلطة التنفيذية كما يجده القارئ في تحليلنا اللاحق، إنما لجهة حصره بالثلث المؤكل الى الرئاسة بمقابل الثلثين الآخرين المؤكلين الى رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس النيابي بالمسوخ الدستوري المعروف بالترويكا. وبعبارة أخرى، فإن المناصفة التاريخية بين المسيحيين والمسلمين في التركيبة اللبنانية، والتي يجدها المؤرخ مدونة دستورياً في وثيقة تعود الى سنة 1834 أنشأت في المدن اللبنانية الساحلية - بيروت، صيدا - «ديوان مشورة، مؤلف من ستة إسلام وستة نصارى»، هذا المبدأ الأساسي في تمثيل حكومة لبنان اشتراكاً بالمناصفة قد زال في التركيبة المسوخة الحالية بسبب تقليص المركز الماروني - المسيحي من النصف الى الثلث على مستوى القرار الأعلى في الجمهورية.

نحن نعرف اليوم مكانة الرئيس فؤاد السنيورة الوطنية، وقلماً يذكر اسمه في لبنان من دون هالة الإعجاب الذي نجح في إضفائها على قيادته للحكومة. لا حاجة للمزيد هنا، فالكل مقتنع، بل الحاجة الى النظر في الآلية التي توابك هذا التألق دستورياً في ظلّ الوهن العضال الطارئ على رئاسة الجمهورية بالمستحوذ عليها عنوة اليوم.

هذه الخاطرة الثانية أيضاً مستوحاة من الحديث البطريركي المرهف لجهة استمرار مريب للغياب القيادي المسيحي - الوطني في إدارة البلاد منذ فقدان الرئيس اميل لحود شرعيته قانونياً وشعبياً على ما لم يعد ضرورياً تفصيله. فالإلحاح في التغيير في هذه المقاربة الجديدة، لا يقتصر على ما دأب الكثيرون رسمه ضرورة لمعالجة التدني الصارخ للهيئة الرئاسية. فهذا عابر. الضرورة أشد إيلاماً من الناحية الدستورية نفسها، وهي ليست عابرة لأن الوضع الحالي يشكل سابقة يستمر شواذها معروضاً مبدأ المناصفة المسيحية - المسلمة أساساً للحكم في لبنان في صميمه. هذه السابقة المحدقة يضاف وقّعها على الإنزلاق المستمر منذ الطائف في موقع الرئاسة لجهة ترسيخ طائفية أعمق تجعل الشيعة والسنة في مسؤولية دستورية تُضاعف التمثيل المسلم - أي تجعله ضعفاً - على حساب التمثيل المسيحي بخلاف مبدأ المناصفة التي تقوم عليه البلاد منذ قرنين. وهذا الخلل الرئاسي يندرج أيضاً في موضوع المسيحيين المهمشين، كما يطرح أهل الأمة الإسلامية الرحبة من الدروز وغيرهم، واللبنانيين من اليهود والدهريين، وجميعهم

باقون خارج المدار الدستوري الرسمي بوصفهم أقليات لا تنتمي، دستورياً، الى إطار المناصفة بين 'النصارى والإسلام' في ثوبه الدستوري الممهور بتجربة الترويكاً.

ولئلا يُعَيَّب علينا إيهامنا في العبارة، في هذا الحديث الدستوري الذي أظنُّ بعضه جديداً بفضل عميق ديمقراطية فكر البطريك صفير في موضوع حافل بمخاطر الزلات، وهو إيهامٌ يتنافى مع طرحنا هذه المبادرة الرئاسية على الشعب اللبناني قبل تقديم ترشيحنا على ممثليه في المجلس النيابي في منافسة مفتوحة نرجوها، مع قول الأستاذ نبيل أبو منصف، «طاحنة» - والكلمة لها مرادف شهير في العرف الدستوري الأميركي - 'robust speech' - كما أن رديفها عند المرحوم محمد باقر الصدر بما وصفه يوماً بـ«الضغط في العبارة» جداً موفقة.

لئلا نلامَ إذاً على عدم الوضوح، نقدّم خاتمةً هذا التلخيص المستوحى من الإصغاء الى حديث بكركي: التعجيل في اختيار خلف للرئيس لحدّ مَطْلَبْ دستوري مُلِحّ ليس فقط لفقدان السدة الرئاسية هيبتها باستمراره بها مُهاناً مُقَاطِعاً، بل لأنّ الخلل الناتج يعطل المبدأ المكرّس دستورياً بقاعدة الإشتراك بالمناصفة، إن في التراث التاريخي اللبناني الثابت، أو في الثوب الأنيق الذي كرسته الرسالة البابوية.

لذا نطرح على الشعب اللبناني نفسنا رئيساً جديداً يتحلّى بقيادة النَّدّ الوطني الأفضل لرئيس وزراء بمكانة فؤاد السنيورة، في حكومة جامعة حضارية ناصعة هبّية تناسب الطموحات العظيمة التي أطلققتها ثورتنا السلمية بعد شهادة الرئيس الحريري الأعظم رفضاً للتمديد.

57. EuroMed Program⁽⁸⁹⁾

إيزابيل إده (إ.إ.) طارق متري (ط.م.)
شبلي ملاط (ش.م.) جان بول شانيلو (ج.ب.ش.)
مصباح الأحذب (م.ح.) عليا مبيّض (ع.م.)
باتريك رينو (ب.ر.)

إ.إ.: مساء الخير، وأهلاً وسهلاً فيكم بهذه الحلقة الخاصة والأخيرة لبرنامج يورو ميد Euromed مباشرةً على شاشة الـNBN. سنكون سوى طوال ساعة ونصف لمناسبة مرور 10 سنوات على إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية برشلونة سنة 1995.

اليوم كانوا رؤساء دول وحكومات البلدان الـ35 المشتركين بالشراكة مجتمعين برشلونة لتقييم الـ10 سنوات الماضية ولرسم مراحل الحياة الجديدة، آخذين بعين الاعتبار حسنات وسيئات المرحلة السابقة.

هذه الحلقة لـEuromed ستكون الحلقة الـ28، خلال 28 أسبوع كل يوم إثنين حاولنا أن نطلعكم على جميع جوانب الشراكة الأوروبية المتوسطية خاصة بما يتعلق بلبنان. حاولنا أن

(89) مقابلة تلفزيونية ضمن برنامج EuroMed على شاشة NBN مع المحاور إيزابيل إده 2005/11/28 الضيوف: الدكتور طارق متري وزير الثقافة، البروفسور شبلي ملاط المرشح لرئاسة الجمهورية، البروفسور جان بول شانيلو استاذ بالعلوم السياسية في باريس، النائب مصباح الأحذب، الاستاذة عليا مبيّض خبيرة اقتصادية، باتريك رينو سفير المفوضية الأوروبية في لبنان.

نشرح ما هي أسس الشراكة وكيف ترجمت عملياً بلبنان من خلال مشاريع إنمائية إجتماعية دعم المؤسسات ودعم سياسي واقتصادي.

هذا البرنامج التلفزيوني جزء من عملية إعلامية أوسع تتضمن أيضاً برنامج تلفزيوني آخر على شاشة تلفزيون العربية إلى جانب ملحق شهري Les Cahiers Euromed صدر عن جريدة L'Orient Le Jour ومجلة Le Commerce du Levant وتم توزيعه من قبل جريدة السفير كما انكم كان بإمكانكم متابعة حلقات راديوفونية مخصصة لمواضيع الشراكة كل أسبوع على موجات راديو فرانس انترناسيونال Radio France Intl. هذه العملية الاعلامية الواسعة النطاق والتي دامت سنة كاملة والتي سوف نختمها الليلة سوياً، نتجت عن إدراك اوروبي ان هذه الشراكة الاوروبية المتوسطة موضوع غير معروف وغير مفهوم من قبل الشعوب. حاولنا تسهيل الامور وتبسيط المضامين، ليعرف أكبر عدد من المواطنين ان هذه الشراكة تتضمن مواضيع تخصهم ويمكن ان تفيدهم كثيراً، فتأمل ان تكون حلقاتنا كلها حققت جزءاً من هذه الاهداف.

حلقتنا هذه الليلة كما سبق وذكرنا، حلقة خاصة نحتفل فيها بالعيد العاشر لاتفاقية الشراكة الاوروبية المتوسطة وسنحاول مع ضيوفنا ان نستعرض نتائج هذه الشراكة ونبحث معهم بأفاقها المرتقبة.

عشر سنوات من بعد برشلونة نلاحظ ان التقييم لهذه الحقبة ليس دوماً إيجابياً لا بل يوجد انتقادات كثيرة لاوروبا ولبلدان شرق وجنوب المتوسط.

اليوم أوروبا تعرض على شركائها المتوسطيين مشروع جديد توفيقاً لشراكة برشلونا وتكملة لها وعنوان هذا المشروع هو السياسة الاوروبية للجوار، او كما يفسرها الاوروبيون امكانية التوصل الى أقصى وأعرق حد من الاندماج لبلدان المتوسط بالسياسات الاوروبية بشتى الميادين.

ما هو التقييم بالنسبة للعشر سنوات التي مضت، ما هي آفاق المرحلة المقبلة بظل التشنج والتطرف المتزايد ان كان باوروبا او بالمتوسط. هل هناك امكانية التوفيق بين ضفتي المتوسط وبناء منطقة مستقرة سياسياً أمنياً اقتصادياً واجتماعياً. كل هذه الاسئلة سيجاب عليها ضيوفنا هذه الليلة.

مساء الخير جميعاً، اهلاً وسهلاً فيكم معنا الليلة معالي الوزير الدكتور طارق متري وزير الثقافة، الاستاذ شبلي ملاط محامي واستاذ جامعي بالحقوق وايضاً مرشح مؤخراً على رئاسة جمهورية لبنان، بروفسور جان بول شانيولو استاذ علوم سياسية بباريس مساء الخير واهلاً وسهلاً فيكم. سعادة النائب الدكتور مصباح الاحدب، مدام عليا مبيض خبيرة اقتصادية وتعمل الآن بمنظمة عالمية دولية، وسعادة السفير باتريك رينو سفير المفوضية الاوروبية بلبنان، اهلاً وسهلاً فيكم جميعاً.

قبل البدء بالحديث اريد تذكير المشاهدين أن بإمكانهم الاتصال على الارقام 444-444-04 فلا تتأخروا بالاتصال.

مساء الخير جميعاً. اذاً أنتهى اليوم مؤتمر برشلونة بمناسبة العشر سنوات للشراكة. من بعد ما أنتهى المؤتمر، مؤتمر دول وحكومات، ما صدر بيان ختامي لاعمال القمة بسبب تباين بوجهات النظر حول قضية الارهاب وحول الصدام الفلسطيني الاسرائيلي. صدر فقط نص عن الرئاسة البريطانية يتضمن نقاط مقتضبة حول ضرورة مكافحة الارهاب بشكل اجماعي بالمنطقة، ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية والتعاون حول هذه القضية، واخيراً الاتفاق على متابعة العمل الذي تحقق من خلال العشر سنوات التي مضت والعمل حول الاستقرار السلام الامن المشترك ودعم حقوق الانسان والقيم المشتركة على صعيد الديموقراطية والاصلاحات بالمنطقة. اريد ان اطلب من معالي الوزير تعليق سريع على «عدم البيان» الاجماعي وعلى هذا النص البريطاني.

ط.م.: التعليق السريع انني لن استخدم عبارات فشل او نجاح، الا انني ارى ان هذا الاجتماع يدل على نوع من قلة التوازن بعملية برشلونة منذ البداية. وقلة التوازن هذه مزدوجة: جزء منها متعلق بموازين القوى، فطرفٌ منها اقوى من طرف آخر، لكن في جزء منها متعلق بمستوى الجدية الموجودة عند طرف وليس موجوداً لسوء الحظ عند الجزء الجنوبي من هذه الشراكة. اعتقد انه على مستوى المنظمات غير الحكومية كان التوازن اكبر. يمكن روح هذه الشراكة بثت اكثر بين المنظمات غير الحكومية منها ما بين الحكومات. ملاحظة سريعة ايضاً هو ان مسائل مهمة بين الشراكة، غير الارهاب وضبط الهجرة من الجنوب الى الشمال، هذه الامور تهم الاوروبيين لاسباب معروفة لكن هذه جزء من مسائل، وايضاً هنا حفظاً لنجاح هذه الشراكة يجب حفظ التوازن بالمسائل، فيجب عدم اختزال الشراكة الاوروبية المتوسطة

على هاتين المسألتين على أهميتهما، والنقطة الأخيرة وهي ان المحرك الرئيس لعملية برشلونة في البداية هو سياسي طبعاً هناك بعد ثقافي-اقتصادي-قيمي مهم، لكن المحرك كان سياسي وكان هناك اهتمام من ناحية الشركاء الاوروبيين بمسألة السلام بالمنطقة.

هناك اشارات تتكرر دائماً لاحترام الشرعية الدولية، وهذه المسألة لا يختلف أحد عليها لكن هناك قصور، عجز، لجهة ترجمة هذا الموقف المبدئي لمبادرات حقيقية.

اعتقد ان الطرف الجنوبي يتوقع من هذه العملية ان تولد مبادرات سياسية، او تتجاوب مع مبادرات سياسية، مثلاً مبادرة بيروت كانت تستحق اكثر من مجرد اشارة ان المجتمعين ببرشلونة يؤيدون المبادرات السياسية...

إ.إ.: معالي الوزير بدأت بالانتقادات حول برشلونة سنعاول لها لاحقاً لنستمع لتعليق سعادة السفير باتريك رينو. حول نتائج مؤتمر اليوم المنعقد ببرشلونة اليوم.

ب.ر.: الاتحاد الاوروبي يدرك تماماً ان النزاع العربي الاسرائيلي هو مشكلة هامة للغاية ويشعر بأن المشكلة موجودة على مستوى التعاون ومستوى العلاقات، لكن لا يجوز ان نستعمل هذا كذريعة للوقوف مكتوفي الايدي ولتكون مجمل دول المتوسط غير راغبة وشارعة في عملية الشراكة المنتظرة من جانب الشعوب. طبعاً من الطبيعي ان يكون هناك نزاع خارجي، ولكن من الضروري ترتيب شؤون البيت الداخلي. من هنا فإن حصيلة عملية برشلونة هي سلبية. لماذا؟ لاننا لم نحل بعد النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي، ويبدو ان بغض ذلك النظر على كل المعطيات.

إ.إ.: انها سعادة السفير بعد عشر سنوات من الشراكة لم يصدر بيان ختامي لجميع المؤتمرين. ماذا يعني ذلك؟

ب.ر.: هذا يعني ان الطريق لا يزال طويلاً.

إ.إ.: سعادة النائب ما رأيك بهذه العملية: مؤتمر برشلونة دون بيان ختامي.

م.أ.: يعني طبعاً علينا ان نحافظ على القيم. اسمحي لي ان ابدأ من حيث توقف الحديث قبل ان أعلّق على ما حصل اليوم. هناك دائماً توازناً نحاول ان نقوم به بين المحافظة على القيم وعلى ثقافتنا وعلى انتماء اتنا المحقة والتي لا اعتقد انها لهذا دور في عدم التوازن. لكن هناك عدة امور ايجابية يمكن ان نستفيد، ومن المفروض ان نستفيد منها، ليس لانها آتية عبر الاتحاد الاوروبي،

ولكن لانها قيم اساساً لا تتناقض مع خصوصياتنا، عندما نتكلم نحن بدولة القانون، بمفهومها الفعلي، ليس كما تشوهت دولة القانون مؤخراً. لهذا دورٌ فعلي والمواطن له دور اساس فيها.

نحن في لبنان حصلت امور عدة مؤخراً، ترجمتها ليست الوصول الى الحقيقة بالمعنى المطروح اليوم. فالحقيقة طبعاً بمفهومها الواسع توصلنا الى من اغتال الرئيس الحريري. انما الحقيقة بمعناها الاوسع تقودنا الى كيفية نخرج من الظلام الذي نصل بها الى العدالة بمفهومها الاوسع. هذه الامور ان لم تطرح او لم توجد لن نصل الى الاساس الذي تحرك من اجله الشعب اللبناني، والذي يمكن ان يتحرك من اجله اي شعب آخر، وهو التوصل الى مستوى معيشي افضل والى مستوى اجتماعي افضل. لا يمكننا ان ننسى وان لا نأخذ بعين الاعتبار ان القضية الاسرائيلية او النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي هو قضية محورية بالنسبة لجزء كبير من العالم الموجود بهذه الضفة من البحر المتوسط، ولا بد من تطويره. ولكن هناك وجهتي نظر مختلفتين. هناك من يقول ان لم يكن هناك سياسة واضحة بهذا الاتجاه مسبقاً لا يمكنني ان امشي، وهناك من يقول ان هذه الامور يمكن ان تبحث سابقاً للشراكة. يمكن ان يكون هناك تدخل.

إ.إ.: لنرى سوية روبرتاج سريع عن منجزات برشلونة ثم نعود لحديثنا سوى.

Reportage: حوض البحر المتوسط ملتقى الشرق والغرب، بات الى جانب كونه منطقة غنية بتنوعها تحتضن اديان وحضارات مختلفة، منطقة تسودها النزاعات الحادة والتطرف. فقد ادى التخلف في الجنوب الى نشر الاغتراب، فضلاً عن تفاقم الهجرة غير القانونية باتجاه اوروبا الشمالية، فازدادت الخلافات الدينية والسياسية والثقافية حدة، حتى بات بعض المحللين يتحدث عن صراع الحضارات.

من اجل التعامل مع الاختلافات التي تفرّق بينهم، مع الحرص على مراعاة الروابط القديمة التي يجمعهم، استحدث الاتحاد الاوروبي والبلدان غير الشريكة بالاتحاد الاوروبي، شراكة اوروبية منذ عدة سنوات في مدينة برشلونة، تكرست اهدافها فيما بات يعرف بإعلان برشلونة.

اما البلدان غير الاوروبية المنضوية تحت الشراكة الاوروبية المتوسطة في العام 1995 فهي: مالطا، قبرص، تركيا، سوريا، لبنان، الاردن، اسرائيل، الاراضي الفلسطينية، مصر، تونس، الجزائر والمغرب. وحدها ليبيا رغم متاخمتها البحر الابيض المتوسط جنوباً بقيت خارج العملية

بصفتها مراقب. وبصورة اجمالية باتت الشراكة الاوروبية المتوسطة تضم 35 بلد منها 25 دولة عضو بالاتحاد الاوروبي منذ ان انضمت قبرص ومالطا الى الاتحاد الاوروبي و10 بلدان متوسطة.

من اهداف الشراكة الاوروبية المتوسطة تحويل حوض المتوسط الى فسحة حوار وتبادل وتعاون تضمن احقاق السلام والاستقرار والازدهار. وحددت الشراكة الاوروبية المتوسطة 3 محاور هي:

1- شراكة سياسية وامنية.

2- شراكة اقتصادية ومالية.

3- شراكة تتعلق بالشؤون الاجتماعية والثقافية والانسانية.

كما وافقت الدول الموقعة على انشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام 2010.

التزمت الدول الموقعة على اعلان برشلونة باحترام حقوق الانسان وسيادة القانون وتنمية الديمقراطية ودور المجتمع المدني. تحقق النجاح الابرز في مجال التجارة حيث ابرمت اتفاقيات الشراكة الاوروبية بين الموقعين من قبل الاتحاد الاوروبي وجميع بلدان المتوسط تقريباً بما فيها لبنان. بعد مضي عشر سنوات على انطلاقة عملية برشلونة، ينتهج الشركاء الاوروبيون والمتوسطيون مقاربات مختلفة، بدل التركيز على المنطقة من خلال سياسة الجوار الاوروبية.

لا زالت اهداف عملية برشلونة صالحة لكن سياسة الجوار الاوروبية تسمح بتحديد اولوياته الخاصة. فبالنسبة للبنان تتمسك الاولويات في خلق فرص عمل ودعم المؤسسات الخاصة، فضلاً عن تعزيز المؤسسات الديمقراطية والقضاء والنظام الامني. كما يجوز للبنان ان يصبح مراقباً من مختلف مؤسست الاتحاد الاوروبي، وهي سابقة لا نظير لها. يتيح التعاون الوثيق بين الاتحاد الاوروبي ولبنان فرصة عظيمة لدفع التنمية في مختلف المجالات، وبخاصة في مجال الديمقراطية والامن والتربية والاقتصاد والتجارة تحقيقاً لمستقبل افضل واكثر ازدهاراً.

إ.إ.: بعد هذا الريبورتاج لندخل في التفاصيل ولنرى ما كانت نواقص ونتائج برشلونة:

هناك انتقاد اساسي حول قضية برشلونة، والانتقاد هو ان الخيار اخذ للعمل في الصعيد الاقتصادي. وكان هذا القرار اساسي وكان هناك اهمالاً او نوعاً من النسيان للعنصر السياسي الذي ترك جانباً نوعاً ما. فدون حل جذري او البحث عن حل جذري للصراع الفلسطيني

الاسرائيلي، هل كان هناك فعلاً امكانية للتوصل الى شيء له معنى باطار هذه الشراكة؟ السؤال موجه للدكتور ملاط.

ش.م.: اسمحي لي ان اختلف قليلاً مع قراءة كلمة «فشل» برشلونة في صدور او عدم صدور بيان ختامي للمؤتمر.

المشكلة - بالرغم من انها مشكلة كبيرة ويمكن ان نعالجها بالتفصيل - المشكلة لم تكن مشكلة الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني. لا اسرائيل ولا محمود عباس افشلوا برشلونة. الذي افشل برشلونة، ونحن رأينا بالامس البيان الختامي الذي لم يصدر، وهو التركيز الجديد على موضوع الديموقراطية، المقاطعة العربية لبرشلونة هي مقاطعة حكومات، لان الحكومات بتعتل هم البند الثاني المسمى الديموقراطية. وهذا ما رأيناه في المنامة منذ 3 أيام: المشكلة ذاتها. لم يصدر في المنامة بيان في الاجتماع في الفوروم للمستقبل Forum for the Future الذي هو اوسع من برشلونة بانضمام الولايات المتحدة اليه، لان هناك مشكلة عند الحكومات العربية وهو الخوف من تصدير المسألة الديموقراطية - كما طرحتها انت - على المسألة الاقتصادية. وعندما يقول معالي الوزير ان هناك عدم توازن، انني اوافقه، ولكن ان عدم التوازن الاساسي ليس بين البلدان؛ عدم التوازن هو ان المجتمعات الديموقراطية وقيادات ديموقراطية في اوروبا لا يوجد لديها شريك ديموقراطي.

إ.إ.: عظيم في خيار اليوم واضح من خلال السياسة الاوروبية للجوار الى عدم الخوض بهذه المعركة اذا جاز التعبير، على الصعيد الاقتصادي فقط، ولكن المطالبة بعنصر سياسي اكبر واكبر عبر حقوق الانسان.

ش.م.: لهذا ان الازمة التي وجدناها بالامس والتي وجدناها في المنامة، هي ازمة ايجابية لان اوروبا اعترفت ان المشكلة الاساسية في الشرق الاوسط هي الديموقراطية، بما فيها اسرائيل، لان اسرائيل دولة ليست ديموقراطية، وهذا كان خلافاً مع سعادة السفير عندما اجتمعنا في المرة السابقة في حلقة كهذه.

إ.إ.: عليا!

ع.م.: اريد ان اوافق على انه ليس فشلاً. انه بالنسبة لي اقراراً على ان العلاقة بين الاقتصاد والسياسة وطيدة، ولا شيء يسير دون الآخر. كان هناك لا شك تشديد في برشلونة على ان

نعمل على ازدهار البلدان عبر تحديد التجارة والاستثمار ويليها تلقائياً - كما كان هو الظن - التحرر السياسي والنشر الديموقراطي سيتبع مباشرةً. برأيي ان هذا السكوت او هذا الصراع الداخلي داخل مجتمعاتنا، وايضاً داخل المجتمعات الاوروبية، هو اقرار اننا لا يمكن تبديلة امر على امر آخر خاصة بمنطقة كمنطقتنا.

الامر الثاني الذي اود ان اقله وهو الايجاب الذي لمست به هذا النقاش لاسيما عند الاوساط غير الحكومية خبراء او غيرهم، هو ان هناك اجماع على تشخيص المشكلة، بمعنى ان التأخر بتطبيق بعض الاصلاحات الهيكلية باقتصادنا، ان كان على الصعيد المؤسسي او على صعيد تطوير القضاء او الجسم القضائي، على تحسين مناخ الاستثمار واعادة النظر بدور الدولة بمجتمعاتنا، هذا متفق عليه، وهذا مرتبط الى حد بعيد برفض لحد كبير سياسي عند السياسيين لمعالجة الامور الهيكلية الاقتصادية التي هي اصعب.

إ.إ.: الرضا لماذا؟

ع.م.: لان هذا النوع من الاصلاحات هو في مصطلحات المؤسسات الدولية يسمى Second Generation Reform او المرحلة الثانية من الاصلاحات على اساس انه من الاسهل توحيد التعريفات الجمركية وتعديل الاسعار والتي لا تكلف كثيراً على الصعيد السياسي. ولكن عندما تريدون تصغير حجم الدولة او اعادة نظر في المؤسسات نزع الدعم عن بعض السلع، هذه لها اكلاف سياسية ليس الكل مستعد لرفعها.

إ.إ.: سيد شانيولو هل لديكم تعليق على هذا السؤال؟

ج.ب.ش.: بالنسبة لهذا السؤال اظن انه سراب ان نفكر ان الاقتصاد قد يؤثر على الوضع السياسي، لان الرغبة غير متوفرة لدى هذه الدول. هذه الدول هي دول تستنفذ الموارد الاقتصادية بغض النظر عن الحياة الاقتصادية الموروثة والحسية، وهي بالتالي تدير مصالحتها بطريقة قانونية اذا جاز التعبير، وبالتالي لا تهمها هذه الشراكة الا بالهامش. لكن من الجانب الاوروبي يمكن انتقاد هذا الموضوع، لكن اذا ما حصل كثير من الفشل على هذا المستوى هذا يعود لانتفاء الديموقراطية وهناك امثلة كثيرة قريبة من هنا، الجزائر، سوريا، تونس، تونس هي مثال جيد على هذا التناقض، فالاقتصاد التونسي يسير على احسن الاحوال والنتائج المحلي مهم والنمو ما بين 3 او 4%. لكن هل هذا مهم بالنسبة الى نظام قائم على الزبائنية، نظام غير ديموقراطي، نظام تدعّمه الولايات المتحدة! كما لاحظنا اذاً ان هناك كثير من الجهود المبذولة

على هذا المستوى. ونلاحظ من ناحية اخرى ان هناك قمة انعقدت في تونس من اجل القول ان هناك مجتمع المعلومات قائم وحدية المعلومات قائمة. برأيي يجب ان نحيد عن هذا السراب ويعود للشعوب ان تكافح من اجل الديمقراطية، وهذه مسألة مهمة، وهذا ما يحصل في لبنان منذ 14 آذار.

أ.أ.: هناك انتقادات من نوع آخر، هناك البعض ممن يعتقد ان اوروبا تخوض معركة عبر هذه الشراكة للتصدي لهيمنة الولايات المتحدة الاميركية، وبالنتيجة كل هذه الاهداف هي اهداف معلنة، ليست الا تغطية اوروبية لوجود مكثف في المنطقة، وتصدي لهيمنة اميركية، كما ان هناك بعض الشعوب والحكام في هذه المنطقة يعتبرون اوروبا قوة استعمارية وتحاول انشاء استعمار جديد لمناطقنا. فما رأيكم بهذه الفكرتين المتشعبة في البلدان عندنا؟

ط.م.: اعتقد ان هناك منافسة بين اوروبا والولايات المتحدة وهذا العنصر يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار، لا اعتقد ان العنصر الذي يتحكم بكل السلوك الاوروبي بهذه الشراكة انها هو عنصر من بين عدة عناصر. نحن لدينا ميل وبعض الاوروبيين لديهم ميل لتضخيم هذا العنصر. لكنني اعتقد ان عدم التوازن، كما حاولت ان اذكر في البداية، له علاقة بتفاوت الاهتمام بمعظم العملية. بالجانب على مستوى الحكومات هناك رغبة في الاستفادة الاقتصادية من هذه الشراكة، لكن الكلام الذي على اساسه يقوم مسار برشلونة، هو الشراكة بالقيم ومن الضروري ان تترجم هذه الشراكة بالقيم باصلاحات سياسية، هذا لم يؤخذ جدياً في الدول الجنوبية. لكن يمكننا ان نقول ان ذلك لم يؤخذ على محور الجد ونهاجم المستبد لانه مستبد والفساد لانه فاسد، نوعظ على الفساد انه لا يجب ان يكون فاسداً وعلى المستبد ان عليه ان لا يكون مستبداً. المشكلة ان عملية الشراكة لم تتمكن - وهذا ليس نقداً هذا تقييم موضوعي ليس مهم، فنحن لا نوزع علامات على احد - لم تكن هناك عملية تسمح للقيم المشتركة ان تززع الانظمة الاستبدادية، ولا ان تساعد منظمات المجتمع المدني ان تواجه الفساد. لما تغيب او تشارك جمعيات غير حكومية على نطاق واسع بالاجتماعات التمهيديّة، وان تصل الى نقاط مشتركة مع الشريك الاوروبي، في تغيب ممثلي الحكومات او عدد كبير منهم، نحن عندنا مشكلة لجهة ترجمة القيم المشتركة التي نتكلم انطلاقاً منها الى قوة تغيير سياسية لمواجهة الانظمة الاستبدادية واعتقد ان لبنان ذكر، فلبنان صار له فرصة اكثر من الماضي ان يمضي في هذه الشراكة، في هذه الشراكة السياسية وليس فقط الشراكة الاقتصادية، بايقاع اسرع لجهة حماية ما عنده من ديموقراطية وفصل بين السلطات وتعزيزها وتطوير مؤسساته الديموقراطية

واصلاحها واصلاح ادارته، اعتقد ان لبنان لديه فرصة حقيقية. وكنت اتمنى كلبناني ان يكون لبنان شريكاً بعملية يشارك فيها كل العرب من اجل الافادة من هذه الشراكة، لكن اذا شاءت الظروف ان يكون هناك عدم توازن بين استعدادات الدول العربية او قدراتها، يجب ان يمشي لبنان وأن يتقدم طالما ان هناك اتفاقيات ثنائية تسمح لكل جهة ان تسير بايقاعها الخاص، ونحن كلبنانيين يجب ان نستفيد من هذه الفرصة.

إ.إ.: ما رأي النائب بهذا الحديث؟

م.أ.: انا برأيي طبعاً من الاهداف التي جعلت من سياسة الجيرة ان تكون غير الجيرة الجغرافية ايضاً. هناك قصة الامن الذي ليس امناً عسكرياً فقط انما هو امن اجتماعي. فلتفادي اي اشكاليات على هذا المستوى يجب ان يكون هناك وضع اجتماعي افضل او وضع اقتصادي افضل للعالم الموجودين في الدول القريبة المجاورة. فعندما يكون الجار وضعه مرتاح يشكل ضرراً اقل. الآن طبعاً نعود الى موضوع القيم، فطبعاً من غير المعقول ان يصير هناك تنسيق او اي تطوير او امدادات مالية او اي تدخلات من وراءها افادة، اذا كانت تتوزع بطرق عشوائية زبائنية كما تحدث عنها Mr. Chagnoleau. لا يمكن ان نضع مساعدات اقتصادية، وتتوزع بطرق تقليدية للاشخاص الموجودين بالحكم ليغتنوا اكثر، وبنفس الوقت لا يمكن ان يكون تطوراً في بلد من ناحية الوضع الاجتماعي الذي يجعل البلد فيه مرتاحاً في بلده، فهذا يتطور مع بعضه. ان الجيرة ليست بالنسبة لنا فقط مع اوروبا، الجيرة ايضاً مع البلدان العربية، فلبنان يتمنى ان يصير هناك تأسيس لسوق عربية، وانشاء الله يصير هذا مع الوقت، ولكن الواقع اليوم، هناك فعلياً اولويات عند الحكومات الموجودة بكثير من الدول التي هي بعيدة كل البعد عن الاولويات التي يفترض ان تكون موجودة عند الشعوب، تحت ستار قضايا سياسية التي نعتبر كلنا اننا نتبناها، ولكن طريقة تبني هذه القضايا السياسية لا يعني ان المواطن العربي يتراجع وضعه على مستوى الاقتصادي والفكري وكرامته اليومية. صياغة هذا المفهوم بعد خمسين او ستين سنة مرّت، يجب ان تكون لدينا الجرأة ان نتنقد هذه الانظمة التي اوصلت هذه البلدان لما واصلت اليه.

اليوم اذا يوجد امكانية ليكون هناك تنسيق لمحل اخذ المواطن فيه دور، برأيي ايضاً يجب ان تكون لدينا الجرأة لنقول ان ذلك لا يقلل من خصوصياتنا، بل بالعكس يجب ان تكون لدينا الجرأة لنمشي ونرى كيف يمكن ان نحصل الوضع الافضل للمواطن هنا، ويمكن ان

نستطيع بهذه الطريقة ان نبني structure محددة مع الجيرة العربية التي نحن جزء منها.
 إ.إ.: سعادة السفير هل لديك تعليق على تهم الاستعمار او التصدي للهيمنة الاميركية من قبل الاوروبيين؟

ب.ر.: بالنسبة لي اظن ان وضع اوروبا والولايات المتحدة في وضعية من التنافس. فهذا يعتبر بمثابة حجة واهية من اجل اذكاء الخلاف وليس من اجل الجواب عن السؤال. ما من نزاع بين اوروبا والولايات المتحدة الاميركية، لماذا لان هناك اختلاف بالرؤية بالنسبة الى العالم العربي، ولسبب آخر كذلك نحن كأوروبيين ننظر الى الدول العربية كجبران، من هنا فإن مقارنة المشكلة مختلفة بيننا وبينهم. اما بالنسبة الى وضعنا في وضعية مناسبة مع الولايات المتحدة الاميركية فهذا يعيد طرح المسألة الاساسية الا وهي النزاع العربي-الاسرائيلي، الفلسطيني-الاسرائيلي وطرح المسائل الداخلية لذلك.

إ.إ.: أتأمل ان يكون هناك مداخلة تلفونية، مساء الخير.

المتكلم: مساء الخير تحيات اليك والى الضيوف اشكرك على هذه الحلقة.
 إ.إ.: اهلاً وسهلاً فيك.

المتكلم: اريد ان اوجه سؤال الى معالي الوزير، اوجه له تحية والى استاذنا، الاستاذ شبلي الملاط. اريد ان اطرح السؤال من المكان الذي انت طرحته، ماذا يريد الاوروبي من دول الجنوب؟ ان برأيي من الناحية الاقتصادية لا يوجد هناك تنافس، كل العالم يعرف ذلك، الاوروبي يفاوض عن طريق 25 دولة مقابل دولة منفردة. فمن الناحية الاقتصادية من الصعب القول اننا نحن منافسين، اتصور من الناحية الاجتماعية، اغالط الدكتور شبلي الملاط ان الديموقراطية تعنيهم لاننا ان نظرنا الى الدول الجنوبية لا يوجد اي دولة بينهم ديموقراطية، حتى ان الاردن لا تطل على البحر المتوسط وهي قد وقعت اتفاقية وقد صدقت عليها. انا برأيي يهتم الامن ثم الامن ثم الامن.

لجهة الارهاب الصراع الاقليمي وانهاء اسلحة الدمار. اسلحة الدمار بند إضافي اضيف على اتفاقية الشراكة السورية، لم تطالب به اسرائيل. استراتيجية الامن الاوروبية اكدت هذا الشيء مع دول الجنوب، والفشل التي وصلت اليه اتفاقية برشلونا مبني على هذه المتناقضات التي ساروا فيها. اذاً الارهاب والصراع الاقليمي لا يجلّوا المهجرة، مشاكلها كبيرة اسلحة الدمار

معلقة بليبيا وبسوريا فقط. انا اقول ان عدم التوازن الذي تكلم عنه معالي الوزير هو صحيح 100% بسبب الهوة الشاسعة الموجودة بين اوروبا ودول الشرق المتوسطية وجنوب المتوسط، قونة الاتفاقيات القديمة التي عمدت اوروبا الى ان تدخل فيها اوصلتها الى هذه المرحلة، لان الصيغة الافضل لمجتمع استهلاكي حالياً مثل دول الجنوب، نحن نصنع اتفاقيات مبسطة. إ.إ.: سامر سندعوك الى حلقة اخرى انما نريد سؤالاً موجهاً الى معالي الوزير.

المستمع: سؤال الى اي مدى يمكن ان نستفيد نحن في لبنان من اتفاقية الشراكة من الناحية الاقتصادية الزراعية تحديداً، خاصة انه لدينا نحن 25 منتج ترفض اوروبا ادخالهم لانها منتجات حساسة جداً بالنسبة لنا هذه المنتجات اكثر حساسية لنا. شكراً.

إ.إ.: شكراً. معالي الوزير سأطلب منك ومن الاستاذ شبلي الجواب، انما افكر ان عليا يجب ان تجاوب على الشق الاقتصادي من السؤال.

ط.م.: انا جوابي بسيطاً بكل شراكة كل الشركاء لهم مصالح وهذا مشروع الشراكة هي انه حتى نضع المصالح كلها وان نتحاور حتى نضع اسس الشراكة، والاخ سامر اعطى امثلة عن مصالح فعلية لنا في هذه الشراكة. لكن باعتقادي اهمية مسار برشلونة بغض النظر عن نجاحه او اخفاقه، اهميته انه يبحث الشراكة ليس فقط من العقل الاقتصادي البارد ولا حتى بحسابات الربح والخسارة السياسية الباردة، انما يحسبها ويعمل عليها ايضاً بمستوى الثقافي، اي هذا هو المجال الذي يستطيع المرء ان يتحرر منه نسبياً في علاقات القوى. لا يعكس في المجال الاقتصادي ولا حتى في المجال السياسي علاقات القوى. في المجال الثقافي يمكن ان نتناقش حول القيم التي تجمعنا، وكيف ان هذه القيم التي تجمعنا تجعلنا نتكلم لغة مشتركة بكل هذه القضايا وان تترجمها بالسياسة والاقتصاد، واعتقد ان هذا الشيء مهم.

إ.إ.: دكتور ملاط.

ش.م.: انا مع الاستاذ سامر اوافق، المشكلة ان ليس هناك ديموقراطية والتغيب الاساسي الذي منذ عشر سنوات نظرحه على اوروبا، هو تغيب مبدأ الديموقراطية بما فيه موضوع اتفاقية الشراكة، لان هناك مادة اساسية بكل اتفاقيات الشراكة هي المادة الثانية تتعلق بحقوق الانسان، وهذه المادة لا تنطبق حتى الآن، لا باسرائيل ولا عندنا، ولا بسوريا ولا بتونس، هذه المادة تتغير الآن في برشلونا بسبب الامن ولديه حق، لانهم رأوا ان هناك طريق مسدود،

وهذه المجتمعات غير الديمقراطية تصدر عدم استقرار وتصدر ما يسمونه هم ارهاباً. اذاً نحن كمجتمع مدني اصلاً نتقرب من الوجة الاوروبية الحديثة التي تقول ان الديمقراطية وحقوق الانسان اساس المشكلة. نرجع، وطرحي كرئيس جمهورية، ان هؤلاء الاشخاص ليس لهم شراكة بالبلاد بهذه الجهة من حوض المتوسط، ليس لهم شركاء بالسلطة الديمقراطية، لذلك نرى هذا الشرخ اليوم بالمجتمع المدني مع اوروبا، المجتمع المدني العربي مع اوروبا، والحكومات العربية لوحدها لانها خائفة من الديمقراطية.

إ.إ.: هناك سؤال ايضاً في الشراكة بالنسبة للمجتمع المدني، لان الشراكة كان من المفترض ان تقوي وتعطي امكانات لهذا المجتمع.

ش.م.: الذي صنع الازمة بالمنامة وبأوروبا هو أن الحكومات العربية المتسلطة بشكل خاص، بما فيها الاردن الذي ذكرها الاستاذ، ومصر بشكل خاص، تقول انه ممنوع ان يكون هناك مشروع مطروح على المجتمع المدني من غير ان تكون الحكومات قد وافقت عليه. هذا ما افشل البيان الختامي. انما هناك موضوع، موضوع جداً مهم، وهو موضوع الاستعمار. هناك مشكلة، وهو موضوع تدخل ووزن فظيع لاوروبا واميركا اليوم بمجتمعاتنا الداخلية. لكن هناك اوجه مختلفة لهذا التدخل. هناك الاستعمار بثوبه القديم وهناك تدخل نطلبه نحن. فما صنعتها المجموعة الاوروبية في لبنان امر عظيم، سابقة عظيمة وهو المراقبة الدولية للانتخابات، هذا تغيير نوعي بنوعية التدخل. هذا التدخل محمود ديموقراطي ايجابي نحن بحاجة له، وما زال سعادة السفير موجود، طرح رئاسي اساسي. نحن نعلم ان الانتخابات الرئاسية بلبنان ليست شفافة، نحن نريد ان تراقب اوروبا والمجتمع الدولي المتحضر ديموقراطياً الانتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان كما راقبوا الانتخابات النيابية.

إ.إ.: سعادة السفير!

م.أ.: اذا سمحت اريد ان ازيد شيئاً بسيطاً هو بالفعل ان ما قاله الاستاذ سامر مهم وهو يطرح في عدة مجالات انما لدي ردة فعل طبيعية عندما اسمع هذا الكلام انه لا شك: الامن الامن الامن ولكن السؤال هو التالي، اننا نعاني منذ 50 سنة من تسويات امنية تصنع بين دول عظمى والحكومات الموجودة، متى سيصبح الامن ملك للناس.

ثم ان كانت المواجهة عسكرية، الجواب معروف ونحن خسرانين، فاذن يجب ان نفكر لنرى كيف يجب ان نواجه بطريقة مختلفة، تطوير الانسان الموجود بهذه المنطقة من العالم الذي دفع

اثماً كبيرة وثقيلة، فردة الفعل بالنسبة للحفاظ على موقعنا وثقافتنا، محقة وصحيحة وكلنا موافقون عليها، اما الوسيلة، الشعارات التي تطرح منذ فترات طويلة وصارت فارغة ونتيجتها بدفع ثمنها فقط المواطن، انا برأيي هذا يكفي ويجب ان ننظر الى الامام، وكيف يجب ان نعمر بلاد ونعمر مجتمع منه مواطن يستطيع ان يعيش بكرامة ويمكن ان يفكر كيف يقدر ان يواجه مستقبلياً.

إ.إ.: سعادة السفير هل لديك تعليق على طلب استاذ شبلي ملاط بالنسبة الى مراقبة الانتخابات الرئاسية، تجربة الانتخابات النيابية كانت عظيمة، هل ممكن ان تتجدد للرئاسيات؟

ب.ر.: نعم كانت التجربة ناجحة بقدر ما سمحت الاضياء على عدد من العيوب في الآليات الانتخابية اللبنانية الموجودة. طبعاً وضع الاصبع عليها في التقرير، وانطلاقاً من هذا التقرير وبمساعدة السيد بطرس نحاول العمل على قانون انتخابي جديد وهنا اسمحوالي ان أعود الى كلمة الاستعمار. تلك برأيي حجج وشعارات ترفع فقط تنتهي الحجاج الأخرى في جعبتنا، هل ان اوروبا تبرهن عن نية الاستعمار عندما تقول للبنانيين تطلعوا الى المستقبل وامضوا معنا خطة عمل وتكاملوا معنا واختاروا كيفية التكامل هل هذا استعمار؟ نحن من نتلقى ونحن لا نتوجه الى لبنان. لتطبيق عدد من القواعد، نأخذ بعين الاعتبار تطلعات الشعب اللبناني، خلافاً لما كان يحصل ايام الاستعمار بالنسبة الى الشعب اللبناني نقول ان لدينا مكتسبات نود منكم ان تشاركوها. ايام الاستعمار لا.

إ.إ.: سعادة السفير، اعيد طرح السؤال هل هناك امكانية ان تراقب اوروبا الانتخابات الرئاسية كما راقبت الانتخابات النيابية؟

ب.ر.: طبعاً واتمنى بعد صدور قانون انتخابي جديد ان تتمكن من ان توفر مراقبة بشكل افضل، الممارسة الآن موجودة، والمسألة ليست مسألة تواجد المراقبين الاوروبيين بالميدان، بل تشجيعهم مراقبين محليين على مراقبة الانتخابات، وهذا الامر اساسي.

إ.إ.: تعليق معالي الوزير، تفضل!

ط.م.: تعليق بسيط على هذا الموضوع، موضوع المراقبة.

مهم الكلام الذي قيل من قبل الجميع الشراكة الاوروبية منطقتها منطقتنا والمراقبة وليس منطقتنا، حتى لو استخدم البروفسور ملاط عبارة تدخل لا يقصد التدخل بالمعنى الكلاسيكي

للکلمة، من المعروف ان الاوروبيين يواكبون مراقبة الانتخابات النيابية، يجب ان نتذكر كيف صارت. اولاً هناك علاقات لبنانية تراقب الانتخابات النيابية وتعمل بجدية واتت المراقبة الاوروبية لمواكبة العمل اللبناني الذي كان يحصل. هذه هي الاهمية.

انما الانتخابات الرئاسية ان روقت او لم تراقب، ليس لدي اي مشكلة على هذا الموضوع، انما علينا الاخذ بعين الاعتبار امر بسيط هو ان اللبنانيين بوجه الاجمال، بغض النظر ان كانوا محقين او على خطأ في هذا، اللبنانيين يعتقدون ان في الانتخابات الرئاسية اللاعب الاساسي هو القوى الخارجية. هذا ما يعتقدونه انني لا اقول بالضرورة ان هذا صحيح فمن ينتخب رئيس الجمهورية جهة معروفة عددها قليل، ودائماً يأتي اختيار رئيس الجمهورية نتيجة تسوية بين القوى المؤثرة في لبنان. إما قوى عربية وإما قوى اجنبية، لسوء الحظ هكذا ينتخب رئيس الجمهورية.

ش.م.: يجب ان تكسرها بمواكبة اوروبية.

م.أ.: كيف لنا ان نكسرها؟

ب.ر.: الرئيس على اي حال ينتخب من جانب النواب ماذا تريدنا ان نراقب؟

إ.إ.: نعود لحديثنا من بعد الاعلان.

إ.إ.: نكمل حديثنا ببرنامج يوروميد، اريد ان آخذ تعليق السيد شانبولو

ج.ب.ش.: اريد العودة الى الوراثة بعض الشيء. فالعودة الى الوراثة تتعلق باللايان او البيان والتركيز على الارهاب، فهذا مهم بالنسبة الى نقاشنا هذه الايام والايام والسنوات المقبلة، سيؤدي ذلك الى تقوية الانظمة الاستبدادية. فعندما نتكلم هنا على هاجس الامن، وقد لا يبدو هذا مشروعاً بالنسبة الى البعض، هذا قد يؤدي الى تقوية الانظمة الاستبدادية والى احباط اي محاولة لارساء الديموقراطية، هذه نقطة اولى. نقطة ثانية لاحظ غياب النقاش حول الثقافات. اظن ان الشراكة لها معنى عميق لارتباطها بعد اقتصادي وسياسي وثقافي، وعندما نتكلم عن البعد الثقافي نتكلم عن تبادلات كما تفضل وقال الوزير، نتكلم عن عملية تفكير، لا نتكلم هنا عن نظرية، انا بصفتي استاذ جامعي اتكلم عن تبادل بين الاساتذة وبين الطلاب، فجعل الآخر ولا سيما في الوضع السائد بعد 11 سبتمبر هو سبب لكل ما حصل، فمن هنا ليس التقدم المطلوب.

إ.إ.: سنتكلم عن ذلك. دكتور ملاط هل لديك تعليق على امكانية الرقابة كون بلبنان كما نعلم ان النواب هم الذين ينتخبون رئيس الجمهورية، وكيف يمكن ان تتم رقابة اوروبية او غير اوروبية على الصعيد الانتخابي؟

ش.م.: هذا الموضوع شديد الاهمية وينطلق من ملاحظة سعادة السفير رينو ان المسار قبل الانتخابات مسار اساسي وليس فقط يوم الانتخابات. مواكبة اللبنانيين بطرح اساسي كما قال الدكتور طارق وكما قال الاستاذ مصباح، لدينا في لبنان سياسة رئاسية تسمى «وشوشة» واسمها الثاني تسكع. الوشوشة انه نحن نطبق بعضنا داخل المجلس ونتكلم بين بعضنا ونتخب رئيساً ونرى ماذا سنفعل والشعب ليس له علاقة، وطرح ثانٍ هو اسوأ: التسكع امام السفارات، نركض عند السفير رينو، ارجوك لتجد اوروبا طريقة انه...

إ.إ.: ما هي الطريقة؟

ش.م.: اول قضية هي قضية المسار، المسار يجب ان يكون مفتوحاً. اليوم طرح شخصي وترشيحي شخصياً للرئاسة هو لنتته من النظام البالي. ترشحت، اولاً الطرح امامي، وبعد ذلك امام المجلس من بعد الطرح امام الشعب كما فعلنا اليوم، ليس الطرح امام السفارات بواشنطن او طهران اولاً. ثانياً الرقابة هي بتشجيع هذا المسار لا تأتوا اليّ انا سفير واشنطن او انا سفير باريس، اذهبوا الى شعبكم. انا ما يهمني ان يكون هناك انتخابات رئاسية شفافة ومتنافسة. انا ليس لي هنا دور لأقول هذا افضل من ذاك. اللبنانيون يقررون. هناك تقنيات اساسية، وعندما اتى المسؤول عن الامم المتحدة الذي واكب ايضاً الرقابة والعلاقات، طرحت عليه: ان الانتخابات البرلمانية مهمة لكن عموماً مثي حالها ليس هناك «زعبرة» مثل البلدان المتخلفة. السؤال هل يمكنكم مراقبة انتخابات رئاسية لانه هناك تكمن المشكلة. هناك امور واضحة مثلاً «المفاتيح الانتخابية». فنحن نعرف مثلاً انه منذ سنة 1970 ليس عندنا انتخاب تنافسي في لبنان لكن المشكلة عام 1970 كانت المفاتيح، لازم على النائب ان يقول انا تجاه شعبي لدي مسؤولية، افضل هذا المرشح على ذلك المرشح. ليس هناك شيء محبباً.

النقطة التالية المهمة هي شفافية النائب، فنحن نعرف ان القضية الاساسية بالانتخابات الرئاسية هو انتقال المال الى النواب شراء لاصواتهم. هذه الشفافية عليهم ممارستها.

إ.إ.: عملياً ما هو المطلوب من الاوروبيين بهذه الرقابة؟

ش.م.: المراقبة تكون على 3 أو 4 مستويات:

- 1- ممنوع التسكع امام السفارات، اذهبوا الى شعبيكم.
- 2- القضية تنافسية.
- 3- ليس هناك مفاتيح انتخابية. تحملوا مسؤولياتكم.
- 4- ليس هناك من نقل اموال.

إ.إ.: سنحاول ان نجابو على استاذ سامر الذي كلمنا. سيدة عليا، على الصعيد الاقتصادي، يمكن ان الشق الاقتصادي عليه اقل شيء من الانتقادات بالشراكة. فسنحاول ان نجيب على سامر ونرى سوياً ما كانت حسنات وسيئات الشراكة على الصعيد الاقتصادي ما الذي سار وما الذي كان سيره ابطاً. ماذا حققنا وكيف تقدمت المنطقة؟ ما الذي علينا ان نحققه بعد؟ تفضلي.

ع.م.: سأبدأ بالجواب على سامر الذي تكلم عن الشق الزراعي.

انا استغربت قليلاً عندما سألت كيف يمكننا ان نستفيد من الشراكة اللبنانية.

بالشق الزراعي بالتحديد لبنان هو البلد الوحيد الذي اخذ افضل شروط للولوج الى اسواق الاتحاد الاوروبي بالنسبة الى منتوجاته الزراعية والتصنيع الزراعي، يعني ان هذا بفضل معالي الوزير الشهيد الدكتور باسل فليحان الذي كان لديه نفس طويل ونظر الى اهمية قطاع الزراعة وتطور الزراعة والقطاع الزراعي بلبنان، نظراً لقدرتنا على التصدير في هذا المجال. فبرأيي ومعلوماتي تقول ان ليس هناك منع على اي سلعة، الـ 25 سلعة التي تفضل سامر وتكلم عنها هي سلع خاضعة لـ limits اي كوتا كميات محدودة. لكن هنا ايضا استطاع لبنان ان يحقق عبر المفاوضات نسب او كميات او كوتايات اعلى من البلدان الاخرى وتتخطى اذا اردنا القول المستويات التاريخية التي عادة يصير عليها الاتحاد الاوروبي او المفاوضات الاوروبي. اي اذا كنتم تصدرون 5 طن من البطاطا يجب ان تبقى على 5 طن. فاتصور هنا ان هناك قراءة غير صحيحة للاتفاقية اللبنانية. لكن اكيد لا شك ان الشروط لدخول الاسواق لا تكفي تجدداتها للاستفادة من هذه الاتفاقية. فعلينا داخلياً قطاع عام وقطاع خاص بالشراكة فيما بيننا وبمساعدة الاتحاد الاوروبي، تجديد ما هو قائم حالياً عبر بعض البرامج بتحسين قدرتنا على التصدير وابتاج السلع بالمواصفات المطلوبة وبالمواصفات التي يطلبها المستهلك الاوروبي: هذه المشكلة ليست

فقط في لبنان ولكن يعاني منها كل القطاع الخاص في البلدان المجاورة وهذا الجهد علينا ان نعمل كلنا لتحسين قدرتنا على الانتاج بشروط افضل.

إ.إ.: هناك انتقاد على عدم صرف الاموال من قبل لبنان وسائر بلدان المنطقة. كل هذه الاموال على الطاولة بالنسبة لجميع الاصعدة ان كان لدعم المؤسسات او لدعم القطاعات المنتجات. هذه الاموال لم تستطع الحكومات استيعابها. لماذا؟

ع.م.: برأيي ان في هذا الموضوع يجب ان ننظر الى تاريخ الشراكة والمساعدات بإطار الشراكة بجزءين، جزء يمتد من 1995 الى 1999 حيث ينطبق هذا الوصف وهو صحيح، وقدرة الصرف للمشاريع من قبل اوروبا كانت جداً محدودة حتى النسبة لم تتعدّ 3 الى 5 % بغضون 5 سنوات. هذا اكيد جزء منه ينتج عن القدرة على الاستيعاب وقدرة ادراك مؤسسات القطاع العام وايضاً القطاع الخاص لادوات المساعدات التي قدمها الاتحاد والتي لجزء كبير ليست مفهومة لدى الجميع. وايضاً هذه الادوات لم تكن سهلة للفهم وهنا اتصور خاصة بلبنان الجانب الاوروبي كان شديد التفهم لل صعوبات التي نواجهها ونعاني منها بالادارات اللبنانية لان هناك بيروقراطية معينة داخل كل المنظمات الاوروبية او العالمية لدفع المساعدات ولوضعها بتصرف المستفيدين. وبالشق الآخر من سنة 2000 الى 2005 مع الاصلاح الذي انعمل على الصعيد الاوروبي ببرامج المساعدات وكان هناك المفوض باتن Commissaire Patten بوقتها، وقد ساعد على اعطاء زخم اكبر واعطاء مسؤولية اكبر على مستوى البلدان اي ان الاشياء اصبحت غير مركزية، اي صلاحياتها بالسفارات او البعثات Delegation، وهذا ساعد. هذه المساعدات في الاول كانت اكثر «supply given» برأيي. اي ان الاتحاد الاوروبي كان ينظر الى حاجة البلدان. ما هي الحاجة التي هو بحاجة اليها كل بلد.

إ.إ.: هذا ما سيصبح في السياسة الاوروبية للجوار.

ع.م.: هذا ما نتمناه والذي من المفروض ان يصير ولكن هناك نقطة على الصعيد الاقتصادي الاستثمارات العالمية المباشرة لم تأت الى بلدان المتوسط ابداً. هناك عدم ثقة ظاهرياً. المستثمر الاجنبي ليس له الثقة.

ط.م.: هناك عامل الاستقرار.

إ.إ.: عدم استقرار سياسي او ازمات. هذه المنطقة لم تستطع ان تجذب رغم هذه

الشراكة الأوروبية المتوسطة التي كان من المفروض ان تعطي امان الى المستثمرين. فتقولون هناك شراكة مع الأوروبيين لتحسين اوضاعهم ولكن هذه المنطقة تجذب 1,3% من الاستثمارات العالمية فكيف يمكن ان نغير هذا الشيء سيدي السفير.

ب.ر.: هذا لا علاقة له بعدم الاستقرار السياسي تلك مشكلة الامن الامن القضائي. فالمستثمر قد يكتفي بالامن المالي وأكبر دليل على ذلك في البلقان في كوسوفو عندما فتح مصنع للبيرة، لكن عندما وقع التهريب اقفل هذا المصنع. اذاً الامن القضائي هو ما يلزم بالنسبة الى المستثمر. علينا ان نضمن لكل بلد من البلدان، بغض النظر عن الوضع السياسي العام، امناً قضائياً داخلياً، هذا مرتبط بالارادة السياسية الداخلية. واسمحي لي ان اعود الى قدرات استيعاب الموارد المالية المخصصة من جانب الاتحاد الأوروبي. هذا مهم. القدرة الاستيعابية مهمة وهي مسألة مرتبطة بتوافر الارادة السياسية. نحن أطلقنا برنامج لمساعدة الزراعة لماذا؟ لمساعدة المزارعين على الانتاج وتسويق المنتجات الزراعية بشكل سليم، والسوق الأوروبية مفتوحة امام منتجات فائقة النوعية، وهذا يصب في مصلحة لبنان. ان ينتج اطنان من التفاح قد لا يعطيه اي قيمة مضافة، لكن انتاج منتجات متخصصة فائقة النوعية طبعاً يعطي قيمة مضافة للانتاج اللبناني بشكل عام والمزارعين اللبنانيين بشكل خاص. وهنا صعوبة نواجهها ونعود الى المشكلة العامة، مشكلة اللاتقة، لا ثقة للمواطن بشكل عام والمزارع بشكل خاص تجاه حكومته. بعدما اطلقنا هذا البرنامج، برنامج المساعدة الزراعية، قيل لنا: لماذا اطلقتهم هذا البرنامج مع وزارة الزراعة وقيل لنا ان حزب كذا او طرف كذا يتطلع هذه الموارد المالية. طبعاً علينا ان نكافح هذه الظاهرة. منذ 4 سنوات اطلقنا برنامج الاصلاح الاداري بقيمة 38 مليون يورو، وهذا البرنامج ساري منذ 4 سنوات ولم ينفق اكثر من مليوني يورو حتى الآن، والحصيلة سريعة. عدم رغبة الحكومة في اصلاح الادارة، الجميع كان يريد بشكل فردي الاصلاح، لكن بشكل جماعي لا، لا للاصلاح، لماذا؟ لان الاصلاح في الادارة يعني وضع الشخص المناسب في الوقت المناسب، وهنا لا يأبه احد لهذا الموضوع، يتم التوظيف على اساس الطائفة، وقد صرفنا 5 سنوات في محاولة منا لوضع الاشخاص في المكان المناسب مثلاً في المجال القضائي، في المجال التنظيمي، وانطلاقاً من هذا الوضع، لم يهدر الاتحاد امواله بل استعمل امواله مع البلديات، وبدلاً من الاصلاح في الادارة المركزية، قمنا بما يسمى بتنمية الادارات المحلية. اذاً ليست المسألة مسألة استعمار، بل مسألة تكييف وتأقلم والواقع السائد على الارض والمحاولة منا للتقرب اكثر واكثر من المواطن ومن تطلعاته وتطلباته.

ط.م.: ما يتكلم به السفير رينو صحيح تشخيصه لعجزنا على المدى الطويل للقيام باصلاح اداري حقيقي والذي هو المفتاح لاصلاحات ادارية اخرى. انا كنت لفترة محدودة وزير للتنمية الادارية واعرف تماماً ما يقوله. صرنا بما سميناه اولويات وطنية حاولنا ان نستفيد من الدعم الاوروبي من اجل متابعة تنفيذ هذه الاولويات الوطنية، لكن لم نحقق الا القليل بل القليل جداً. اعتقد هنا ان لدينا مشكلة حقيقية. انا ممن يعتقدون ان الاصلاح، بالقضاء او بغيره، يبدأ الاصلاح للمؤسسات سياسية او بالقانون الانتخابي... ان في الادارة يمكن ان يبدأ الاصلاح من المكان الذي نريده او نتمكن من اصلاحه. هذه الحكومة الحالية حاولت من اول الاشياء التي بدأت بها انها هيأت مشروع قانون خاص بتعيين موظفي الفئة الاولى، بعملية مختلفة عن العمليات السابقة. بالواقع نحن نأخذ بعين الاعتبار المعايير الحديثة التي ذكرها السفير رينو، والتي تتناقض مع ثقافتنا السياسية والادارية، صحيح. لكن هناك امر آخر بسيط اذكره دائماً: هناك نص اتفاقيه الطائف، واتفاق الطائف بهذا الموضوع هو متقدم، فنقول مثلاً بالنسبة لتعيين الموظفين بالفئة الاولى يقول تغليب مبدأ الكفاءة والاختصاص، مراعاة المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وعدم تخصيص اية وظيفة لاية طائفة. نحن اذا طبقنا هذا الاصلاح، نكون قد طبقنا الاتفاقات التي وضعناها فيما بيننا، والتي انتهت الحرب فيما بيننا. بين اتفاق الطائف والمنطق السائد باي ادارة تريد ان تصلح نفسها يوجد تلاؤم وليس تناقض.

إ.إ.: بروفيسور شانيلو، تعليق صغير.

ج.ب.ش.: نحن في لب المشكلة وهنا اضم صوتي الى صوت سعادة السفير عندما يتكلم عن الاستعمار ما معناه. اوروبا يمكن ان لا تهتم او تبالي بالصفة الجنوبية. نحن موجودون هنا لوجود مصالح مشتركة ولكن هناك امور لا يمكننا القيام بها. كما تفضلت واحسنت القول بالنسبة الى مشاريعنا، بدأت منذ العام 1989، واظن ان سياسة الجوار الاوروبية تتعاطى مع نفس المسائل. يمكن ان نبلغ حداً بعيداً طبعاً اذا ما توفرت الرغبة لدى الحكام، وفي لبنان تجري الامور بشكل أفضل من البلدان الاخرى. فالامور بدأت تتحرك بخلاف المجتمعات الاخرى والدول الاخرى، وسبق وكلمتكم على تونس، فأى تحرك للمجتمع الاهلي في تونس يقمع، وقد شاركت في كثير من المنتديات المدنية، والثقافية ولاحظت وجود منظمات غير حكومية ولاحظت ان التونسيين كان يتمثلون بمنظمات حكومية للغاية وهذه مشكلة. الاخطر حتى على مستوى الانترنت، من المستحيل التواصل عبر الانترنت مع زملائي التونسيين: اذا ما ارادوا مثلاً بعض الاصدقاء ان يرسلوا لي بريداً فهناك مشكلة. اذا مسألة التركيز على الارهاب،

كذلك اخشى ما اخشاه ان توطد وتقوي دعائم الانظمة الاستبدادية، وان تكون ذهبت جهودنا سدىً. لكن عندما ننظر الى حصيلة العشر سنوات نعرف النتيجة. لكن لا يجب ان ننسى ان برشلونة انطلقت بالعام 1995 انطلاقةً من جو كان على ابواب السلام، لكن اليوم هناك جو من الحرب في ظل النزاع العربي الاسرائيلي، طبعاً الحرب، والاميركيون في العراق، وانا لا ادخل هنا مع الاميركيين، لكن اتنفس قليلاً. الاميركيون كما تلاحظون يستعملون المنطقة. ماذا يحصل في العراق. لا اعرف كيف سيخرجون من العراق وكيف ستخرج منطقة الشرق الاوسط من ذلك. لكن هناك مأزق في العراق، وهناك مسؤوليات يجب ان نتحملها. لكن لسوء الحظ ليس للاوروبيين المسؤولية السياسية لتحمل هذا الموضوع، وكنت اتمنى ان السيد رينو يكون سفيراً لاوروبا هذا جيد ويوصلنا الى مسائلنا الدستورية، ولدينا في لبنان 25 سفيراً وطالما لم تكن لدينا سياسة خارجية مشتركة... لكننا نتفق بشكل جيد، اليس كذلك؟ لكن من الافضل.

إ.إ.: هل السياسة الاوروبية للجوار ستعطي اجوبة افضل لكل المشاكل المطروحة؟ هل ستحافظ على وجود مميز للمجتمع المدني، والذي كلكم تنادون ليكون افعل وموجود اكثر على الارض؟ سعادة السفير ممكن ان تشرح لنا بكم نقطة مقتضبة ما هي السياسة الاوروبية للجوار وما هي اهم نقاط التي يمكن ان نقدمها للمشاهدين عن السياسة الاوروبية للجوار قبل ان نناقش هذا الموضوع.

ب.ر.: السياسة الاوروبية للجوار مكتملة لعملية برشلونة. انتم جيراننا ولدينا مصالح تربطنا بهؤلاء الجيران. طالما ان هؤلاء الجيران لا يطرحون اي مشكلة، تلك هي مصلحتنا كأوروبا. كيف يمكن هؤلاء الجيران ان لا يطرحوا لنا اي مشكلة؟ من خلال التنمية ومن خلال الامان، ونحن بالمقابل مستعدون لنقوم بما قمنا به مع بولونيا وتشيكيا وسلوفينيا، اي ان نقترح عليهم التكامل والاندماج مع الاتحاد الاوروبي والانضمام الى برامجه، لان هذا لا يعني ان البولوني الذي انخرط في الاتحاد الاوروبي قد فقد من ثقافته، من لغته؛ فالاسكوتلندي هو اسكوتلندي والبريطاني هو بريطاني. في فرنسا مثلاً الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، نحن نتكلم عن التكامل على الامان والافادة ممن بنيناها معاً، وفي المقابل نطلب من كل دول المتوسط ان تقوم بجهود اصلاحية وهذا ليس سهلاً. الاصلاح ليس سهلاً، وهنا اعطي مثل بولونيا وسلوفينيا والمشاكل التي واجهتها الدولتان على مستوى المؤسسات، وعلى مستوى اصلاح المؤسسات، على مستوى الفساد، على مستوى سيادة القانون ودولة القانون. في غضون عشر

سنوات تمكنت هاتان الدولتان من الارتقاء الى مستوى الدول الاخرى من خلال خطة عمل دبلوماسية، حددت فيها الاهداف وحددت المراحل لبلوغ هذه الاهداف. وهذا ما نقترحه اليوم على لبنان وعلى دول المتوسط الاخرى لنحدد معاً الاهداف. يعود لكم تحديد الاهداف، انتم كدول شريكة، ونحن نواكبكم من اجل بلوغ الهدف اذا ما واجهتكم مشكلة في مجال الصراع او في مجال المؤسساتي. حددوا من فضلكم الاهداف فنواكبكم. وهذا بالغ الاهمية، لكن قد اقول بالوقت نفسه: هناك نوع من الجانب التعليمي، وهذا ثوري ان جاز التعبير، بالنسبة الى دول لا تفكر الا بالغد كما تعلمت باللغة العربية «بكرة بعد بكرة». نحن نطلب منهم اسقاط انفسهم بعد خمس سنوات. ونلاحظ ان السياسيين اليوم لا يسقطون انفسهم في المستقبل، في حين ان المجتمع الاهلي والمواطنين هم مثيرون في لبنان وينجزون اموراً رائعة. ونحن بعد المتتدي المتوسطي لاحظنا ان المجتمعات الاهلية تعرف ماذا تريد بعد خمس سنوات.

إ.إ.: المجلس النيابي ما رأيه بخطة العمل التي يجب على الحكومة ان تقدمها؟ وهل هناك عمل على هذا الصعيد؟ هل استشرتم او هل عرضتم انتم طروحات بالنسبة الى خطة العمل التي على الحكومة اللبنانية ان تقدمها الى السلطات الاوروبية؟

م. أ.: اني في المجلس النيابي منذ عشر سنوات، صرت قديم، ويمكنني ان اقول لك بكل صراحة لا، يعني هذه الامور لم تكن مطروحة كاولوية.

إ.إ.: مع ان خطة العمل مطروحة منذ سنة على الاقل.

م. أ.: الخطة مطروحة منذ اكثر من سنة، وقصة الشراكة مطروحة من اكثر، ولكن لا تطرح نهائياً لأنها ليست موضوع اولوية، لأنها من ذلك مرتبطة باصلاحات.

اليوم هناك تغير بالبلد بالفعل، هناك شيء تغير بالبلد شئنا ام ابينا، تغير كثير من الامور، وهناك فرص اليوم. الشيء الذي تغير بالبلد لم يتغير لاسباب شخصية او رداً فعل، وكأنها رداً فعل في بعض الامور: هذا مع وهذا ضد. الامور رداً فعل طبيعية، ولكن علينا ان نتخطاها. يجب ان نفكر لماذا صار الذي صار واين نحن ذاهبين. صار الذي صار لان الوضع كان سيء ولان الضغط كان على المواطن على كل المستويات، لان المهجرة كانت كبيرة من جراء اسباب اجتماعية واسباب سياسية واقتصادية. مثلاً، عندما يحكى عن الاستثمارات الاجنبية، دعونا نتكلم عن الاستثمارات المحلية اللبنانية، فهناك مبالغ ضخمة من الاموال اللبنانية الموجودة في الخارج ليست هي موجودة في لبنان، لان ليس هناك من دولة قانون وليس هناك

حماية محلية للاستثمارات. كيف اشجع الاجنبي على الاستثمار في لبنان ان كنت لا تستطيع ان اشجع اللبناني؟ كيف اجعل الاوضاع تتطور بالبلد اذا من كانوا لامعين في نطاقهم لا يمكنهم ان يلعبوا دوراً هنا، لانهم ليسوا من تبعية محددة، وليسوا تابعين لفلان.

اليوم هناك واقع، تحرك الناس ونزلوا الى الشارع وقالوا لا. من هنا يجب ان ننطلق من كل ما حصل لتغيير الامور وليصير اصلاح على كل المستويات. يجب ان نضع اهدافاً واضحة جداً. بكل بساطة انا اريد ان احسن الوضع المعيشي للمواطن في البلد، وان يكون له افق على مستوى العلم، وان يكون لهم نفس الحظوظ، وايضاً ان تكون كرامته مصانة في حال كان عنده مشاكل صحية او اجتماعية، علينا ان نؤمنه. علينا ان نكون بسيطين. هذه امور بسيطة وكلمات بسيطة جداً، انما للوصول اليها علينا ان يكون هناك خط واضح وهدف واضح. هناك تضحيات على الطريق، ويجب ان يكون هناك تواصل مع الناس، وشفافية في هذه المواضيع، وان يكون هناك حسم عندما نصل الى المصاعبات التي تعودنا ان ندوخ فيها. نريد ان نخرج منها.

إ.إ.: نحن في هذا البرنامج لنا عادة ان نقدم بأخر البرنامج رزنامة صغيرة لتقديم النشاطات الاوروبية لمدة اسبوع، الليلة الاخيرة مختلفة، أجندة وهمية ولكن ممكن ان تسمى اجندة مثالية لمدة الخمس سنوات القادمة.

ما هي الطروحات لمدة الخمس سنوات، ثم نستمع على تعليق ضيوفنا على هذا الموضوع.

- 14 آذار 2006: مليون لبناني في الشارع تأييداً لخطّة الاصلاح الشاملة.

- أيار 2007: تنهات الاسواق الاوروبية على المنتجات الزراعية العضوية اللبنانية.

- ايلول 2008: الغاء عقوبة الاعدام في لبنان.

- حزيران 2009: اعتماد قانون انتخابي جديد.

- شباط 2010: اوروبا اول عميل للبنان.

- تشرين الثاني 2010: رصيد الهجرة ايجابي والبطالة لا تزيد عن 3%.

- شباط 2011: النمو 8% - الدين 100% من اجمال الناتج المحلي.

إ.إ.: اذاً هذا الاجنده وهمية او يمكن لبعض النقاط ان تكون موجودة.

ش.م.: انا اعتقد انه بإمكاننا ان نعمل افضل من ذلك.

إ.إ.: انشاء الله.

ش.م.: اليوم ونعود، اذا سمح لي سعادة السفير وانا اعرف ان صدره واسع بما في بعض النقد للسياسة الاوروبية سياسياً، لان الموضوع التجاري او الحضاري او الموضوع الفكري مرتبط بقضية اساسية، وقد طرحتها انت يا سعادة السفير وهي الامن القانوني: la sécurité juridique. ما في امن قانوني في بلد يتغير دستوره لمدة واحدة وبشكل استثنائي. عندنا مشكلة اساسية اسمها اميل لحود. وقف الدستور عنوة بمساعدة من السوريين، لكي يجدد لنفسه. ليذهب اميل لحود، وليأت رئيس منتخب بالتنافس ويشكل شفاف. انا في 14 شباط او من لكم اكثر من مليون، لانه علينا جمع حشد 14 آذار وحشد 8 آذار حول قيام حكومة وطنية اساسها الامن القومي، اساسها احترام الدستور. بعد ذلك اسرع. لماذا فقط 8% بعد عشر سنين، اليوم الذي عندنا موضوع هكذا في السنة القادمة يمكن لنصل الى 10% لان وضعنا الاقتصادي بالويل، اي اول سنة تكون سهلة عندما يكون هناك امن قومي اسمه امن دستوري، ومشكلة اوروبا يا سعادة السفير انه لا تتبهن هذه النقطة بشكل كافٍ، لم تقفوا ضد اميل لحود وانا اتصلت بسعادة السفير...

ب.ر.: لسنا استعماريين يا سيد ملاط.

ش.م.: لستم ديموقراطيين، اين موقفكم بالنسبة الى التغيير الدستوري. ليس هناك امن قانوني ما لم يكن هناك تداول في السلطات على مستوى رئاسة الدولة.

ب.ر.: لسنا بصدد هذا النقاش يا سيد ملاط. بالنسبة الى الامن القضائي القانوني، دخلنا من الباب الصغير فقد دربنا 850 كاتباً في القلم، وسنعد قضاة في اطار التدريب المستمر. من خلال هذه الطريقة يمكن لاوروبا ان تكون مميزة، وليس من خلال اختيار رئيس لبلادكم.

ش.م.: نحن نتكلم عن التغيير الاستثنائي.

إ.إ.: سنترك التعليق الاخير للسيد شانيولو.

ج.ب.ش.: بالنسبة الى هذا الموضوع اي موضوع الاجندة، اظن طبعاً ان بإمكاننا ان نحلم، وكان من الجيد ان تتضمن الاجندة بعض المعوقات التي يجب تذليلها وتجاوزها بحلول عام 2010.

إ.إ.: إذا لست متفائلاً. معالي الوزير؟

ط.م.: في موضوع قانون الانتخابات نحن نتقدم جداً ولن نتظر كل هذه الفترة. الاصلاح الشامل، مليون او مليونين او 3 ملايين، المهم ان موضوع الاصلاح الشامل الذي نعمل عليه لن يكون مبعث إضافي يؤدي الى الانقسام الطائفي بين اللبنانيين. يجب ان يجمع اللبنانيين، هذا اهم من المعارك السياسية التي يمكن ان نخوضها ونربحها. ان يجمع اللبنانيين على مشروع الاصلاح للنهوض الحقيقي بلدهم، الحكومة يجب ان تعمل عملها او تجرب القيام بعملها او لا تعمل كفاية متى تصل الى هذا الشيء. انما يجب ان نضع في اذهاننا ان الاصلاح والنهوض والوفاق الوطني متلازمين.

م.أ.: كلمة صغيرة لو سمحت.

إ.إ.: تفضل.

م.أ.: انا ارى ان هناك تحد كبير لهذه الاجندة، تحد على المستوى الداخلي وعلى مستوى اوسع قليلا من الداخلي، لانه اي نجاح لبناء دولة فعلية على مستوى الطاقات الموجودة في لبنان، لانه اذا ليس هناك طاقات موجودة في لبنان نقول ان هذا حلم، ولكن الطاقات موجودة، وهذا التحدي يضعضع كثيراً في الحكومات المعروفة، ويضعضع ايضاً كثيراً من المصالح الداخلية. ونقطة الضعف الموجودة عندنا هي الناحية الطائفية. طالما ليس لدينا وعي كاف كلبنانيين، نبقى نتسيّر بردات الفعل بمعنى ان لا مانع لدينا من حماية «فلان» اذا كان فاسداً، لانه من طائفة معينة. لا تصح هذه الاجندة. يوم الذي ندرك ان المصلحة الاساسية هي مصلحة الوطن ومصالحتنا مباشرة ككل، ونعرف ان لا احد يمكنه حكم اي كان في هذا البلد، انما الكل مفروض ان يكونوا متوافقين ليحكم هذا البلد، ساعتئذ يمكن ان نتوصل الى شيء. لكن ما نراه اليوم من ردات فعل. الآن كان يتكلم زميلنا عن الرئيس اميل لحود، ان الرئيس اميل لحود محمي لانه من طائفة معينة، ولا يمكن ان نزيح شخص لانه من طائفة معينة. انا مثلاً من طائفة معينة، مسلم سني، كيف لي ان اتكلم عن رئيس جمهورية في لبنان؟ يقال لي انت ما دخلك يجب ان تكون مسيحي ماروني لتتكلم. هذا ليس مقبولاً، وهذا انا ارفضه، وايضاً جزء كبير من اللبنانيين يرفضه. طالما لم نرفضه بعد يعني اننا لا يمكن ان نعتبر انفسنا معنيين لكل شيء في البلد، يعني اننا لن نتوصل حتى على 10% من المطروح هنا. اذا كان عندنا كلنا الوعي الكافي، نعمل افضل بكثير من هذه الاجندة.

إ.إ.: سيده عليا.

ع.م.: انا اجد اكيذاً ان هذه الاجندة ممكنة طالما انها تنم على اولويات وطنية. هنا اذا كنا نريد الرجوع الى سياسة الجوار، هذه اهم اهداف السياسة الجديدة. اننا علينا نحن ان نضع اولويات، التي نحن كلبنانيين من كل اقطاب المجتمع اللبناني، كاقصاديين او سياسيين او شباب، هم يقولون ان هذه اهدافنا، ويقولونها بشكل واضح وصريح وليس تحت الطاولة وعبر وثائق لا توزع على الرأي العام. فعندما نضعها ونفق عليها قبل ان نعرضها، يمكن برأيي ان نتقدم بشكل كبير جداً، واهم شيء ان تكون هذه الاولويات المتفق عليها وطنية.

إ.إ.: سعادة السفير كلمة النهاية لكم.

ب.ر.: هذه الاجندة لا تبدولي مستحيلة بل يجب ان نتوقف عن اليأس. يجب الامل، يجب التحرك، ومن اجل التحرك بشكل جيد يجب ان يكون هناك رؤيا وطنية. تكلمنا على الفساد والزبائية؛ يجب حجب كل هذه المسائل، والرؤية الوطنية ليست مستحيلة. في وضع خلافي، وابلغ مثال على ذلك ايرلندا وما حصل على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى السياسي. فقد كانت هذه الدولة عشر سنوات واكثر في نزاع على حدودها. انا اقول الى اللبنانيين اعكفوا على بلدكم، تسلحوا بالرؤية الوطنية، ولا تكفوا عن الامل.

إ.إ.: من اجل ان تحقق السياسة الاوروبية، ان تحقق كل اهدافها وطموحاتها، وبانتظار الدولة اللبنانية والشعب اللبناني ان يقرروا ان يأخذوا مصيرهم بين يديهم، اود ان اشكر جميع المشاهدين الذين كانوا معنا الليلة، اتأمل ان تكونوا قد تعلمتم بعض الاشياء وعلمتم ما هو موقف اوربا وموقف الضيوف الذين هم معنا في هذه الحلقة.

اريد ان اشكر ضيوفنا الليلة: معالي الوزير، دكتور ملاط، السيد شانيولو. شكراً لوجودكم معنا. استاذ مصباح شكراً، سيدة عليا، سعادة السفير شكراً.

شكراً والى اللقاء ان شاء الله. مساء الخير.

58. Judicial redress in Palestine⁽⁹⁰⁾

Killingworth, CT. Many apologies for my absence, due to two special circumstances that make my participation burdensome to the conference organizers. I find myself therefore doubly indebted to their patience.

The first impediment is structural. It comes from a special perception of 'Arab brotherhood'. The term itself should disappear from our vocabulary both on account of its gender exclusivity, and on account of the Cain-Abel character it conjures up for the average Arab listener. Indeed, this is the kind of brotherhood that makes visas far more difficult for Arab brothers to enter an Arab country than for a citizen from any Western country. We have all stood long hours waiting for the policeman at this or that Arab airport combing through our Arab passports, long after Western colleagues had comfortably reached their hotel. Today I cannot be present in person, because there is some silly arrangement which prevents me from participating in such an important event and going back home with an 'enemy' stamp. And I say to the Lebanese authorities I am sorry, I am not prepared to beg some Israeli apparatchik for a separate paper appended to a British passport, and hide the fact of an inadequate and unintelligent policy that ends punishing Palestinian colleagues on account of the supposedly greater Arab good.

(90) 'Special Challenges of Individual versus Collective Claims', paper prepared for Al-Haq international conference, Ramallah 21-24 November 2005. The paper was read by lawyer and author Raja Shehadeh on 23 November.

A personal, serendipitous impediment some of you might have heard of makes it also difficult to attend: I declared a few days ago that I was running for the presidency in Lebanon, and the snowball effect of that declaration is such that I apologize for the approximate nature of this paper. It will hopefully develop into the standards of scholarship the organizers are expecting of the book. Meanwhile, I hope you will wish well the process of an open, competitive, and civilized fight for the top position. Despite its difficulties, Palestine has started that process, and I hope it will not look bizarre any longer, as it does today, to see citizens running for top office in our respective countries.

Now onto 'Special Challenges of Individual versus Collective Claims', the subject of the talk. This is a topic dear to my work as lawyer specializing in those international criminal law cases of which Sabra and Shatila victims v. Ariel Sharon et al. is the paragon. Unfortunately for our region, it is not exceptional, so much mass murder operates to further political ends of people in power: the Indict movement, which was set up in 1996 to bring Saddam Hussein and his aides to accountability, is now vindicated, in a slightly disappointing manner, in the Iraqi Special Court trying them. The disappearance of Imam Musa Sadr and his two companions, Sheikh Yaaqub and journalist Badreddin is presently on the way to accountability in Lebanon and in Italy. Our case against Muammar Qaddafi and seventeen other participants, resulted last year in their indictment before a Lebanese court⁽⁹¹⁾. Darfur is slowly leading to a case before the International Criminal Court, and though my work has been peripheral to that endeavour, we did issue, as a group of concerned Arab democrats, a statement last year denouncing the impunity of those in power in Khartoum who have unleashed so much destruction against their own people. And of course, there is now the ongoing Mehlis investigation, which has already resulted in four high-level Lebanese officials sitting in prison awaiting trial for the assassination of Prime Minister Rafic Hariri.

With that experience in mind, I would like to share with you, less than

(91) Website, imamsadr.net

the scholarly dimensions, what a lawyer confronts for his or her strategy in terms of individual versus collective claims, by drawing on some of the lessons I think I have learnt from those difficult cases.

The first is that you need to do your homework well before starting. Jurisdiction in these cases is difficult, especially since it usually involves various states and governments, a criminal conspiracy with many international strands and actors, issues of immunity, pusillanimous judges and unhappy and hostile diplomats whose life is complicated by international justice, and difficult teams of lawyers, victims and witnesses. Any one serious mistake results in several additional difficulties, if it doesn't simply undermine the case altogether. For the Sharon case, we had to move quickly, after several months of work, because a bunch of well-meaning individuals, having generally heard of Belgium's universal jurisdiction law on account of the success in court against genocidal nuns in Rwanda, and irate at the news that Sharon was about to visit Brussels, went up to some court registrar in the Brussels Palais de Justice and scribbled three of four lines denouncing Sharon's horrible deeds. To avoid being sidestepped, or worse, getting an outright dismissal, I had to organize a complicated chess game with the press and with my colleagues in Belgium, whom I did not know well at the time, so that the rush to jurisdiction does not fall flat on account of a sleight-of-hand rejection by a judge of the 'plainte avec constitution de partie civile' that those probably well-meaning plaintiffs had brought.

In fact, I would have preferred, with the Pinochet case in mind, to bring up the complaint far more discreetly, when Sharon was already in Brussels, possibly leading to his arrest if we had convinced a courageous judge. What is certain is that it would have saved us pages and pages of difficult arguments which Sharon's defence, all focusing on the issue they raised persistently on the accused 'not being on Belgian soil'. Indeed, that was the argument which became the mainstay of our failure before the Belgian Court of Appeal, and, more gravely, the argument of Sharon's lawyer that led in my view to the assassination of Mr Elie Hobeika. One might recall that he, as accused, had repeatedly announced his readiness to come to Brussels to clear his name. As accused, his presence on Belgian territory would have ruined the whole

strategy of Sharon's defence⁽⁹²⁾.

Lesson 1, therefore, prepare carefully: every awkward argument, any false timing, has immense repercussions.

Do not agonise over it, however. Just do your homework properly, decently, as a good lawyer in any case entrusted to you. For Lesson 2 is not to overcomplicate the case. I rest the argument here on the efforts to bring Saddam Hussein and his aides to judicial account in the Indict movement, which I founded, together with some leading Iraqi victims of the regime, in London in 1996⁽⁹³⁾. The inclination then was, because the case came up against such high turbulent waters of Iraq's history, that some moral assurances be secured before embarking on that effort. For me, the assurances were first that it should not, at least symbolically, start at Western level. When the concept of Indict was being formed in the summer of 1996, I sought the Kuwaiti Ambassador in London, whom I did not know previously, to put the idea generally to him. He was cautiously supportive, and my sense is that this was his personal inclination, without him referring back to his government. I haven't seen him since, although Indict did receive financial support two years later from Kuwait, but that was after an amazing success in the House of Commons and in Congress, where it was launched in November 1996 and Spring 1997 respectively. That success eventually turned out to be the undoing of Indict, at least in my work with them, because money followed, and as soon as money started coming into the organization, the best volunteer spirit that made for its success disappeared. We had an unfortunate chairperson, and there is no need to dwell on the boring board disputes which disenchanting us as original founders and crippled Indict. What is important is that the heavy structure that Indict had become, with all the nice words of support repeated by President Clinton and Prime Minister Blair in person, impeded us eventually from the arrest of Duri in Vienna in the summer of 1998, -- he is still at large. One did not need all that structure to go after him, and

(92) More on this in my "Lights on the Sharon case", *The Palestine Yearbook of International Law*, 12, 2002-2003, 183-190.

(93) One can still find a www.indict.org.uk, which lists some of the good work of the organization, but it has been overall marginal to the present trial of Hussein.

a good lawyer represent a genuine group of Iraqi victims might have been more effective. This for short.

On the longer run, the internal squabbles of Indict, and the need to attentiveness to the priorities of Iraqi policy in this or that Western chancery, made it very difficult for the whole case to be effective. By the time the Iraq war was looming at the horizon of the post September 11 mood, Indict was so weakened bureaucratically that it failed to offer to the world the most important reason for bringing Saddam Hussein to account: the genocidal treatment of his people, and the trail of his victims in Iraq, Iran, Palestine (who remembers that Abu Ayad was killed by Iraqi agents because he cast doubts of the pro-Saddam PLO policy chosen by the late Mr Arafat?), Kuwait, and Lebanon.

Lesson 2 therefore: do not complicate matters beyond lawyers and victims. Of course, it is useful to have support, one cannot turn down offers for help, some eventually precious. In the Sharon case, I must have received over three or four hundred messages from colleagues across the globe, offering legal support. You cannot ignore them, you cannot not respond. They are usually genuine, and one in particular proved to be decisive: a message from Deena Hurwitz, at the time the dealt director of the Schell Centre for International Human Rights at Yale Law School, and she dealt with its human rights clinic. She was interested n the case, and she eventually provided with her team, including Greg Khalil who is so well known to you, a world class research that awed the Belgian judges and our opponents alike.

And who will handle the ton of press? Legal matters are delicate, complicated, one wrong word ruins the case. I was fortunate to be part of a team of three lawyers that includes my Belgian colleagues Luc Walleyne and Michael Verhaeghe. In three years of intensive work, I cannot record one instance of disagreement, tension, lack of courtesy or professionalism, indeed not one word they said to the press, the court or otherwise which I found dissonant. And eventually, you need support: with a group of thirty victims and their families, with so many other victims coming forward upon hearing about the case, you cannot deal with the load of expectations on your own. From early on, I decided that my office was open to the

victims as a matter of priority, and I think I was always there for them, and continue to take pride in their trust and friendship. There were exceptions, which hurt marginally, but they did not prevail over those good people whom we represented in Belgium. And there was an effective support committee directed abroad by Dr Laurie King-Irani⁽⁹⁴⁾, and a supportive committee of decent people in Beirut, but like all committees, with its own waste of time and energy. Still, one makes lasting friendships with dedicated people like these.

So simplification is not always available, yet one should pay attention to a decent ratio of legal work as opposed to public relations of all sorts, including scholarship⁽⁹⁵⁾. There are five books done or about to be published on the Sharon case, not counting the excellent work of Dr Bayan al-Hout, a fifteen year endeavour of oral scholarship. We have given a lot of time to all of these books, directly or indirectly, and they are important. In a sense, the present paper is part of it. The record of the Sharon case is crucial to the unfinished history of the massacre, and it must offer, for the sake of the victims, an impeccable record. There is no place for half truths, mistakes, or lies: such would ruin the memory of the massacre, and the victims' right not to be forgotten or manacled by history. In due course, it also ruins any chances of redress, and the Israeli ambassador had a field time with one of the original plaintiffs who started offering contradictory statements on her story.

(94) Excellent website at Indictsharon.net, which includes many references to articles, documentaries, films, and legal material related to the case.

(95) Books by John Borneman ed., *The Case of Ariel Sharon and the Fate of Universal Jurisdiction*, Princeton Institute for International and Regional Studies, 2, 2004; book-length Dossier in *Palestine Yearbook of International Law*, vol. 12, ed. Gail Boling, Kluwer Law International, The Hague, 180-280; book in Italian by Stefania Limiti ed., *I Fantasmi di Sharon*, Sinnos, Rome, 2002; two books forthcoming, in French by Raoul Jennar, in English by Laurie King-Irani. Dr. Bayan al-Hout, who over a period of twenty years carried out the most comprehensive field study on the massacre, published her results in *Sabra and Shatila, Aylul 1982* (Beirut: Institute of Palestinian Studies, 2003; English version, *Sabra and Shatila*, September 1982, Pluto Press, London, 2005); Two films appeared, one by Peter Speetjens, "2000 Terrorists", (2004) the other by Monika Borgmann, Lokman Slim and Hermann Theissen, "Massaker", relating some of the Lebanese perpetrators' testimonies and reflections.

Lesson 3 is more directly related to our topic, although the previous two 'lessons' show the dialectic between various collectives and the individual victims' rights. Lesson 3 says: you have to choose your opponent carefully. One leitmotiv of the Sharon case which I insisted upon time after time, day after day, was that the case was against individuals, not against societies. There was no distinction possible for this or that nationality, indeed, on the side of the victims, it turned out that victims belonged to over ten nationalities, not one though Western. Now this constituted a small problem, indeed constitutes one to date. With the retroactive change in the law in the summer of 2003 to kill our case, there still is a possibility for a Belgian victim to bring up the universal jurisdiction from its slumber, and I believe this is the situation leading to the possible trial in Belgium of Hissene Habre, the former Chad dictator. But it is true that the Israeli army and its Lebanese militia were careful not to assassinate an American nurse, or a French doctor. They knew that the long arm of the law in America or France would not be so easily stilled. More difficult, far more difficult, is collective responsibility. We Arabs recall that the largest demonstration in the history of Israel since 1948 took place in Tel Aviv a week after the massacre of Sabra and Shatila was known. I have always put forward, as well, that there is one other victim of Sabra and Shatila which we, in our accusations against Ariel Sharon, should claim as our very own, that is Emil Grunzweig. He was killed in the smaller demonstration on 10 February 1983, a few days after the Kahane report was released. Now the difference, of course, is that his killer, Yonah Avrushmi, a pro-Sharon Jew, was eventually arrested and jailed, while no one was ever arrested for the massacre proper. So it was wrong to incriminate Israeli society, and indeed we are so very grateful to that collective of Israeli women who, in September 2003, came out in support of our case from within Israel.

And yet, there is a more fundamental problem of what I should describe as state crime, crime d'Etat. In all these large-scale massacres, the killers use the power of the state at their disposal to commit and amplify their crime. You recall that the Israeli army encircled the camps for two days and three nights to allow the killers to do their sinister job. Even worse, we did find the infamous order, signed 'Ministry of Defence', which 'ordered' the Lebanese militia 'to clean up the camps.' These are the very terms of

the order issued by Ariel Sharon on September 15, in the morning. Is there no responsibility, then, for the Israeli Ministry of Defence, for the Israeli army, in addition to the rounding up of the Palestinians after the massacres, as uncovered by Julie Flint in a striking documentary, by the Israeli army, with so many ending up as disappeared, to date?

No collective, state, responsibility? I now have my doubts. We started the case, on behalf of the victims, 'against Sharon, Yaron and all Lebanese or Israelis who participated in the massacres of Sabra and Shatila.' That was the opening line of this now famous criminal complaint, translated in over six languages, including Japanese. I think now, after the evidence our case uncovered, that there is a more collective responsibility, that of the Israeli state and government. I am still uncertain about the collective responsibility of Israeli society, and strongly reluctant towards admitting it. But I wonder.

59. Assemblée Nationale, Paris, 23 Novembre 2005⁽⁹⁶⁾

L'Assemblée Nationale! Quel symbole... Qui aurait imaginé telle circularité de l'histoire? Au gré de cette campagne de moins en moins bonhomme, la France revient encore et toujours: France symbole, France soutien dans l'adversité, France à laquelle le Liban peut tant offrir, après en avoir tant reçu, France 1789 Liban 2005, sujet de ma contribution il y a une semaine à l'université de Princeton sur comment nous pouvons apprendre de la meilleure historiographie actuelle de la Révolution, celle de François Furet et de Michel Troper.

Je vous sais tant gré de ce symbole occasion, parce qu'il faut toucher le public français au Liban, ou est-ce le public libanais de France, augmentant d'autant nos horizons pluriels, enrichis d'une véritable culture, non d'une langue vernis. Culture que portent tant de nos vecteurs, notre quotidien national de plus en plus remarquable, la très belle revue de l'Université Saint Joseph, *Travaux et Jours*, en passant par la mémoire doublement blessée de cette oeuvre d'art que nous a laissée Samir Kassir, *L'Orient Express*, Michel Chiha et Nadia Tueini. Le public français du Liban, ou est-ce le public libanais de France, est au coeur du Liban. Merci donc pour l'occasion de dire que le Liban est inconcevable sans la France, et

(96) Paris, en route to Beirut. 'A l'invitation du Professeur Christian Philip, Député de Lyon et vice-président de la Commission pour les Affaires Etrangères à l'Assemblée Nationale, Mallat présente au Groupe d'Amitié France-Liban à la salle Rodin de l'Assemblée Nationale le texte suivant'.

que cette présidence, nous la voulons aussi pour prouver que la France n'est plus désormais concevable sans le Liban.

Je vous sais gré parce aussi qu'il faut remercier la France pour notre Révolution, pour les aspects d'avenir de la Résolution 1559 et le rôle essentiel qu'a joué le gouvernement français dans un soutien civilisé, sans faille.

Tous les jours, sur la place de la liberté, nous attendions la déclaration de Jacques Chirac. Tous les jours. Et nous nous inquiétions lorsque la France ne se manifestait pas, à l'Elysée, au Quai, ici: parce que nous savions que les tontons macoutes du régime sécuritaire syro-libanais attendaient la faille. Lorsque, la nuit du dimanche 27 au lundi 28 février, l'ordre d'Emile Lahoud a tonné: manifestation interdite, avec une demi-douzaine de signatures sinistres, seul l'élan unique du peuple libanais et des peuples libres, y compris les peuples arabes assoiffés de liberté dans les rues du Caire et bientôt à Damas, seul le sentiment de n'être pas seul, d'être soutenu par les dirigeants de l'occident, a permis la victoire sur l'infame.

Et maintenant, il faut consolider. Vous connaissez nos arguments constitutionnels, et leurs pendants internationaux, pour un départ accéléré d'un président à plaindre de s'être tellement fourvoyé du mauvais côté de l'histoire du Liban, comme de l'histoire mondiale de la démocratie. Ignorons-le cet après-midi, il n'en vaut pas la peine.

Et maintenant, une salve d'avenir. Démocratie avancée au Liban, recul du confessionalisme, protection positive des minorités, activation judiciaire des droits inaliénables de la personne, représentation féminine multipliée au prochain gouvernement que je propose, Liban vert et Méditerranée au bleu assaini, Liban exemple arabe, Liban européen, le débat est enfin ouvert.

Merci encore pour cette tribune, et son symbole.

60. فلنبتعد عن الفخامات

إلتزامان رمزيان في يوم الإستقلال⁽⁹⁷⁾

عيد الإستقلال مناسبة رمزية للمواطنة اللبنانية، يعود بحال فيها الأسى، وفيها الأمل. الأسى لما رافق السنة الماضية من تضحيات كبرى، ولا داعي لإعادة أسماء أحبانا الأبطال الذين نفتقدهم اليوم. الأمل لإطلالة جمهورية جديدة برئيس جديد.

إلتزامان رمزيان لإعادة الجمهورية الى سياقها الأرفع. الأول هو التمسك بالأرزة صورةً رسمية، وحدها ومن دون الأشخاص. شخص الرئيس ليس مهماً، يحدف من الصورة الرسمية على جدران الجمهورية، وتكفيها أرزة خضراء وافرة وسرمدية كما نريد جمهوريتنا سرمدية ووافرة. هذا الإلتزام الأول.

الإلتزام الثاني، أيضاً رمزي، تحقيقه أصعب. علينا التخفيف من الفخامات والمعالي. لا يوجد في الدستور محل لأي تفخيم لرئيس الجمهورية بل هو أولى باحترام الدستور وقوانين البلاد، لأنه مؤتمن عليها. في لغتنا العربية لا يمكننا أن نخاطب الرئيس مباشرة، خلافاً لبعض اللغات الغربية، Monsieur le Président, Herr Praesident أو Mr President. أما «السيد الرئيس»، فقد ضاع معناه المتواضع الأصلي لما طغى على الكلمة من معنى سياديّ، sovereign، أعاد اللقب الى معنى ملكي أكثر منه جمهوري. أفترح إذاً عبارة «حضرة الرئيس» عند المخاطبة، و «الرئيس» أو «رئيس الجمهورية» في الحديث العادي عنه شخصاً ثالثاً. ولا بدّ

(97) تصريح للمرشح الرئاسي شبلي ملاط ، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.

من الإبتعاد من الألقاب المتعالية، رحم الله كمال جنبلاط متحدثاً عن بعض معاشر الوزراء السيئي الأداء «بالمهابط».

هذه العادات العثمانية من الصعب القضاء عليها. إنما علينا أن نبدأ. فلنبتعد عن الفخامات، لا سيما في ظل ما كابدناه من الرئيس الحالي من أداء جمهوري ناقص.

61. A New York moment: August 1909 - November 2006⁽⁹⁸⁾

In August 1909, Sigmund Freud visited New York on his way to lectures in Massachusetts. Little is known of his less than a week-long stay in New York City, but Jed Rubenfeld, a colleague at Yale Law School, has just completed, around the intriguing visit, a murder mystery book. Knowing the elegance of his style, this book is destined to become an extraordinary bestseller. Great adventure, great fiction.

I am no Sigmund Freud. I still think that this week in NYC, - actually three days in NYC with the right people, thanks to the right people, Ms Sylviane Zehil who kindly introduced me to the UN Press Association, Prof. Nada Anid and Med. Dr. Gaby Sara, who stand behind the impulse to reach to the Lebanese New Yorkers, Mr Raymond Debbane tonight -, might have turned a page for Lebanon, if not for the region. This candidacy is serious and ambitious, and I hope that we shall not wait for a century for its acknowledgment.

Now the two messages to this meeting, and then the larger program.

Message one is an answer to how to make our Lebanese Vote Abroad initiative succeed. No taxation without representation. No citizenship

(98) On November 18, 2006, a group of Lebanese New Yorkers met at the house of Raymond Debbane in Manhattan. This is Mallat's opening presentation.

without a vote. It is simple, it is universal, it is feasible. We missed an opportunity because of a pusillanimous leadership in the run-up to the May elections. We need to make sure, together, that this is the last time Lebanese citizens who happen to be abroad are shorn from their right to vote in Lebanon. And we now have extraordinary figures from Lebanon, just released from a serious polling firm:

‘Question: Do you support allowing expatriates to vote?’

74.25% of the respondents support such a measure, 19.25% does not support it.’ (Statistics Ltd, Al-Balad emigration, report 18 Nov. 2005) This is staggering, overwhelming, and decisive. Ladies and gentlemen, you and I must ensure this is the last time Lebanese who live abroad are prevented from casting their vote abroad if they choose to exercise their constitutional right.

Message two, an even more important one. We know it, 30 years of civil wars, a ridiculous deficit, and no famine. The reason Lebanon survived economically: you here, who have through your remittances to your families, to your friends, to the Lebanese fledgling economy, kept us afloat, kept famine from us. Now the more important question for my presidency: how do we get this partnership on a solid institutional-economic basis, other than the vote, which is political. The answer: a structured program for a partnership Lebanese abroad- Lebanon Lebanese, institutions and individuals. Partnership of programs, a dynamic partnership, in which you also receive something in return to keep it going.

I know that part of this meeting is for purposes of fundraising. My campaign needs funds, and the self-established regulations are there, with a cap of 5k for individuals and 100 k for the campaign expenditures. But my fundraising team in Beirut says: do not cap. Alright, let’s put hold on caps, even better, let us remove caps on expenditures, and unleash the partnership. Let the partnership start now, immediately, say an environmental board on a specific environmental project: a cleaner sea. Mixed composition, minimal state intervention, returns from beach proprietors, municipalities. It won’t go away, indeed it doesn’t need me to be president. But if I am, also thanks to you, imagine the precedent it creates, and the readiness of the whole system of institutions to make it

happen, and to facilitate its profitability and that of similar projects many of which you have already started.

I am often being asked for my program. It was sketched back in 1998, in *Presidential Choices*, already firmly based in research, feasibility, scholarship, and common sense. A good summary appears in the little book's table of contents, of which I can present some samples anon.

More importantly, this basic program develops as I speak with you tonight. Let us now discuss it. This, ladies and gentlemen, can be more fun than Freud in New York in 1909. Great adventure, and it is no fiction.

62. Anchor Mehlis 'effort internationally'⁽⁹⁹⁾

The UN's «Mehlis report» on the assassination of former Prime Minister Rafiq Hariri on February 14, 2005 was released on the night of October 20-21, Beirut time. While doubly provisional, it was nonetheless immediately dramatic.

The report is provisional because Detlev Mehlis' task was extended until mid-December, so one should expect the investigation to continue until then, probably in some other form or by way of extension, and another report to result around that time. Technically also, the report is bound to be provisional. While a prosecutor by profession, Mehlis has acted chiefly as an international criminal investigator in the absence of an international tribunal that could act upon his findings. Indictments and arrests are not technically within his power, although he has «suggested» that the Lebanese judiciary arrest a number of suspects, most notably four generals who were in charge of security services at the time of the assassination. More arrests followed. More dramatically, several top Syrian leaders were called in to appear before him in his headquarters in Lebanon. It is not clear whether the Syrian government will oblige: a tug of war is developing with the Mehlis team, and beyond, with the UN Security Council, which, under chapter VII, unanimously approved Resolution 1636 requesting full Syrian cooperation.

(99) Bitterlemons-international, 17 November 2005, also published in *the Daily Star* and in the *International Herald Tribune*.

The report is severe regarding Syria's leaders: «There is probable cause to believe that the decision to assassinate former Prime Minister Rafiq Hariri could not have been taken without the approval of top-ranked Syrian security officials and could not have been further organized without the collusion of their counterparts in the Lebanese security services.»

Equally dramatic is the evidence pointing to the personal involvement of the Syrian president through his threats to the former prime minister. These threats had been reported by the former UN investigator, Irish police commissioner Peter Fitzgerald, but long quotes, including from Syrian officials, confirm the dramatic scene of the last brief encounter between Hariri and Syrian President Bashar al-Assad on August 26, 2004. This is the political crux of the report, which results from Assad's decision to force Hariri and other Lebanese MPs to extend the term of the Lebanese president despite Security Council Resolution 1559, which was passed a day before. That extension was carried out on September 3, 2004.

We have just argued in an address held at the UN press association (New York, Nov.17) that the extension of Lahoud's presidency not only violated the Lebanese constitution (Art.49) and basic principles of democracy, but that, in the light of the Mehlis findings about the meeting of August 26, 2004, the current Lebanese president sits in violation of international law, specifically of two clauses in Resolution 1559 that required upcoming elections to be free from foreign intervention or influence.

Even the Syrian foreign minister does not seem to deny the fact. In a letter to the UN, he wrote that the meeting between Assad and Hariri discussed «the possible extension of the mandate of Emile Lahoud, the president of Lebanon, in view of the troubled regional conditions and based on the mutual interest in maintaining stability in Lebanon». In Mehlis' report this is also an occasion to underline the Syrian foreign minister's inconsistencies: «While the Syrian authorities, after initial hesitation, have cooperated to a limited degree with the Commission, several interviewees tried to mislead the investigation by giving false or inaccurate statements. The letter addressed to the Commission by the foreign minister of the Syrian Arab Republic proved to contain false information.» On top of the doubts cast on the Syrian leadership's role

in the assassination, both the Syrian foreign minister and his aide were accused of tampering with the investigation.

On the purely criminal level, Mehlis partly uncovered the web of deceit carried out by the conspirators, and his most remarkable advances are based on the trail left by telephone calls, leading to the naming of over 20 individuals busy tracking down the itinerary of Hariri in the month preceding his murder, with the intensity increasing the last day. For the Lebanese president, who has tried to survive the arrest of his top four aides, most troubling is the connection made with one Lebanese extremist uncovered by the report, who «made a call [nine] minutes before the blast, at 12:47 hrs, to the mobile phone of Lebanese President Emile Lahoud». Lahoud was further interrogated for six hours last week by the investigators.

These findings might take some more time to sink in. Their political impact depends on a highly volatile situation inside Lebanon, as well as in Syria since the suicide of the minister of interior the week preceding the report. Legally, the report offers two clear invitations: the follow-up on various leads it has uncovered, and the pursuit of a trial with the active involvement of the UN.

The Security Council will have to decide whether an international tribunal should take on the case. Against the resistance of some Security Council members, including the US government, to establish yet another ad hoc tribunal, we have suggested that the structural inadequacy of the Lebanese judiciary before such a daunting task should be carefully weighed. A compromise between the caution expressed within the UNSC and the insistence of the Hariri bloc and its allies, especially Walid Jumblatt, to have an international tribunal, could take the shape of a mixed tribunal a la Sierra Leone.

Whatever the shape of the trial to come, any investigation will need to remain strongly anchored internationally, if only to reach beyond the Lebanese borders, as is evident from the evidence uncovered.

63. Opening remarks, Luncheon with Lebanese New Yorkers⁽¹⁰⁰⁾

Many thanks indeed for this extraordinary occasion, to be with successful Lebanese for lunch in New York City in the middle of the week...

I am just coming from a press conference arranged by remarkable friends at the UN press association. Being at the UN, albeit on its more important, freer press periphery, I had to deliver a statement on the dysfunctionality of our government so long as Mr Lahoud occupies the presidency with no sense of ridicule or wisdom, endangering our republic's security, and the region's, after having tried to kill our democracy. It pains me to rail against the president of my country, nor do I think history will keep him any further place than a sad footnote of those who were on its wrong side, and offer, against a few occasional bright spots, swathes of incompetence, irresponsibility, and, God forbid, criminality.

Let us keep this issue behind us, now, and look to the future. I suggest, in addition to your questions I am so much looking forward as a brainstorming exercise, to see how Lebanon can benefit from your achievements, to consider a few topics we should perhaps also dwell on.

(100) Prominent Lebanese Americans – political, academic, cultural, and business leaders – met with Mallat over lunch following the UN press conference of November 16. Mallat addressed a number of issues and topics including his presidential program, Lebanese Voters Abroad Initiative, and how to involve actively Lebanese citizens living abroad in a common future; canvassing, forms of support to process, and to candidacy; fundraising, transparency.

64. Opening statement at UNCA press conference, NYC⁽¹⁰¹⁾

When those who plotted to kill our former Prime Minister, a peaceful, larger than life personality, they thought that ‘the assassination could trammel up the consequences’. They were wrong. We the People said enough, we said we wanted Syrian soldiers and security agents out, and we largely succeeded. We the People of Lebanon said that we wanted truth and accountability, and we are succeeding. We the People of Lebanon are saying we want a change in leadership, and we must succeed.

For Lebanon is in crisis, the nature of it is constitutional, and more profoundly democratic. We succeeded in our peaceful fight for sovereignty, but we now need to succeed in our democratic revolution.

Beyond this unrequited frustration, our candidacy is not meant in any way as revenge. It is meant as a rallying call for a competitive process to the highest position in Lebanon. It wants to succeed for the sake of the country and the region, and it is offering the momentum and the scientific apparatus to make that process real.

For the sake of the country. So long as the current president, who has now been proved to connive with the Syrian leadership to see his mandate extended forcefully, remains unaccountable for that usurpation of power, our democratic revolution cannot start. The system is blocked, and will continue to be blocked until Mr Lahoud is replaced in a constitutional,

(101) United Nations Correspondents’ Association, 16 November 2005.

non-violent way. The Republic is in danger, and we need to restore our constitution and our democracy. He is in the way and must return home.

For the sake of the region: there is now an immense potential for democracy to take root in the Middle East, because it rests on the achievements of an immense non-violent movement which culminated on March 14: over half of our active population was on the street, the equivalent, literally, of some 100 million American citizens assembling in Washington. Whatever our reservations on the preceding demonstration led by Hizbullah, also a large one, on March 8, we want to salvage its non-violent nature. Non-violence succeeding is the most cherished achievement of the Cedar Revolution, and it is the central tenet of our presidency: a human rights, non-violent, effective presidency as model for the rest of the region, and -- because the Middle East is what it is, the epitome of continued violence over more than a century now, for the world. The present statu quo, with the unique contradictions, domestic, regional and international, will fester into violence. This we need to avoid, with a new start, on a democratic base. The usurper-president stands in the way, he must return home.

Now the scientific apparatus: the president is unconstitutional. Article 49 of the Lebanese Constitution forbids the incumbent from seeking office before six years have passed upon the end of his mandate. This is a crucial safeguard that has shielded Lebanon from dictatorship so common in the region, anchored in our system despite the dark era of Syrian malversations. The president is undemocratic: regardless of the troubling association with the suspected killers of Mr Hariri which was revealed in Mr Mehlis's latest report, the extension of his mandate flies in the face of a tradition of change at the head of the executive which is 150 years old, more than many countries in most of the world. The president, as it turns out, sits now in flagrant violation of international law. He stands in direct violation of international law, specifically of two clauses in Resolution 1559 which required upcoming elections to be free from foreign intervention or influence.

The solution is simple: parliament must meet as soon as possible, and

after an open debate between contenders, elect a new president. There is little Mr Lahoud can do, indeed could do, to prevent Parliament from meeting to elect his or her successor.

Now the campaign, and the program: the campaign is conceived in two stages. As you know, Parliament elects the president in our country. Until then, which should happen soon, now that the constitutional path is charted clearly, we want the public in. We have started a *Federalist Papers* strategy, and it is snowballing. Letters, emails, calls, supportive statements come from Lebanese in Lebanon and all over the world, with a new humanist, professional, decent spirit setting in. The program was already adumbrated in a little book, *Presidential Choices*, back in 1998. It is now being updated, after the history of Lebanon has been informed with this immense non-violent movement triggered by the assassination of our Prime Minister. We think the process is irresistible, and we will pursue it to victory. Too many hopes, too many potentials have been unleashed by our bid for candidacy, made public only a few days ago, to stop short of the restoration of democracy in our country.»

65. Restaurer la Constitution⁽¹⁰²⁾

Le débat sur la présidence est engagé, et le commentaire remarquable de M. Jean Issa dans *L'Orient-Le Jour* du 8 novembre montre que la rationalité démocratique, dont une des formes est le débat constitutionnel informé, commence à prendre le pas sur le blocage politique. M. Issa m'a très bien entendu: la place de la présidence est vacante en droit. Elle l'est au vu du principe démocratique d'alternance au sommet, que notre pays connaît depuis plus de 150 ans. Elle l'est au vu de l'art. 49 de la Constitution, qui ne peut être changé sans dénaturer la Constitution de tout sens. Elle l'est au vu du droit international, et spécifiquement de la résolution 1559, qui stipule en deux lieux que l'élection présidentielle ne peut être faite sous pression ou même influence étrangère. Or, les révélations du rapport Mehlis et la reconnaissance par M. Farouk el-Chareh lui-même de la sinistre rencontre du 26 août ne laissent aucun doute, s'il en restait, sur la coercition exercée donc en contradiction ouverte avec la résolution 1559. On se souvient que la résolution date du 2 septembre 2004, la prolongation du mandat Lahoud du 3 du même mois.

Également juste et nuancée est sa position sur la comparaison avec le contrat (Jean Issa soulignait dans son article qu'«un contrat conclu sous la contrainte ne vaut strictement rien», NDLR). Le doyen Vedel, je crois, prévenait les juristes contre la confusion de différentes logiques en

(102) Article paru dans *L'Orient-Le Jour* le 15 Novembre 2005, commentant l'article de Jean Issa, 'Souveraineté nationale vs loi internationale', paru dans *L'Orient* le 8 Novembre suite au lancement de la campagne.

droit privé et en droit public. Il faut faire avec certaines conséquences des violations du droit public, et la remise des choses en l'état n'est en général pas possible dans la vie politique, qui continue. De fait, remise des choses en l'état est impossible surtout eu égard aux conséquences graves des grandes violations telles que celle du 3 septembre qui le prouve, car elle entraîne mort d'homme.

Le poste de la présidence est donc vacant, et M. Lahoud usurpe le pouvoir présidentiel. Il ne tient qu'à nous, et à nos députés, de restaurer notre Constitution interrompue.

Jean Issa: Souveraineté nationale vs loi internationale

Une convention s'impose pour régler le dilemme

Chebli Mallat, juriste et candidat, développe le point de vue suivant: la 1559 a été promulguée le 2 septembre 2004. Elle interdit formellement toute immixtion dans l'élection du chef de l'État libanais. L'amendement constitutionnel aboutissant à la prorogation du mandat du président Lahoud a été voté le 3 septembre 2004. En violation flagrante de la 1559, puisque, de leur propre aveu, relatif notamment à leur réunion du 26 août avec le président Hariri qui s'était vu enjoindre de soutenir la réélection, les Syriens sont intervenus, fabriquant l'échéance à leur guise. Or l'arrêt international a force de loi et prime. Donc, conclut Mallat, la Chambre libanaise n'a plus qu'à se réunir pour élire un nouveau chef de l'État.

Ce qui revient à dire, bien que Mallat ne l'ait pas formulé ainsi, que la prorogation est tout simplement nulle et non avenue. L'amendement constitutionnel aussi. Et les évêques maronites, s'ils veulent se référer à la Constitution, ce en quoi ils ont bien raison, doivent réaliser qu'elle n'a pas été amendée.

On peut d'ailleurs estimer, en allant dans le même sens, qu'un contrat, la prorogation, conclu sous la contrainte ne vaut strictement rien. Il est même possible de discuter la légalité (la légitimité, n'en parlons même pas) de tout le système, donc de tous ses produits, depuis la mainmise syrienne en 89-90. En admettant une marge de tolérance dite de fonctionnement, puisqu'on ne peut pratiquement faire table rase de tout. On se posera ainsi des questions non seulement sur la réélection du général Émile Lahoud, mais également tout simplement sur son élection première.

Cependant, à partir du cas précis de la 1559 et de violation immédiate, se pose

avec acuité le dilemme qui prend tant d'importance depuis la fin de la guerre froide: quand et comment la législation internationale doit-elle primer, sinon les législations locales, du moins, ce qui est plus complexe, la notion de souveraineté nationale? Il ne faut pas minimiser un problème que résume puissamment, en cette partie agitée du monde, l'interrogation simple: pourquoi la 1559 et pas la 242?

Certains, répétons-le, avancent qu'une résolution de l'ONU prend automatiquement le pas sur toute considération régionale ou locale, du fait que les États membres sont tenus de la respecter, de l'appliquer. Mais ce n'est pas du tout ainsi que les choses se passent. Sans aller jusqu'à reprendre le thème du défi sioniste, qui ignore avec superbe les édits du Conseil de sécurité, sans jamais en subir les foudres, on peut rappeler notre propre exemple. D'abord la permissivité dont nous bénéficions au sujet du déploiement de l'armée ou du désarmement du Hezbollah. Ensuite, et surtout, que personne ne s'est jamais avancé à dénier sa reconnaissance légale, juridique et diplomatique au régime libanais abusivement prorogé, contre le Conseil, d'Émile Lahoud. Qui a même reçu naguère à Baabda l'un des faucons coauteurs de la 1559, l'Américaine Condoleezza Rice.

En tout cas, le débat bat son plein dans tous les ateliers politiques, ici ou ailleurs. Les arguments s'entrechoquent avec des effets qui dépendent, en fait, bien plus de rapports de force conjoncturels que d'une logique cohérente.

Ou d'une juridiction sensée. En d'autres termes, rien ne sera jamais vraiment résolu tant qu'il n'y aura pas eu signature d'une convention planétaire fixant explicitement les espaces et les primautés, en matière de droit politique des Nations unies comme des États.

66. 2221: A first essay on Lebanon's Cedar Revolution⁽¹⁰³⁾

Fast forward to 2221. What will a historian standing in the 23rd century say about the Cedar Revolution of Lebanon in 2005? When 2221 comes, the bicentenary of the Cedar Revolution will have passed, with many historians' corresponding flurry of writings, maybe even in the order of the 170 conferences worldwide which were held around the bicentenary of the French Revolution in and around 1789. 2221 is a simple arithmetical equation: 2221 to 2005 is what 2005 is to 1789. This represents the historical perspective imagined, and the accumulated knowledge and wisdom that marks the bicentenary of the Lebanese Revolution and a few years more, 216 solar years exactly. Add 216 to 1789, you get 2005. Add the same to 2005, when the Cedar Revolution happened, you get 2221. Now 2221, 2205, even 2021 is a long time in human memory. Maybe

(103) On the occasion of two seminars conducted at Yale University and at Princeton University on 7 and 11 November 2005, a first historical sketch of the Cedar Revolution was attempted. At Yale, the talk was part of the Middle East conversations which Mallat hosted as Senior Fellow at the Yale Law School's Orville Schell Centre on International Human Rights. It focused on the issue of history and justice in the light of the international investigation conducted then by Judge Detlev Mehlis. Professor Paul Kahn, director of the Centre, was in the chair. At Princeton, the reflection centered on how a historian will 'read' the Revolution with the appropriate distance, in the way historians of the French Revolution in 2005 look at 1789 with a distance of two centuries and a few years. Professor John Borneman was in the Chair. The text has since developed and will be published separately. Here only the table of contents is presented, and the first chapter provided as a sample. Footnotes are omitted.

nothing will be written, for nothing comes out of nothing, as we have known at least since *King Lear*. But nothing comes out of nihilism either, either as history or as philosophy, and I believe our Revolution meant something in the long span of human history, Lebanese and otherwise. To protect its memory, and its importance, we need to start building up the meaning that the Lebanese who made the Revolution deserve for its place in human history. This little essay is a battle for the place of our Revolution in history, now and by 2221. It believes in knowledge and its accumulation, and for that the historiography of the French Revolution over two hundred years is one powerful guide for understanding 'what happened' in Lebanon in 2005.

Should the Cedar Revolution rise to a world event on the scale of the French Revolution, there will be some François Furet battling its meaning out with the disciples of a Soboul or a Mathiez, maybe then in a more 'fundamental science' way, with some time warp machine physically revisiting some of the details of that event, including whether it is moral to do so, and what to pick from the February or March scenes in Beirut. One thing which may be certain by 2221, all the protagonists of the Cedar Revolution will be dead. But if I want to be coherent with my own writings, even death as human kind knows it may not be a certain fact then. Death may be behind us by then. Like other questions on where science takes humanity in the age of cloning and stem cells, this is a guess which reason cannot answer. Only time will.

Guessing what a historian standing in the 23d century will say about the Cedar Revolution is easier than anticipating where hard science has in store. One learns from writings on momentous events and from the accumulation of scholarship, if the measure of comparison is kept to a reasonable scale. One pole of that accumulation of scholarship is Furet and his companions two hundred odd years after 1789. Another pole, like today to the Cedar Revolution, is formed by the essays of the contemporaries: Edmund Burke's *Reflections*, Tom Paine's *Rights of Man*, first essays for and against, and first polemics, but also essays and polemics within, including 2539 pamphlets in the four first months of 1789, most lasting being Sieyès's *What is the Third Estate?* The fresh reader of these pamphlets will consider most of them fairly tedious and

fragmentary works. We might find that even the more reflective essays from without France read, with the passage of time, rather dull, Burke as a cautiously appalled royalist, Paine parroting the far more alluring prose of the *Declaration of the rights of man and the citizen*, and Sieyès saying little in his pamphlet beyond asserting that the third order is no less important than the other two; in fact, since he belongs to it, a far more important one; and to simplify, all of it.

Maligning Sieyès, Burke and Paine is preposterous. I wish we had such writings as theirs for the Cedar Revolution. A year has passed, and we'd be hard put to find Paine's memorable lines about the 'Revolutions of America and France': 'Monarchical sovereignty, the enemy of mankind, and the source of misery, is abolished; and the sovereignty itself is restored to its natural and original place, the Nation. Were this the case throughout Europe, the cause of wars would be taken away.' These are momentous words, which have not yet lost their expression of the need to take away the causes of war, a hope that stood high in the Enlightenment, and was crowned in 1795 by Kant's *Treaty on Perpetual Peace*. Paine overshot on that score. He did not when he vested sovereignty in the citizens, peoples and nation rather than in kings, for 'when it is laid down as a maxim, that a *King can do no wrong*, it places him in a state of similar security with that of idiots and persons insane, and responsibility is out of the question with respect to himself'. No person is above the law. This is a message of the Atlantic Revolution that remains to date, as powerful as when it was first expressed.

A year into the French Revolution, the coherence of these authors is remarkable, despite the unease in appreciating the spirit of 1789 just by reading what they say so close to it. Windows opened on the new French reality are real: Burke doesn't like the new Republican order, he sees it as disruptive and wrong. Paine is sympathetic to the Revolution in its (hu)man rights, and that is what will last to date of its legacy. Even Sieyès, pamphleteering for the Tiers Etat, managed to underline the new structure of France as one that cannot exclude anyone from power, least of all the majority of the people.

That was the first year, as decisive for the French Revolution as the first

year, in fact the first month, was for the Lebanese Revolution. With the passage of time, one sees more clearly. Striking is Alexander Hamilton, writing in 1794: 'In the early periods of the French Revolution, a warm zeal for its success was in this Country a sentiment truly universal. The love of Liberty is here the ruling passion of the Citizens of the United States, pervading every class, animating every bosom. As long therefore as the Revolution of France bore the marks of being the cause of liberty, it united all hearts and centered all opinions. But this unanimity of approbation has been for a considerable time decreasing. The excesses which have constantly multiplied, with greater and greater aggravations, have successively though slowly detached reflecting men for their partiality for an object which has appeared less and less to merit their regard.'

These excesses, Hamilton considered them as 'accomplices with Vice, Anarchy, Despotism and Impiety.' They should have stopped soon after the Revolution put the French monarchy in check. Instead of calm and moderation succeeding 'the first shocks of the political earthquake', Hamilton continued, Americans have 'been witnesses to one volcano succeeding another, the last still more dreadful than the former, spreading ruin and devastation far and wide - subverting the foundation of right security and property, of order, morality and religion - sparing neither sex nor age, confounding innocence with guilt, involving the old and the young, the sage and the madman, the long tried friend of virtue and his country and the upstart pretender to purity and patriotism - the bold projection of new treasons with the obscure in indiscriminate and profuse destruction.'

67. International Rule of Law Symposium⁽¹⁰⁴⁾

It may seem odd to have breakfast with a colleague from the Middle East who announced a week earlier his candidacy to the highest executive position in a far away country, but there is some logic to this madness, a human rights logic indeed, the explanation of which we can reserve for the moment.

What message from the Middle East? what message to the Middle East?, especially in the context of a serious leadership bid in a key country, as Lebanon is now informed by a non-violent Cedar Revolution which brought over half of its population onto the street in protest of the assassination of Prime Minister Rafic Hariri.

From the Middle East, I bring a request for coherence and for staying put. One is heartened by Secretary's Rice commitment yesterday, even if the fine print needs to be factored in, if not in the continued support for authoritarianism in 'ally governments' like Saudi Arabia, Jordan, Egypt or Israel's, at least in the perception of double standards which have plagued the region since the establishment of the State of Israel in 1948 over Palestinian ruins. From the Middle East, I bring also a formidable message of non-violence epitomized in recurrent Iraqi elections, the Cedar Revolution, the Kefaya movement in Egypt, Syria's prisoners of

(104) Opening statement, the Middle East session, Symposium on the International Rule of Law, convened in Washington on 9-10 November 2005 by the American Bar Association and featuring keynote speeches by Secretary of State Condoleeza Rice and Senator Hilary Rodham Clinton.

opinion, even some encouraging responses in traditionally autocratic governments like Bahrain.

Always dwarfed in the news by the horror as the one we had in Jordan yesterday, it is important that this non-violent revolution wins, and that the message of non-violent change gets to dwarf the horror news. This informs my bid for the presidency. It is time for human rights lawyers, not people in military fatigues, not underground parties bent on death as vector of speech, to take on the lead, no longer in the streets and in newspaper articles, but in the effective executive and legislative lead in government in each and every single country in our region.

To the Middle East, I would like to bring back a message we have honed over several discussions in Rabat, Beirut, Cairo, Sanaa, Damascus, New York, Brussels over the past decade of networking and, alas, recently paid for with the ultimate price of blood, a price paid colleagues killed and maimed by Ancien Regime defenders. This message is three-fold, which was put together by over 40 civil society groups for the Forum for the Future in New York last year:

1. A judicial message, that we are together to bring to accountability, like we did with the former leader of Iraq, established murderers still in power those responsible in Sudan for Darfur, those in Israel responsible for the massacres at Sabra and Shatila, those responsible in Lebanon and Syria for the killing of Rafic Hariri and countless others this past year, those in Libya who have, amongst others, 'disappeared' the historic leader of Lebanon's Shi'i community, Musa Sadr, and his companions. This is a natural field for the ABA.

2. A freedom message: we cannot have a single prisoner of opinion left in any Middle East prison. There have been successes on this score, for instance the release of our six companions in Saudi Arabia upon the access of King Abdallah to power, and Syrian colleagues in the past few days, but the success must be absolute, without lapses. We have proposed a fund for the prisoners of opinion and their families, and the ABA and the press organisations should be at the forefront of its establishment.

3. A democracy message: not only elections, recurrent free elections, but the choice by the people of the head of their executive branch, be he or

she prime minister or president. We have advocated recently, insistently, for Mssrs Asad, Mubarak and Lahoud to go home as soon as possible, for the benefit of our people and their own. We want this same call repeated everywhere, i.e. the call that says that, in the 21st century, dictatorship is no longer a crime against society, but a crime against humanity.

This is ambitious, but this is also the minimum to take the Middle East out of its misery, inflicted for so many years on its people, more recently onto the world.

Indeed the message to and from the Middle East is the same.

68. تداول الرئاسة: عودة الى تراثنا الدستوري⁽¹⁰⁵⁾

حلّم قديماً مستقى من لحظ تفصيل شيق في التاريخ الدستوري الأميركي، وهو أن كتاب «الأوراق الفيديريالية» باقية في التراث الشعبي والفقهي الأميركي على السواء بأهمية مماثلة للدستور نفسه، ومعلومٌ كيف أن احترام الدستور وتطويره على امتداد قرنين ثابت أساساً للفتوق الأميركي عالمياً.

والحلّم مطبقاً يتجلى في ترشّحنا للرئاسة اللبنانية عبر مساهمةٍ في رسم المستقبل، مبنية على التداول الفكري السباق في الساحة العامة، على غرار الرحلة الصحافية التي خاضها المؤلفون الثلاثة، هاملتون وماديسون وجاي في صحافة نيويورك عن طريق مقالات تناولت مواضيع دستورية وسياسية مختلفة لترافق الحملة من أجل مشروع دستورهم آنذاك، أي سنة 1787، مع حفظ الفروق الكثيرة طبعاً في عملنا من أجل رئاسة نيرةٍ في لبنان.

وكنا قد حاولنا في ما جمع لاحقاً بعنوان «الرئاسة اللبنانية بين الأمس والغدا»، تقديم منذ زهاء سبع سنوات وريقات لتفعيل مثل ذلك الحلّم، نعيد طرحها اليوم مع عمل حقيقي، بعد ردود الفعل المشجعة على إعلاننا الإقدام على المعركة الرئاسية الخميس الماضي على هذه الصفحة، لترجمة البرنامج المنقّح بتجربة الثورة اللبنانية اللاعنافية العظيمة هذا العام.

من هنا إحياء هذه المقالة عن التداول الرئاسي، فيما تسطره من فلسفة ديمقراطية راقية تحلّى بها لبنان في تراث متواصل منذ مئة وخمسين عاماً.

والتداول هو المبدأ الأساس، ومأخذنا على إجهاض العملية الديمقراطية في التمديد القسري الذي أقدم عليه اميل لحود وبشار الأسد في أيلول 2004، والولايات التي جرّها التمديد على البلاد، والتضحيات العظيمة التي دفعها مروان حمادة ورفاقه، ورفيق الحريري وباسل فليحان ورفاقهما، وسمير وجورج وماي والوزير المر والمواطنون المسالمون الآخرون في المسلسل الوحشي الذي بدأ على الكورنيش ذاك الصباح المشؤوم من تشرين الأول سنة 2004 لفرض الصمت على الذين رفضوا التمديد، لا بدّ أن تتكلّل هذه التضحيات بالنجاح الأكبر، وهو عودة الديمقراطية الى تطبيقها الأرفع، وهو التداول الرئاسي معزّة خاصة للبنان من بين جميع الأمم منذ عهد المتصرفية.

في التاريخ

يتمتع النظام اللبناني في تاريخه الدستوري الممتد على مدى عقود السبعة بميزة أساسية، هي تداول السلطة المنتظم والطبيعي في قمة الهرم. وكان دأب رئاسة الجمهورية منذ سنة 1926 - حتى في زمن عصيب كانت البلاد تعاني فيه من ويلات الحروب والإجتياحات أيام عهد الرئيسين الراحلين سليمان فرنجية والياس سر كيس - تغيير صاحب السدة الرئاسية في الوقت المرسوم له دستورياً.

وحتى من منظور عالمي، فإن التراث الدستوري اللبناني الراسخ منذ دستور سنة 1926 متميز بثبات مبدأ التداول في رئاسة السلطة التنفيذية، وقد عرفه لبنان قبل بلدان أوروبية مثل اسبانيا، وتألّق به في حقبة الترددي الدستوري في إيطاليا والمانيا في الثلاثينات كما على امتداد نصف قرن كانت الديكتاتورية راسخة في العالم الايبيري على مداه أيام سالازار وفرانكو.

بل يتمتع مبدأ التداول الرئاسي بعمق زمني يجعله أعرق من صنوه الدستوري الفرنسي بعقدين. فقد تأسس نظام المتصرفية في جبل لبنان سنة 1861؛ ومنذ ذلك الحين وحتى الحرب العالمية الأولى تمّ تغيير حاكم الجبل بشخص المتصرف بانتظام، على علات بعض المتصرفين المعروفة. فالكل يذكر وقفة القاضي الشاعر الجسور تامر الملاط في يوم تأيين المتصرّف الجشع واصا باشا سنة 1892، ملقياً في المناسبة البيتين الشهيرين:

فأجبتهم وأنا العليم بذاته

وأنا الكفيل لكم برّد حياته

قالوا قضى واصا وواراه الثرى

رتّوا الفلوس على بلاط ضريحه

فجاء في خاتمة موقف مندّد بالهفوات، وما واكب المتصرفية وما تلاها من «مرضية رئاسية» رافقت عهداً مختلفاً.

وعلى علاّته فإن ميزة نظام المتصرفية كانت في التغيير المرحلي والمنتظم لشخص المتصرف، وكان هذا التغيير من أهم القواعد وراء استقرار الجبل اللبناني بين 1861 و1914، وقد رسخ المبدأ فيه حتى عاصفة الحرب العالمية وانهيار الإمبراطورية العثمانية. وبعبارة موجزة، لم يكن الشعب بحاجة الى أية انتفاضة ثورية لأنه كان مطمئناً لزوال الرئيس بحكم العرف الدستوري.

ومن المفيد أيضاً وفي سياق عالمي، التعاطي مع هذا التواصل التاريخي في لبنان مقابل نظريات رائجة على المستوى الكوني عن «صراع الحضارات»، التي يفيد تاريخ المتصرفية المبدئي على دحض واضح لمعالمها: فالتغيير الدستوري المنتظم في المجتمع اللبناني الشرقي تمّ قبل عشرين عاماً من إحلال نظام الجمهورية الثالثة بديلاً عن ديكتاتورية نابوليون الثالث في فرنسا، مما يوحي بأن الأسبقية الديمقراطية ليست مرتبطة بحضارة دون الأخرى، خصوصاً إذا كان التداول في قمة السلطة، وهو معيار محوري، مستمسك به نصاً ووجداناً؛ وقد لحظ الفقيه الدستوري الراحل ادمون رباط في تفسيره الوافي لدستور سنة 1926، أن الثورة الإسلامية في إيران بقضائها على «المشروطة» الفارسية لسنة 1906، جعلت من النص اللبناني عميد الدساتير الحيّة في الشرق الأوسط. وهذا تراث مهم، وفي قلبه مبدأ التداول في الرئاسة.

هنا يكمن جوهر الصدمة المثبّطة التي أحدثها تمديد ولاية الرئيس الهراوي سنة 1995، وإن انتصب بعض المواطنين آنذاك معارضاً هيولياً، في حين لم يعثر على عشرة نواب في البرلمان لطلب المراجعة الدستورية في قانون «المرّة الواحدة وبشكل استثنائي». فقد شكّل هذا التغيير نكسة لما يمكن تشخيصه بإحدى الميزات المؤسساتية الأساسية المرجوة للتراث الدستوري اللبناني، وهو التداول المتواصل والمنتظم في القمة.

هذا الحدث كان نذيراً للسابقة الدستورية التي نواجهها كلّ مرة. فاللبنانيون مفطورون على توديع رئيسهم المنتخب مرة كل ست سنوات، أحبوه أم مقتوه، إلا أن حالة الترقب غير الطبيعي لنهاية الولاية الرئاسية صارت حقيقة مرّة سببها سابقة التجديد في سنة 1995. ففي مطلع الشهر الذي ينص الدستور فيه على ضرورة التمام المجلس لاختيار الرئيس الجديد، لم يكن أحد قادراً على الجزم بنهاية طبيعية للحكم الراهن. وفي أي تقويم لعهد الرئيس الهراوي في تاريخ الجمهورية، سيبقى تمديد سنة 1995 عنصراً سلبياً في الميزان، وحدها استقالته خلال

السنوات الثلاث المنصرمة كانت كفيلة بإعادة رجحان الكفة الى الأفضل . فالتمديد مثل توهيناً جوهرياً لاستقرار المؤسسات الدستورية وتواصلها .

صحيح أن الديمقراطية ليست محصورة بالتغيير الرئاسي، وهي المتصلة مباشرة بسلطة القانون على كل المستويات، من حقوق السجناء المحدودة في الحبوس حتى التصويت على الثقة في الحكومة، وهو ما يجعل عهد الرئيس المراوي عرضة لأخذ ورد مسهين في التقويم التاريخي لحسناته وسيئاته .

بل هنالك تجليات أخرى لمستقبل الديمقراطية بحاجة الى التدقيق منذ اليوم، منها ضرورة وجود برنامج جديد لرئيس جديد يبدأ التطلع الشعبي الى إتمامه فور استهلال الولاية الجديدة . وإذا كانت سبل اختيار الرئيس المعقدة في نظامنا الدستوري مرهونة بعمليات خفية نابعة من عدم انتخاب الشعب اللبناني لرئيسه مباشرة، وفي ظل الضغط الإقليمي وتاريخنا الخاص، من اللائق التنويه بآراء الرئيس المراوي الصائبة في تطرقه مؤخراً لهذا الخلل الدستوري المزمع . إلا أنه، قبل تناول هذا الموضوع المصيري ودفعه قدماً، لا بد من التداول بما هو حاصل في القمة، صيانة لتاريخ دستوري يحق للبنانيين أن يدلوا ببعضه .

إن احترام الإستحقاق الرئاسي شرط أولي لإعادة الأمور الى نصابها المؤسساتي .

69. كلام الناس⁽¹⁰⁶⁾

مرسال غانم (م.غ) ميشال سماحة (م.س)
إبراهيم جمبري (إ.ج) شبلي ملاط (ش.م)

م.غ: مسا الخير، فطر سعيد، ينعاد على الجميع بالخير، بالبركة، بالصحة وأكد على الجميع براحة البال في لبنان وفي العالم. تحياتي وتحيات فريق برنامج كلام الناس.

أحداث متسارعة طبعت الأيام الماضية من الانتشار الفلسطيني الى معابر التهريب، الى يوم القدس وكلام السيد حسن نصرالله، مروراً بالقرار 1636، وصولاً الى تقرير تيري رود لارسن ومناقشته أمس في مجلس الأمن الدولي، هذه المحاور محور نقاش الليلة في كلام الناس. بدايةً، بدي رَحّب بمعالّي الأستاذ ميشال سماحة مسا الخير وأهلاً وسهلاً فيك معالي الوزير.

م.س: مسا النور.

م.إ: وبدي قول مسا الخير لوكيل أمين عام الأمم المتحدة للشؤون السياسية إبراهيم جمبري عشية زيارته الى لبنان، مسا الخير سيد جمبري.

إ.ج: Good evening

(106) برنامج كلام الناس مع الإعلامي مرسال غانم في 2005/11/3. ضيوف الحلقة الوزير السابق ميشال سماحة، وكيل أمين عام الأمم المتحدة للشؤون السياسية إبراهيم جمبري، والدكتور شبلي ملاط.

م.غ: سيكون معنا من الاستديو أيضاً من نيويورك، بعد قليل الكاتب المحامي والأستاذ في جامعة القديس يوسف الدكتور شبلي ملاط.

بداية قبل ما أن أتوجه بالسؤال الأول للسيد جمبري، ميشال سماحة عندما يكون السياسي ليس نائباً أو وزيراً، شو بيشتغل؟

م.س: بيشتغل شغلو وإذا كان مهتم بالشأن العام بتابع بدقة الشأن العام هيدا، هيدا الشي للي انا بعملو.

م.غ: عم بتتابع بدقة؟

م.س: بدقة.

م.غ: لهذه الأسباب حضرتك معنا الليلة كمراقب كمفكر ككاتب أيضاً، وكشخص يعمل في الشأن العام خصوصاً في المرحلة الأخيرة، بعد ورود اسم ميشال سماحة في أكثر من ملف، خصوصاً في ما يتعلّق بوساطة قام بها في فرنسا للمسؤول السوري آصف شوكت.

م.س: هيدي مش مضبوطة وبس ترجعلي.

م.غ: رح نرجع نحكي فيها.

م.س: منرجع منحكي فيها.

م.غ: منرجع منحكي فيها بعد طبعاً، بعد البريك الإعلاني.

سيد جمبري بدايةً، السؤال الأول ما هو الدور الذي تتطلّع إليه الأمم المتحدة للعبه في لبنان والمنطقة؟

إ.ج: من المعروف أن الأمم المتحدة تعمل في مجال الأمن والسلام والانصهار والترويج لحقوق الإنسان، وذلك عبر العالم أجمع، ولبنان والشرق الأوسط ليسا بالاستثناء. ولكن بسبب التطورات التي جرت مؤخراً في لبنان وفي الشرق الأوسط، لا بد أن تأتي الأمم المتحدة وتؤيد السلام والأمن والتنمية الاقتصادية ورفاه شعب لبنان وشعب المنطقة.

م.غ: سيد جمبري علمنا أنكم ستزورون لبنان قريباً. ما هي طبيعة هذه الزيارة ولماذا الاهتمام من جانبكم بلبنان؟

إ.ج: كما تعملون، وبصفتي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أنا أقدم المشورة للأمين العام بالنسبة الى المسائل السياسية ونظراً لدور المساعي الحميدة للترويج للأمن والسلام في العالم فننقل ذلك. وانطلاقاً من مهمتي وانطلاقاً من مسؤولياتي، لدينا مهمات خارج نيويورك، لدينا مهمة سياسية اليوم في لبنان، ومهمة في القدس ورام الله، الى جانب مهمة ومهام أخرى. وبصفتي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، اعتبر أن المهم بالنسبة الي أن آتي وأقوم بزيارة ميدانية. واخترت أن ابدأ بلبنان تحديداً بسبب التطورات الأخيرة التي جرت هناك، وكى أرى كيف ان تفويض الأمم المتحدة الذي ينطوي على مساعدة حكومة لبنان وشعبه لترسيخ السيادة والاستقلال ورفاه الشعب اللبناني، وكيف يمكن القيام بذلك بأفضل طريقة من قبل الأمم المتحدة حيث أن لدينا وجوداً واضحاً للأمم المتحدة هناك، لدينا السيد غير بيترسون ممثل الأمين العام، عندنا الأسكوا، وعندنا فريق الأمم المتحدة المحلي، وأيضاً لدينا السيد تيري رود لارسن المسؤول عن تطبيق قرار مجلس الأمن 1559. إذاً كل هذه الأنشطة معاً. إذا أنا أت كي أرى بأى عيني كيف ان الأمم المتحدة تؤدي دورها، وكيف نستطيع ان نحسن دورنا هناك، ونريد أن نصغي الى السلطات والى شريحة كبرى من الشعب اللبناني والمجتمع اللبناني، لنرى ما هي الحاجة، وكيف نستطيع أن نساعد أفضل شعب لبنان وحكومته.

م.غ: سيد جمبري فلندخل بالموضوع الساخن وهو القرار 1636. ما هي طبيعة الخطوات الإضافية التي نصّ عليها القرار 1636 في حال لم تتعاون سوريا مع التحقيق؟

إ.ج: دعنا نبدأ أولاً بالقرار 1595، وهو القرار الذي انشأ لجنة التحقيق الدولية المستقلة وذلك للنظر في الظروف التي أحاطت بإغتيال رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري. فمجلس الأمن ومن خلال إنشائه هذه اللجنة الذي يقودها السيد ديتليف ميليس، طلب إذاً هذا القرار أو طلب من الأمين العام أن يبلغ أعضاء مجلس الأمن عن طريقة سير لجنة التحقيق، وكيف على الأمم المتحدة أن تؤيد وتدعم هذه اللجنة. وإذا جاز التمديد لمهمة هذه اللجنة كما تعلمون، لقد تمّ التمديد حتى 15 كانون الأول 2005 ديسمبر، وكما تعلمون لقد رفع السيد ميليس تقريراً الى مجلس الأمن، ولكن التحقيق لم ينتهي وبالتالي فإن القرار 1636 عاد فأكد مجدداً أن جميع الدول عليها أن تتعاون، وبخاصة سوريا عليها أن تتعاون مع لجنة التحقيق، بالإضافة الى توقيف أو استجواب المشتبه بهم، بحيث يستطيع السيد ميليس ان يكمل تحقيقه. إذاً هذا هو جوهر القرار 1636. والآن ماذا يحصل في حال لم تتعاون سوريا؟ هناك علينا أن ننتظر، لأننا لا نستطيع أن نحكم سابقاً على أن سوريا لن تتعاون، وبالتالي علينا أن نمنح قرينة

الشك. ولكن مجلس الأمن واضح بهذا الشأن، إذا لم تتعاون سوريا عندئذٍ سنتقل الى مسألة أخرى. وماذا سيفعل مجلس الأمن، نترك ذلك لكي يتخذ القرار بشأنه مجلس الأمن، وعلينا أن ننتظر حتى ذلك الحين.

م.غ: سيد جمبري، ما هو المقصود بالتعاون الكامل؟ ما هي الخطوات المطلوبة من سوريا بالنسبة للتعاون الكامل؟ هناك معايير قد تكون مطاطة.

إ.ج: قال مجلس الأمن انه سيقوم بخطوات إضافية، وهذا يعود إليه، ولكن المقصود بالتعاون الكامل والتام هو التعاون التام. وانطلاقاً من الأحاديث التي تجري بين السيد ميليس وحكومة سوريا، وكما تعلمون ان السلطات السورية قد قالت انها تنوي التعاون، ولكن طبعاً كما يقال في اللغة الانكليزية ان الحلوى نستطيع ان نؤكد انها لذيدة حين نأكلها، وبالتالي علينا ان نرى وسنرى إن كان هذا التعاون الذي يحتاجه ميليس سيأتي. وميليس طبعاً لديه إمكانية انطلاقاً من هذا القرار ان يرفع التقارير الى مجلس الأمن، وان التقدم في التحقيق والتعاون أو غياب التعاون من قبل سوريا أو من قبل أي طرف سيفصح عنه الى مجلس الأمن.

م.غ: هل خطاب وزير الخارجية السورية فاروق الشرع في مجلس الأمن يبشّر بتعاون سوري يرضيكم سيد جمبري؟ هل المؤشرات الأولية حتى الساعة مشجعة؟

إ.ج: لا نريد أن نحزر ونستبق بالنسبة الى حكومة سوريا، في أي حال إن الرسالة في هذا القرار واضحة تماماً. دعونا لا ننسى: هذا القرار اعتمد بالإجماع، وهذا يعني أن مجلس الأمن متّحد بالنسبة الى المطالبة بالتعاون التام وغير المشروط. أما ما قاله وزير خارجية سوريا، وفي الحقيقة لا أريد أن اصف ما قاله، ولكنه تقدم بخطاب أمام مجلس الأمن، وما أقره من خلال هذا القرار هو أن حكومته تريد أن تتعاون، ولكن كما سبق أن ذكرت علينا ان ننتظر ونرى إن كان هذا الالتزام سيحصل تحديداً. ولكن استمعنا إليه بانتباه واستمع إليه أعضاء مجلس الأمن، وأنا شخصياً كنت حاضراً والأمين العام كان حاضراً. وأريد أن أوّمن وأصدق بأن وزير خارجية سوريا لم يكن يحاول أن يقول شيئاً لا تنوي حكومته أن تتبعه.

م.غ: سيد جمبري ماذا لو اعتبرت سوريا أن أحد مطالب ديتليف ميليس أو لجنة التحقيق الدولية أمر يمَسّ بسيادتها الوطنية؟ هل يعتبر ذلك عدم تعاون مع لجنة التحقيق، ولذلك يتم الانتقال الى المرحلة التالية؟

إ.ج: على كل دولة أن تقرر ما هو ضمن مصلحتها الوطنية أو ليس ضمنها. ومن الواضح أن هذا القرار تتخذه قيادة كل دولة. ولكن بقولي هذا، أظن ان إحدى المقابلة التي يعطيها الرئيس الأسد، ومداخلة وزير الخارجية يوم الاثنين أمام مجلس الأمن بالنسبة الى مناقشة تقرير ميليس، انطلاقا من هنا استطع أن أرى نوايا في التعاون مع تحقيق ميليس كما طلب مجلس الأمن بالإجماع. وهذا فعلاً ما يتطابق مع المصالح الوطنية. هكذا يبدو الأمر على الأقل. ولكن مجدداً علينا أن نرى ما الذي سيجري في الأيام المقبلة بحلول الخامس عشر من كانون الأول ديسمبر، وما سيحصل أيضاً بعد الخامس عشر من كانون الأول.

م.غ: سيد جمهري كيف تردّون على من يعتبر أن تقريره...

الترجمة: يريد أن يضيف شيئاً...

م.غ: نعم تفضل...

إ.ج: أريد أن أضيف وأقول ان في القرار 1636 يعبر مجلس الأمن عن استعداده للنظر في التمديد للجنة التحقيق التي يقودها ميليس، وذلك في حال أتى هذا الطلب سواء من حكومة لبنان أو من السيد ميليس شخصياً. إذا هنالك استعداد للتمديد لولاية هذه اللجنة من قبل مجلس الأمن. هذا ما أردت أن أضيفه.

م.غ: سيد جمهري كيف تردّون على من يعتبر أن تقرير ميليس ولارسن مسيئان؟

إ.ج: برأي هؤلاء الأشخاص لديهم رأيهم طبعاً ولكن أنا لا أعتبر الأمر كذلك. أنظر الى ميليس، فميليس شخص محترف وقام بعمل محترف جداً لأنه قاض ألماني، وقام بالتحقيق في ظروف الاغتيال وبالتحقيق لمعرفة ولكشف من خطط ونفذ عملية اغتيال الرئيس الحريري. ووفقاً للتفويض، يجب الإشارة الى ما نسميه نحن بالإثبات المنطقي، أي الدليل القاطع بأن هذه الجريمة هي ضحمة للغاية، والتخطيط معقد جداً، بحيث أنها ما كانت لتحصل هذه العملية بدون تعاون من خارج لبنان. ويؤ من مجلس الأمن بأن ميليس قام بعمل ممتاز ومهنيّ ومحترف جداً، ودعونا لا ننسى أيضاً أن اللبنانيين المشتبه بهم في الواقع ملفهم حوّل وأحيل الى السلطات اللبنانية لتوقيف هؤلاء الأشخاص، والآن يريد ميليس التعاون من قبل حكومة سوريا أيضاً، ونحن نحترم رأيه حيث يعتبر أن هنالك أشخاصاً هم مشتبه بهم، ويعتبر الناس أن هذا الأمر قد يكون مسيئاً ام لا، ولكن من منظور الأمم المتحدة ما زلنا نؤمن بأن ميليس قام بعمل محترف

جداً. أما بالنسبة الى من لا يوافقون على استنتاجاته، برأيي يجب انتظار الأدلة، وأظن أن السيد ميليس يجري مناقشات داخل لبنان وخارجه، وذلك كي يسهل التحقيق وكي يكمل تحقيقه، لأنه كما سبق أن ذكرت، هنالك الكثير من الخيوط التي يجب الكشف عنها.

م.غ: ولكن سيد جمبري، ألم يتحول مجلس الأمن والأمم المتحدة الى واجهة تؤمن الغطاء لتصفية الحسابات مع النظام السوري أو إخضاع هذا النظام للشروط الدوليّة حسب الأجندة الأميركية؟

إ.ج: يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً، وهؤلاء الأعضاء، وبالإجماع لا تنسى ذلك، لم نجد حتى امتناعاً واحداً. فالأغلبية وافقت على القرار 1636. لا ادري من الذي يستخدم من، ولكن لا أريد أن أتكلم عن هذا، ولكن أريد أن أواجه الواقع القائم بأن الأعضاء الخمسة عشر رحّبوا بالإجماع بتقرير ميليس، ودعوا سوريا الى التعاون بشكل كامل. وهنا أريد أن اذكر القرار 1595 حيث أن تيري رود لارسن رفع تقريره بخصوص هذا القرار البارحة الى مجلس الأمن، أي جرت مناقشة في مجلس الأمن.

م.س: 1559

م.غ: 1559

إ.ج: والتقرير الذي وصلني هو أن الأعضاء كانوا راضين عن نتائج تقرير لارسن، وهو انه اعترف بحصول تقدّم في تطبيق الـ1559، إذ أن القوات السورية قد انسحبت، كذلك فإن الأجهزة الأمنية والاستخباراتية السورية لم تعد مشكلة في لبنان، لم تعد مشكلة تحديداً ولكن هنالك مسائل أخرى مرتبطة بسيادة لبنان، تحديداً بما فيه إقامة العلاقات الدبلوماسية وإقامة علاقات ملائمة بين دولة وأخرى، ورسم حدود واضحة، بالإضافة الى بسط السلطة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، بالإضافة الى سلطة الحكومة التي ينبغي أن تبسط كلياً وألاً تكون هنالك مجموعات مسلحة أخرى. وبالطبع هذا مرتبط بالسلطات اللبنانية كي تجد الطرق والإمكانات اللازمة لكي تبسط سيادتها وتحقق استقلالها، وكي تبسط سلطاتها على كامل الأراضي اللبنانية، وكي تنزع أسلحة الجماعات المسلحة. وبالنسبة الى هذه المسألة فإن الحوار الوطني يجب أن يقوم طبعاً قال أيضاً، قال أيضاً بوجود أسلحة تتسرّب من سوريا. لذا لا أظن أن المسألة هي في معرفة من يستغل ومن يستخدم من، ولكن ما نعرفه هو أننا نستطيع جميعاً أن نساعد لبنان على بسط سيادته وإرساء استقلاله.

م.غ: سيد جمبري، لا أعرف إذا ثمة عطل تقني، يبدو أن عطلاً تقنياً.

أ.ج: Yes I am

م.غ: سيد جمبري؟

الترجمة: ما زال معنا.

م.غ: سيد جمبري هل لدى الأمم المتحدة خطة، خطة ما، لمواجهة تغيير محتمل للنظام السوري تسعى إليه واشنطنون في المرحلة المقبلة؟ هل أنتم تدرسون سيناريو معين لما بعد تغيير النظام السوري في المنطقة؟ هل هناك خطة ما؟

إ.ج: لا لا إطلاقاً. نحن نخطو كل خطوة وحدها منفصلة كأهم متحدة. نحن نتخذ خطوة مساعدة لبنان على تطبيق القرار 1559 بجميع جوانبه. هذه هي خطتنا، وهذا هو التزامنا. ثانياً، بالنسبة الى تطبيق الـ1595 والـ1636، وحول التقدم في تحقيق أهداف اللجنة الدولية المستقلة التي يقودها ميليس، هذه هي خطتنا حالياً. أما ماذا يجري في الدول أو في هذه الدول، سواء في سوريا أو في سواها، فهذا ليس شأن الأمم المتحدة. قد يكون لبعض الدول إملاء جدول زمني أو أجنده أو جدول أعمال، ولكن ليس للأمم المتحدة.

م.غ: سيد جمبري، كنت تتحدث قبل قليل عن فحوى تقرير لارسن. ولكن أريد أن أسألك سؤالاً مباشراً لك الآن، مباشراً لك كمسؤول في الأمم المتحدة: إفترضنا أنك مسؤول في الحكومة اللبنانية وبدأت حواراً مع حزب الله بشأن إيجاد حل لسلاحه، وأيضا حواراً مع الفصائل الفلسطينية بالنسبة لسلاح المخيمات. إفترضنا انك هذا المسؤول اللبناني، وبدأنا الحوار وفشل هذا الحوار، كيف تتصرف في مواجهة الضغوط الدولية لتطبيق القرار 1559؟

إ.ج: لقد فهمت سؤالك تماماً. أنا ما أقوله هو اننا لم نصل الى هذا الوضع بعد، لأن هذا مسار بالنسبة الى المجموعات الفلسطينية المسلحة في المخيمات ومسألة حزب الله. هذه مسائل وطنية ولا أريد حلها. فإن الحكومة اللبنانية هي التي تقود ذلك، وعندئذ يجب ان نقبل فكرتنا هذه. هذا مسار، والمسار ينطوي على حوار وطني، ويجب أن تحل المسألة في هذا الإطار، ويجب إعطاء المسألة بعض الوقت. ونحن كأهم متحدة كيف نستطيع أن نضع خطأ مسار بدأ للتو؟ أظن من العادل أن نعطي السلطات اللبنانية التي تكتسب المزيد من الثقة والاستقلال والسيادة، لكي ترأس عملية حل هذه المسائل التي ينطوي عليها القرار 1559.

إذا ما هي فترة السماح المعطاة للحكومة اللبنانية؟ سنة، سنتين، عشر سنوات؟ ما هي الفترة؟
انتهاء الصراع العربي الإسرائيلي؟

إ.ج: كلا. هذا موضوع مهم. ولكن لو نظرنا الى القرار 1559، ليس من مهل مفروضة، ولن نفرض مهلاً حالياً. ولكن من الواضح أن هذه مسائل يجمع عليها المجتمع الدولي، وهنالك قرار سيعزز استقلال وسيادة وأمن دولة لبنان. ولكن يجب أن نترك المسألة للحكومة اللبنانية وللشعب اللبناني بدون أن نضع مهلاً اصطناعية. ولكن ما نستطيع أن نقوله كأهم متحدة: بموجب الحق المعطى للأمم المتحدة، هذا ما سنفعله. ولكن دعونا لا ننسى حتى بالنسبة الى الفصائل الفلسطينية المسلحة، وقد جرى إجتماع مع محمود عباس وأيضاً مع رئيس الوزراء السنيورة في باريس، فإن التعليقات أو الاستنتاجات التي صدرت عن هذا الاجتماع وتعليقات الرئيس محمود عباس، فانطلاقاً من هذه الأمور، نرى أن الاستنتاجات والتعليقات كانت مشجعة وواضحة، حيث أنه قال ان الفلسطينيين يجب أن يكونوا في لبنان كمسلمين ولا ينظر اليهم كجانب يسيئ الى لبنان، في أي حال نترك المسألة في أيدي السلطات اللبنانية ولكننا سنؤيد هذا العمل بشكل ناشط من دون أن نفرض مهلاً اصطناعية.

م.غ: سيد جمبري، السؤال ما قبل الاخير: إذا كانت الأمم المتحدة كما قال السيد لارسن في تقريره ليست في وضع يسمح لها بإعطاء تقرير وتقويم عن نوع الأسلحة المتدفقة الى لبنان وغيرها، من هي الجهة القادرة على ذلك؟ من يعرف إذا كانت الأمم المتحدة لا تعرف من أين يتدفق السلاح الى لبنان؟ من يعرف ذلك؟ كيف يتم التأكد من أن تدفق الأسلحة من سوريا هو غير شرعي ولا علاقة لحكومة سوريا به؟

إ.ج: كما تعلمون ان قدرات الأمم المتحدة محدودة في الوقت الحالي. في لبنان نلجأ الى الوسائل الدبلوماسية، ونلجأ الى صكوك الأمم المتحدة، ونلجأ الى المساعي الحميدة وخاصة للأمين العام والمساعي الحميدة الخاصة التي يقوم بها تيري رود لارسن، وأيضاً نلجأ الى عضوية لبنان ولدينا اليونيفيل UNIFIL الموجودة في جنوب لبنان والتي كانت تسهر على إنسحاب القوات الإسرائيلية. إذاً هذه قدرات الامم المتحدة، وبالتالي لا نستطيع أن نتخطى قدراتنا. ونحن ليست لدينا القدرة على مراقبة عملية تسرب الأسلحة ومن أين تأتي هذه الأسلحة. نستطيع أن نساعد حكومة لبنان إذا احتاجت الى مساعدة من دول مانحة أخرى أو من دول أخرى. يمكننا القيام بذلك، ولكن حتى الآن لم نستلم أي طلب من حكومة لبنان حسب معلوماتي لمساعدة لبنان على معرفة هذا الأمر.

م.غ: سيد جبري السؤال الأخير: هل تعتقد أن سير التحقيق بالنسبة لإغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه يتجه الى محاكمة دولية، الى محكمة دولية؟ وبالتالي ما هي شروط هذه المحكمة؟

إ.ج: لم نصل بعد الى هذه المرحلة. برأيي رئيس الوزراء السنيورة كان واضحاً جداً، ونميل الى موافقته الرأي بالقول بأننا لم نصل الى هذه المرحلة لمعرفة بموجب أي محكمة وبموجب أي قضاء ستم محاكمة الأشخاص الموقوفين أو المتهمين. وهناك احتمالات متوافرة وقائمة، ولكننا للوقت الحالي نظن أن نوع الثقة بالذات التي يكتسبها النظام القضائي اللبناني يجب أن يكون مشجعاً، وأظن أن البنى القضائية في لبنان يجب أن تمكن من ذلك بحيث تستطيع أن تقوم بعملية المحاكمة على الصعيد الوطني، ولكن بتشاور مع فرنسا ومع أصدقاء لبنان ومع مجلس الأمن يمكن التوصل الى ذلك. ولكن يبقى على الحكومة اللبنانية أن تقترح ذلك وعلى الاسرة الدولية أن ترد، ولكن لا أظننا وصلنا الى هذه المرحلة حتى الآن. دعونا نستمر كما فعلنا في دعم وتأييد لجنة ميليس، والمطلوب هو تعاون الجميع بحيث يستكمل هذا التحقيق وبالتالي يصدر التقرير النهائي ويصبح جاهزاً، وبعدها ننتقل الى المرحلة التالية ونرى ما هو الشكل الذي من خلاله تخاض محاكمة المشتبه بهم.

م.غ: سيد ابراهيم جبري وكيل أمين عام الامم المتحدة للشؤون السياسية، نتطلع الى لقاءك او الى اللقاء بك في بيروت في زيارتك القريبة جداً الى لبنان. شكراً لك على هذا اللقاء وأهلاً بكم حينما تصلون الى لبنان.

إ.ج: شكراً جزيلاً أنا أتطلع الى القيام بزيارة ميدانية لأرى ما هو مطلوب وما نستطيع أن نفعله بعد، وكيف نستطيع أن نحسن مساعدتنا الى شعب وحكومة لبنان بحيث يستعيدان سيادتهما ويوطدان استقلالهما، وكيف نعزز ازدهار الشعب اللبناني. شكراً جزيلاً.

م.غ: شكراً للسيد جبري، شكراً لونا نعمة على الترجمة الفورية والزميل مالك مكتبي.

ميشال سماحة قبل ما انتقل الى بريك الاعلاني باختصار شديد لأنه رح ندخل بكل النقاط اللي أثارها إبراهيم جبري، شفتك عم تاخذ ملاحظات وتتعجب على بعض الإيجابيات ليش؟

م.س: رح إقرى كلمة، جملة من كلام لارسن اليوم وسمعتة عم بعلق عليها أن الأمم المتحدة ليست في وضع يسمح لنا باعطاء تقويم عن نوع الاسلحة وكمياتها. وبأكد انه في تدفق سلاح.

م.غ: كيف؟

م.س: تب يعني إذا ما بتعرف شو السلاح، وما بتعرف شو الكميّة، وما بتعرف لوين دخلت وكيف دخلت والطرقات يللي فاتت عليا، ولوين راحت من خلال هالطرقات، كيف بتكتب هيدا الكلام؟ كيف بدو يكون عندك مصداقية؟ كيف بدّي صدقك؟ الأمم المتحدة؟ لا ما بصدقك؟ انت عم تخلق لي إشكال داخلي بكلام عام مستند الى الأمم المتحدة. يعني وبعدين؟ يعني الأمم المتحدة بالمنطقة عندا شتي وصيف على مليون سطح.

م.غ: صحيح عبرت عنو هذا الكلام.

م.س: أبداً، أبداً.

م.غ: والسيد حسن نصرالله حكى عن غياب قرارات دولية بمحل... .

م.س: صحيح. وبالتالي هذا الكلام العام، حتى التلفزيونات مرسيل، وأنتو أول تلفزيون طلع حكى عن هذا الموضوع...

م.غ: نعم

م.س: من يومتها لليوم انا عم برصد بدقة، بدّي أقتنع. لم يأت تلفزيون ولا صحيفة، لا بصورة مباشرة ولا بشهادة حيّة حقيقية ولا بواقعة حقيقية عن دخول، ما بدّي قول تدفق، أسلحة.

م.غ: يلي بيدخل سلاح معالي الوزير، بيعيط للتلفزيون بقلن تعو؟

م.س: لا ما بيعيط للتلفزيون، بس التلفزيون اللي طالع بيرصد على الطرقات، يلي يقول إنه من هون عم يمر السلاح بالـ24 ساعة بالـ48 ساعة، بالثلاث أيام، بالخمسة أيام، بالست أيام، قادر يرصد غير أكل مارق، وغير مازوت مارق وغير جرارة غاز مارقة.

م.غ: شو قصدك تقول بهالقصة معالي الوزير؟

م.س: ليك أنا خايف يكون جهيدي الفترة، لنقول انو الفلسطينيين في لبنان ما معن سلاح، لا بلي معن سلاح ومعروف انو معن سلاح، انن بيهبوا بالقطع وبهربلو لمن بدك تهرب.

م.غ: انو ممن بحاجة؟

م.س: لمن بدك تهرب به الظروف شو بتهرب يا مارسيل؟ قديش بدك تهرب، لنخلق من هالوضع شغله كثير كبيرة؟ أصلاً لارسن بمؤتمره الصحافي اليوم قال انه بعض الإعلام اللبناني عم بضخم هيدا الموضوع، في حين كلامو عم يحكي عن تدفق سلاح.

م.غ: ليش بيضخّمه بتعتقد؟ بتعتقد انو عم بينعطى للمجتمع الدولي انو نحنا مش قادرين نفوت على موضوع حزب الله، عم نعطيكن أول لقمة لي هي موضوع سلاح فلسطيني؟ شو؟

م.س: أو نحنا بدنا نكبّر الإشكال بينا وبين سوريا، وفي رغبة ما عم يخفيها بولوتن...

م.غ: لتحميل سوريا المسؤولية مفاتيح.

م.س: ما عم يخفيا بولتن.

م.غ: بولتن صحيح قرار.

م.س: بولتن انو بيحجب قوات دولية على الحدود بين لبنان وسوريا ويساوي علاقتنا بسوريا بعلاقتنا بإسرائيل!

م.غ: خصوصاً انه أيضاً في مشروع قرار جديد عم بينشغل عليه بموضوع التدخل الاستخباراتي السوري في لبنان وبموضوع

م.س: يعني ليك، يعني هو بيقول بتقريره انه انسحبت الاستخبارات. أما أن نقول انو ولاّ في استخبارات سورية! لبنان كان قبل الـ75 وبعد الـ75 واليوم، المكان الأساسي يلي بتشتغل فيه كل مخبرات العالم وما دام في لبنان على التماس مع القضية الفلسطينية والفلسطينيين، وفي مواضيع طائفية في الداخل وفي حزب الله خاصة بلبنان، وعلى الحدود سوريا وبتقدر تعمل penetration لسوريا من لبنان، المخبرات الإسرائيلية أول وحده موجودة. المخبرات الأميركية وين؟ مش موجودة؟ المخبرات الفرنسية مش موجودة؟ طيب إذا بدنا كل هذه المخبرات تطلع...

م.غ: هودي هلق كانوا موجودين؟

م.س: كلن كانوا موجودين كل الوقت.

م.غ: كل الوقت؟

م.س: كل الوقت.

م.غ: طيب شو كانوا عم يعملوا المخابرات السورية والدور الأمن السوري؟

م.س: وإذا كان، وإذا كان.

م.غ: ما على الحساب كانوا ماسكين الأمن، عم تطلع بالأمن وحاميين الأمن بلبنان؟

م.س: وإذا كان، وإذا كان، وإذا كان. انت بتشك في سفارة من السفارات مش نصفها على الأقل بيتعاطا بهذا الموضوع؟ بشك أنا، بدي شك أنا.

م.غ: بدي مسي، خليني مسي معالي الوزير، بدي مسي الدكتور شبلي الملاط مباشرة من نيويورك. مسا الخير دكتور شبلي.

ش.م: يا هلا أستاذ مرسال.

م.س: مسا الخير دكتور شبلي

ش.م: اهلين أستاذ

م.غ: دكتور ملاط محامي، كاتب وأستاذ في جامعة القديس يوسف، وحالياً موجود في الولايات المتحدة الأميركية، سنناقش مع الدكتور ملاط والأستاذ سماحة الليلة موضوع القرار 1636، موضوع تيري رود لارسن، تقرير ميليس ومسألة المحاكمة الدولية، وموضوع رئاسة الجمهورية.

ما بعرف أستاذ ملاط إذا كنت عم تسمع الكلام بلي عم يحكي الأستاذ ميشال سماحة بالنسبة للموضوع الفلسطيني هذه الأثناء.

عندك شي تعلّق قبل ما نبلّش؟

ش.م: لا، بس الموضوع الفلسطيني موضوع دقيق جداً بلبنان ومعالجته لازم تكون لبنانية ودولية، في مسؤولية دولية للوضع الفلسطيني في لبنان، ولازم انشالله بالعهد الجديد نخلص من موضوع المخيمات، يعني انه الفلسطينيين مش مع التوطين في لبنان.

م.س: بيرجعو على بلادهم إذا الله اراد.

ش.م: قسم عندو علاقات وثيقة بلبنان عائلياً، يقدرُوا يضلوا، بس القسم الأكبر يكون عنده حياة مشرفة في فلسطين، في اسرائيل وفي الغرب، هيدا الحل.

م.س: معناتا الحلّ بحق العودة، بممارسة العودة الى حقوق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقّه في جنسيّته، في مواطنته، في خياره في أن يعود الى إسرائيل والى الدولة الفلسطينية.

ش.م: لا، مش بس اسرائيل والدولة الفلسطينية. أظن في مسؤولية دولية اليوم وعهد ديمقراطي محترم في لبنان قادر اليوم انو هالـ 150/200 ألف فلسطيني يلاقيهن حلّ مشرف في فلسطين، في إسرائيل وفي العالم الأكبر. يعني في كندا وفي أميركا وفي أوروبا.

م.س: وفقاً لخيار...

ش.م: اكثر من حق العودة، حق التحرك، حق المواطنة، الحق الإنساني الأساسي يليها الجماعة محرومين منه من اكثر من 50 سنة.

م.س: بس أهم حق دكتور شيلي، وأنت بتدرس هيدا الموضوع، هو أن يعود الإنسان الى جنسيّته الأساسية الى مواطنته الأساسية، هول فلسطينيين أخرجوا بالقوة من أرضهم على بعد...

ش.م: أستاذ منك بحاجة حتى تقنعني بهالموضوع. يلي عم قولو اليوم هو إنو بدنا نكون مستقبلين.

م.س: مستقبلين؟

ش.م: واقعيين. اليوم إذا إسرائيل منعت حق العودة، منسكّر القضية ومنقول خلص الموضوع انتهى؟ بدنا إنحرّكها شويّ هالقضية ويكون التحريك بمستوى الآلام يليها لأشخاص عاشوها ولا يزالون يعيشونها بلا ما تأثر بالوضع الدقيق الداخلي، في لبنان خاصة، بالظرف الدستوري يلي إسمو رفض للتوطين. ما يقدر الواحد يكون محصور بس بحق العودة، بدو يكون الفكر متقدّم أكثر، مستقى من القانون الدولي فيما هو حق التحرك بحريّة.

م.غ: طيب دكتور ملاط، قبل، قبل...

ش.م: هيدا شي جديد، هيدا للي لازم نبحت عنه.

م.س: يعني أحد الحلول الخروج من الانروا (UNRWA) للادارة الثانية الي هي مسؤولة عن الـ *Integration* للناس اللي بيضهروا خارج بلادهن واللي...

ش.م: ايه هيدي الفكرة.

م.س: هاي الفكرة ما هيك؟

ش.م: في مستويات مختلفة، في مستويات أسمى، مثلاً موضوع انتخابات دولية تحت اشراف الأمم المتحدة للفلسطينيين الموجودين بالمخيمات. هول مش لبنانيين، ما عندن دور بالسياسة اللبنانية، بس لازم صوتن ينسمع دولياً. وإذا رتبّت الأمم المتحدة انتخابات لهذه الجماعة، على الأقل عندن ممثلين يقولوا شو هي المصالح، شو هي الإمكانيات، يتداولوا مع الأوساط الدولية تيلاقوا حلّ لهالمعترّين للي عايشين بالمخيمات.

م.غ: طيب دكتور ملاط قبل...

ش.م: في أمور مختلفة بس بدو يكون تفسير جديد.

م.غ: قبل ما انتقل للـ1636 بعد البريك الإعلاني كان ميشال سماحة عم يقول، الأستاذ ميشال سماحة...

م.س: لا قبل، قبل انا بدّي ارجع لهيدي النقطة. لا، لا، هيدا مدخل للتوطين. معليش، منبّش نظرياً بهذا الموضوع، ومنبّش نخطوا عند غيرنا كمان، وشوي منلاقي حالنا نحنا والفلسطينيين واقعين بمشكل داخلي في لبنان، لأنه عم نبحت out of the box، ايه في كثير out of the box، يعني بتفتّح عند دانيال بيبس عنده، عند دانيال بيبس كميّة من الاقتراحات حول نكون واقعين ومستقبلين وحدن منها يعني، خدو وطّنوا الفلسطينيين، المهم بالموضوع حلّ مشكلة اسرائيل، في مش بس عدم عودة الفلسطينيين إليها وممارسة حقن، منحكي عن الحقوق المدنية، ومنحكي عن الحقوق السياسية، ومنحكي عن حقوق الشعوب، إنما أيضاً البحث عن الفئاض العربي بكرة بعد فترة لأنه هيدا الفئاض العربي بدو يدوّب، أو يمكن أن يدوّب بعد 50 سنة الهوية الإسرائيلية ذات الطابع اليهودي اللي قبلت فيها الأمم المتحدة مؤخراً وصارت حق دولي كمان. إذا كمان في ناس ممكن بوكرا بعد ثلاث أربع سنين يظهروا من قلب اسرائيل وبدّي فتشلن على حلّ، أنا يعني أولاً بدّي حافظ على حقّي، اضافة انو في مبعوثين دوليين كما في مبعوثين فلسطينيين، بحثوا بلبنان مؤخراً اعطاء الجنسية الفلسطينية للبنانيين، الجنسية اللبنانية للفلسطينيين كحلّ مؤقت بين هلالين، بانتظار ياخذوا الجنسية الفلسطينية. لاء أنا ما بدّي، يعني معليش، يسمحلي الدكتور شبلي، بدّي سجّل موقف بهذا الموضوع. نحن لن نقبل بأن نكون هالقدّ مستقبلين وننبّش على حلول لمشاكل إسرائيل على حسابنا.

م.غ: أف، أف. دكتور ملاط تفضّل.

ش.م: ما عندي شي قوله. لازم يكون في شوية إيجابية استاذ ميشال.

م.س: ما، ما فيك تلعب بهويتك وهوية الآخرين، الهوية، الهوية ما بتأخذ وبتعطي دكتور شبلي بموضوع الهوية. أنا بتابعك وبحترمك كثير.

ش.م: القانون الدولي اليوم...

م.س: وحتى القانون الدولي، القانون الدولي اللي ما بدو يعطي حقوق لصاحبها شو؟ يعني هيدا الحق، هيدا المجتمع الدولي اللي جايي يطبقنا كل شي فيه قرارات، وكتر خيرو، انو هيدا إذا ما بدو يعطي للناس حقوقها، شو هالمجتمع الدولي اليوم؟ وشو هالقانون الدولي اللي بدنا صرنا نفتش عن مخارج عديدة تسلب حقوق ناس لتحل مشاكل اغتصاب ناس.

م.غ: سأدخل الى بريك إعلاني، بعد البريك الإعلاني سأدخل مباشرة مع شبلي ملاط وميشال سماحة الى موضوع القرار 1636.

Break

م.غ: متابع كلام الناس مباشرة على الهوى مع معالي الأستاذ ميشال سماحة مباشرة من بيروت والدكتور شبلي ملاط مباشرة من نيويورك.

شبلي ملاط قبل ما إنتقل للأستاذ ميشال بحب إسمع بداية تعليقك على قرار مجلس الأمن 1636. كقانوني حضرتك، كباحث، ماذا يعني الإجماع بالنسبة لهذا القرار؟ هل يمكن اعتبار النتيجة إنتصاراً لسوريا أم خسارة أميركية فرنسية بريطانية؟ كيف بتقرا حضرتك هذا القرار؟ وأين أنت منه؟

ش.م: الموضوع عنده شقين. في شق جنائي- جزائي متعلق بالمسؤولية الجزائية المترتبة على موضوع مصرع الرئيس الحريري وأصدقائه. وفي موضوع هو شق سياسي يعني تداعيات هالقرار سياسياً على الوضع السوري، وانشالله الرئيس الأسد عم يسمع لأنو هيدا موضوع مهم جداً وأنت بتعرف أستاذ مرسل إنو أول مرة اقترحنا على الرئيس الأسد إنو يفتح، يفتح على العالم الجديد في الداخل السوري كان عن طريقك في حلقة بـ8 نيسان 2003، يعني قبل وقوع بغداد بنهار في الأسر الأميركي.

م.غ: صحيح.

ش.م: هلق الشق الجزائي ما عندي تفاصيل كافية، لأنو في أشيا ما منقدر نحسبها. يللي منعرفو من موضوع ميليس، انو في متابعة للجنة مش رح توقف 15 ديسمبر، وفي موضوع ثاني اسمه ضرورة التعاون الجنائي سورياً مع هذا التقرير، وفي موضوع ثالث عنده ملاسبات لأنه صار في هالخطأ العظيم بالأمم المتحدة يللي أصدرت فيه الفقرة الشهيرة عدد من الشخصيات الأساسية في النظام السوري، ومنها المقررين جداً عائلياً وسياسياً من الرئيس الأسد: ماهر الأسد وحسن الخليل وآصف شوكت و... طيب.

م.غ: بهجت سليمان.

ش.م: السؤال المطروح اليوم، لما يقول مجلس الأمن بالقرار 1636 إنو سوريا لازم تتعاون، هيدي بتعني شغله وحدة، وقالوا جمبري، إذا ميليس طلب من هالأشخاص إنو يجو عالتحقيق، السؤال المطروح: هل سوريا مستعدة لقبول أن يتوجه هؤلاء الأشخاص الأساسيون في التركيبة القيادية السورية الى المونتيفردي حيث على الأرجح يتم التحقيق معهم؟ هيدا سؤال أساسي وهديدا سؤال رح تضر القيادة السورية أن تجيب عليه بالأيام المقبلة. طيب هيدا موضوع، يعني تصوّر واصل شخص متل ما بعرف آصف شوكت أو ماهر الأسد على المونتيفردي، يعني مش موضوع سهل، وموضوع في خيار صعب جداً على الرئيس السوري إنه يقرّ فيه. إما بيغلق نفسه ومنعرف شو يبصير تداعيات على النسق الصدامي، أو إذا صحّ الي عم بقوله وبتصوّر هيدا الاتجاه هوّي الصحيح بالنسبة الو، انه يقول لازم نتعاون، رح نتعاون، وإذا لا بأس انو يبصير في استجواب هالأشخاص، نحنا واثقين إنه هالأشخاص ممن ضالعين بمقتل الرئيس الحريري، يتفضلوا عالاستجواب. هيدا الشقّ الجنائي، الشقّ السياسي بعد شوي.

م.غ: طيب قبل ما إسمع تعليق الأستاذ ميشال، يعني بتوقعاتك حسب قراءتك للنظام السوري، لطبيعة أداء وممارسة الدكتور بشار الأسد، أي اتجاه سيسلكه خصوصاً إنه أمام قرارات بتتعلق بسيادة سوريا، أمام قرارات بتتعلق أيضاً بطبيعة نظامه وتركيبته، وتركيبته العائلية، وأمام ضغوط دولية يمكن أن تفرّط بلحظة من اللحظات بمسألة سيادية سورية. ما هي طبيعة الأداء أو الممارسة التي يمكن أن يسلكها بشار الأسد؟

ش.م: O.K، استاذ مرسل عم بتديرنا على الشقّ السياسي، وبرأي ومعك حق الشقّ السياسي أهمّ لأنه الموضوع الأساسي اليوم، مثل ما طرحو على الأستاذ جمبري، هو موضوع النظام السوري ومستقبله. أنا عندي طرح، به 8 نيسان طرحت على الرئيس الأسد إنو يعين

شخص مثل رياض الترك رئيس للوزراء، مثل ما عمل الملك المغربي الراحل مع صديقنا عبد الرحمن اليوسفي يلي أمضى سنوات طويلة بالسجن وعيّن رئيساً للوزراء، وكانت هذه أرقى فترة في تاريخ المغرب الحديث. اليوم هيدا هويّ الطرح يلي كُنّا طارحينه بـ8 نيسان. للأسف الوقت تخطاه. أنا عندي ثلاث اقتراحات على الرئيس الأسد:

الاقتراح الأول متعلق ببلبنان، الرئيس الأسد، بحديثه الشهير أمام البرلمان السوري السنة الماضية في نهاية شباط قال نحن ارتكبنا أخطاء ببلبنان. هلّق شو تبعة هالأخطاء؟ إذا الأخطاء كانت على المستوى العام، إنّه ولاّ ما كان في انضباط وهالفلان الشخص الأمني ارتشى وأخذ مصاري ما إله حقّ في والى آخره، هيدا موضوع صار تافه، مش هيدا الموضوع الأساسي. الخطأ الأساسي، وهيدا مترتب أيضاً في تقرير ميليس، الخطأ الأساسي للقيادة السوريّة كانت بـ3 أيلول السنة الماضية عندما فرضوا التمديد على المجتمع اللبناني بشخص الرئيس لحود. اليوم المطلوب لبنانياً وسورياً إنّه الرئيس الأسد يعترف بهالخطأ ويقول: نحن نتصلّ، هذا كان خطأ، نحن نتصلّ من موضوع الرئيس لحود. هيدا الشق اللبناني يلي برأيي لازم يعطينا إياه الرئيس الأسد حتى يرجع شويّة إلفه بين المجتمع اللبناني والمجتمع السوري. بس أهمّ من هيك طرحين، بس ما بدّي طول عليكن كثير، طرحين أهمّ من هيك. داخلياً، أنا برأيي اليوم الرئيس الأسد لازم ياخذ مبادرتين بدأ بوحدة منها مبارح إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، ولا سيما سجناء الرأي وبالتحديد أولهم رياض سيف وعارف دليّة الصديق المقرب للرئيس الأسد، إطلاقهم وإطلاقهم بلا شروط. يعني بيقدرو يعملوا سياسة. وأنا أفضليّتي للمستقبل، للمستقبل السوري والمستقبل اللبناني، وللأهميّة الي نحنا منعطينا لرفض العنف سبيلاً للتغيير في مجتمعاتنا، نخلص من موضوع العنف في مجتمعاتنا، لازم برأيي الرئيس الأسد يصرّح أنه هويّ سنة 2007 لما تنتهي مدّته الدستورية بحسب الدستور السوري، ما بدو يرجع يتقدّم للرئاسة. نهارتا، إذا هالموضوعين إتخذن الرئيس الأسد ومبارح أطلق سراح 190 سجين، خليت هولي الأشخاص الأساسيين في المجتمع الدولي وفي التركيبة السوريّة، الأشخاص الذين لم يلجأوا الى العنف للتعبير عن آرائهم، إذا أطلق سراحهم وقال أنا والله بعد سنتين خلص بدّي إرجع أعمل طيب عيون وعيش بكرامة بسورياً وبكون أدّيت دوري الريادي للإنتفتاح السوري، أنا بأكدّه للرئيس الأسد وعن طريقك استاذ مرسال إنو منعمله إجتماع مقرب بالأمام المتحدة وبالرئيس بوش.

م.غ: أف، أف، أف، أف، أف. هيدي الـ Tape مباشرة الى مكتب الدكتور بشار الأسد

مفروض يكونوا عم يسجلوها يعني، أو هيدا الكلام إذا كان الدكتور بشار الأسد عم يحضر حلقة كلام الناس أو حداً من مستشارينه في يوصلوا اقتراحاتك. معالي الوزير سماحة قال كلام مهم كتير دقيق وجزء منو خطير. شبلي الملاط، بتمناً إذا عندك تعليق وبدّي سؤال إرجع فيه للد1636 قبل ما تعلق على المبادرات الثلاثة يلي إقترحا الدكتور ملاط، إندراج القرار 1636 بالفصل السابع شو خطورته؟

م.س: ليك ما بدّي إرجع للشأن، يعني على الـ Plateau عندك بالـ LBC وبكل التلفزيونات شرحوه حقوقيين...

م.غ: نعم.

م.س: دوليين أو اختصاصيين بالقانون الدولي...

م.غ: خطورة القرار أو.

م.س: خطورة القرار وهو خطير بالفصل السابع، وهو خطير. أنا بهالجزء بدّي بس قول، بدّي أتوقف وراقب الكلام يلي عم بقولوه الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن كل واحد لوحدو.

م.غ: نعم.

م.س: وشوف كيف سيتطور هذا الكلام. شخصياً بقلّك مع احترامي لكل ما هو مجتمع دولي ومجلس امن وأمم متحدة، أنا لا أثق.

م.غ: لا تثق؟

م.س: لا أثق. سوابق الأمم المتحدة خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي.

م.غ: أيه هم.

م.س: ويعني ولوج باب الأحادية، منحكي كتير عن المجتمع الدولي، بس ما منلاقي هذا المجتمع الدولي ولا بمطرح، ولا بمطرح عمل أي فعل لإستعادة حقوق اغتصبت من دول أو اغتصبت من شعوب أو رفع ظلم عن شعوب. وبدّي ذكر عنّا في بلدة قانا وما حصل لتقرير الأمين العام للامم المتحدة في ذلك الوقت، مع العلم إنّه القصف تناول موقع للأمم المتحدة وقتل فيه واستشهد فيه لبنانيين. بدّي إرجع لمجزرة جنين وتأليف لجنة من قبل مجلس

الأمن مُنعت من قبل اسرائيل لتنفيذ مهمتها، ومجلس الأمن لا اجتمع ولا أسأل. ما في شي إله علاقة باسرائيل بروح على الفصل السابع. عم بحكي بالمبدأ. أنا بعتبر إنه في سياق عام بالمنطقة عند الولايات المتحدة الأمريكية وبعض أوروبا له علاقة بالضغط، بالضغط على الممانعين في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي، وعم يتغيب كل الوقت أصل المشكلة في المنطقة.

م.غ: ليه هو اسرائيلي؟

م.س: إيه هوي اسرائيل، وعم من روح على الفروع الناتجة عن المشكل الأساسي لنعاقب مرة ثانية من هو الضحية.

م.غ: سوريا بشو كانت عم بتمانع بعدا اليوم، إذا، إذا، يعني ...

م.س: بدا حقوقها. معليش اليوم الرئيس الأسد الأب والرئيس الأسد الابن بادروا قبل الـ 2000، بعد الـ 2000، هيدي يعني للمتابع في المنطقة مثلاً بشوفها.

م.غ: صحيح.

م.س: الرئيس الأسد بعد 11 أيلول إقترح مبادرة العودة الى المفاوضات مع إسرائيل، وذهب الى تركيا في زيارة وكلف الأتراك مساعدته على ذلك. منع من قبل أميركا. مبادرة الأمير عبدالله اليوم الملك عبدالله، بنتيجة مؤتمر ...

م.غ: مؤتمر بيروت

م.س: مؤتمر بيروت، تم الجواب عليها ليلتها، ليلة ..

م.غ: بإجتياح جنين ...

م.س: بإجتياح جنين، وشفنا شو صار بجنين وبالتحقيق فيا، وشفنا إنو ما حداً عاد مشي من الغرب بمبادرة الملك عبدالله.

م.غ: عظيم مانعو.

م.س: لحظة، لحظة، لحظة. بعد 11 أيلول، يعني أنا كنت منتظر وزير خارجية سوريا يثير هذه المواضيع بالأمام المتحدة.

م.غ: تعاون السوري مع ...

م.س: بموضوع الحرب على الإرهاب.

م.غ: الإرهاب، الإرهاب.

م.س: باعتراف الأميركيين، بأنها كانت سوريا ومعها لبنان من أول ناس...

م.غ: اللي أذانوا 11 أيلول وتعاونوا...

م.س: مش بس هيك.

م.غ: تعاونوا وعطوهم أسماء؟

م.س: أول ناس، أول ناس في موضوع التعاون عطيو مضمين تعاونية حقيقية.

م.غ: إيه بس كمان شو بدن يضلن يربحو المجتمع الدولي سنوات بها المسألة، لأنو المسألة

مش بالتضامن معالي الوزير، لأنو المسألة بتمس بالتضامن معالي الوزير؟

م.س: لا ما بتمس بالتضامن.

م.غ: مسألة تعاونه معن، لأنو في شي بيتعلق بالجماعات الإسلامية الأصولية.

م.س: لحظة، لحظة...

م.غ: ممكن تأثر على النظام السوري.

م.س: لحظة، لحظة. ما أخذوا ممن أبدأ. كانوا هني مفلتينلون للأخوان المسلمين عليهن

لكانوا عم يعملوا هيدي.

م.غ: نعم.

م.س: عاونوهن بأنن استبقوا عمليات كانت ستتناول الجيش الأميركي والمجتمعات

الغربية بأميركا وغيرهن.

م.غ: عظيم.

م.س: لم يوضع هذا، اللي عم قولو، لم يفتح هذا باب البحث السياسي بشكل

جدّي والتعاون بشكل جدّي لا مع سوريا ولا مع هذا السياق الكبير في المنطقة. كمان

إنحطت السعودية تحت الضغط، وفي كل ذلك بقيت، يعني بقي كمية من الصقور

الأميركيين والصقور الإسرائيليين عم بيديروا كل ذلك حتّى في أسر العراق اليوم مثل ما بيسمّيها، وحلوة، حلوة التعبير دكتور شبلي. انا بدي إرجع بالآخر، بدي إرجع لاقتراحات الدكتور شبلي...

م.غ: نعم.

م.س: بدي اعتبرها طوباويّة.

م.غ: ليش طوباويّة؟

م.س: ليك.

م.غ: طروحات عمليّة، يعني شو المشكلة إذا أطلق، أطلق سراح...

م.س: لا ما عم بقول شو المشكلة بالعكس.

م.غ: نعم.

م.س: انا بدي روح أكثر، أنا ما بقبل مثل الدكتور شبلي توقف أخطاء سوريا عند موضوع التمديد للي ممكن يكون خطأ وممكن ما يكون خطأ. ولكن إذا في ارتكابات بيشارك فيها سوريّون ولبنانيّون لا.

م.غ: لازم يتحاكموا.

م.س: أنا للأمام، ولأقدر أقطع للأمام، لجمهورية جديدة، رئيس الجمهورية لوحدها ما بيكفي. بدو الطاقم السياسي كلو من سنة التسعين لليوم والعاملين في الحقل العام، كل المرتكبين معليش...

م.غ: عم بتزايد على شبلي الملاط؟

م.س: لا ما عم زيد على... هيدا موقفي، هيدا موقفي، هيدا موقفي، وموقفي قلتوا عندكن أنا وزير. بيرفعوا الحصانة عنهن والسريّة المصرفيّة عن حساباتهن. في لبنانيين بدن يعرفوا، يشيلوا الشياطين ممن ليعرفوا من سيحكم غداً. كيف بدن يؤسسوا دولة مش يعملوا تحالف سلطة. نحنا رايحين باستمرار على تحالف سلطة. وتحالف سلطة هو تحالف بين الناس بتحكم وبتمدّ أيدها على المال العام باستمرار وبترتكب، وارتكبت مبارح مع سوريا، رح ترتكب بكرام مع المتتدين الجدد، جايين بقرارات أمميّة أمم متحدة وغيرها.

م.غ: يعني عالفرنساوية والأميركان، قصدك؟

م.س: كلّو، كلّو، كلّو.

م.غ: نعم. دقيقة، دقيقة، دقيقة.

م.س: واحدة، واحدة...

م.غ: خليني لحظة بركي شبلي الملائ عندو ملاحظة...

م.س: تنين: أنا، هل، ليش عم بقول إنّها طوباوية، وأنا بقدر شبلي، أنا معه في ما يطلب. من شأن سوري، للسوريين انهم يحددوا فيه، ولكن هل هذا هو دفتر الشروط الدولي؟ من غيب عن أولويات إدارة أميركا وإدارة أميركا الحالية، اللي بيعرفها كثير منيح الدكتور شبلي. ويعرف ال سكوتر ريبيل اللي توقف واللي إجا محله كل هودي الناس اللي معنيين بموضوع اسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان وايران والعراق، ويعرفوا كثير منيح هودي ما عندن دفتر شروط على سوريا ليروح الرئيس السوري مباشرة إذا نفذ الإصلاحات الداخلية بيستقبله الرئيس بوش وبيتفق هويّ ويّا شوي.

م.غ: بس هويّ عندو ضمانات.

م.س: في عندو؟

م.غ: يعني تيقولها شبلي الملائ، عم يحكي معلومات جدية، عم بقول يعمل هيك وأنا بأمن له لقاء مع جورج بوش.

م.س: يا سيدي ما بهمّ اللقاء. ماذا سيبتج عن اللقاء. من أسبوعين، الرئيس عباس الفلسطيني التقى الرئيس بوش، بدل ما يأكّد له، وعده الرئيس بوش إنو رح يكون في دولة فلسطينية قبل نهاية ولايته. قلو انا ما رح اقدر أعملك دولة فلسطينية قبل نهاية الولاية، وبعث الموضوع الى ال Saint Glin Glin. ويانتظار ذلك أنا ارتقب مدايح عند السلطة الفلسطينية ومدايح بقلب، عند العرب.

م.غ: يعني سقوط مشروع محمود عباس إذا بدك.

م.س: أيه وبرجع بقول...

م.غ: انت سبق وقلنا هالمسألة بكلام الناس.

م.س: بكلام الناس وقتنا، وقتنا بكلام الناس...

م.غ: بأول الصيف.

م.س: بأول الصيف، وقتنا واليوم برجع بأكدنا ويقول انتبهوا: المشكلة الفلسطينية في لبنان يظهر ان هناك عربي يقتل عربي، فلسطيني يقتل فلسطيني، لبناني يقتل فلسطيني، ويربرر مع فلسطيني يقتل فلسطيني في فلسطين، في الضفة، ويربرر للإسرائيلي يقتل فلسطيني في الداخل لتهجيره من أرض الـ 48 لأنه المشكلة مشكلة ديموغرافية، أولاً بأرض الـ 48، مشكلة موارد بأرض الـ 48، مشكلة تغييرات أساسية في بنية المجتمع الإسرائيلي بأرض الـ 48.

م.غ: دكتور شبلي ملاط، بدي أعطيك حق الرد أو، أو مش حق الرد، توضيح أو تعليق، وبدي أطرح عليك المسألة الثانية ولكن بعد البريك الإعلاني.

[Break]

م.غ: نتابع كلام الناس في هذه الحلقة الممتعة والشيقة مع ميشال ساحة من بيروت وشبلي الملاط من نيويورك، المرشح الرئاسي حسب ما فهمنا مبارحة بجريدة النهار. على كل حال سنبحث في موضوع رئاسة الجمهورية في المحور التالي مع شبلي ملاط وميشال ساحة، بس بداية لهذا المحور، دكتور ملاط ياريت، ما يعرف، عندك تعليق أو توضيح، أو شي بدك يمكن تعلق على الكلام يلي تفضل وقالوا الأستاذ ميشال ساحة.

ش.م: مهم وإيجابي، ومنفتح كلام الأستاذ ميشال، خليني اتبع موضوعين عمليين، لما عم بطرح الطروحات، يلي بتبين عندها طرف عنجهي على القيادة السورية وعلى الرئيس الأسد بشكل خاص، اللي عم بتقولوا أستاذ مرسال، صح هيدا مرتبط بالقناعة، عندي تأكيد في معرفتي المحدودة للأوساط، أو ساط القرار في أميركا، أنه لما قول إنه إذا صار هالانفتاح، يعني هالأمور الثلاثة، تقدّم فيها الرئيس الأسد على شعبه أول شي، علينا ثانياً، وعلى المجتمع الدولي ثالثاً،

لما قول انو هيدي بتفتح نوعية جديدة بالتاريخ العربي، مش عم بالغ فيها، مش بس من هالمنطلق، من المنطلق أيضاً لما قول أنا مرشح للرئاسة، يعني هيدا طلبي إذا كنت رئيس، يعني هيدا موضوع جدّي كثير. لماً، وإن بتعرف أستاذ مرسال، لما يكون عندي أحاديث مع بعض أصحاب القرار يلي بقدر أوصلن في واشنطن، حديثي بيكون، وهيدا مهم تتمّة ليّ قالوا أستاذ

ميشال، في طوباوية، في نوع من الطوباوية، ربما لأنه في دفتر شروط، أنا ما بقولها دفتر شروط، بقول إنه في سياسة أميركية واضحة وجليّة والسياسة الأميركية بتقدم إسرائيل على سائر المصالح في المنطقة العربيّة لسنوات عديدة. إنها دوري لما يكون عندي حديث مع أحد أصحاب القرار في واشنطن علناً أو سراً، سراً بمعنى أنه Private يتسم بالخصوصية مش بالسراً، حديثي عنده شقين: شق اسمه ما مننسا الجولان، الجولان مبدأ أساسي، ما في سوري، ما في عربي، ما في إنسان بالعالم رح يتخلّى عنه. والموضوع الثاني هو موضوع الانفتاح الديمقراطي في سوريا. هيدا الأساس. أنا بيهمني بشار الأسد وصل على الحكم أبن الـ 34 وتغير الدستور بسوريا، لأنه كان في فقرة بالدستور السوري بتقول إنه إذا واحد أقل من 40 سنة ما إله حق يكون رئيس للجمهورية. هيدي عملية مش طبيعية واليوم عم ندفع ثمنها، عم يدفع ثمنها المجتمع السوري، وعم يدفع ثمنها بشار الأسد نفسه. هيدي الأمور لما قول إنه الرئيس السوري لازم يفكر، هوي بصير عمره 41 سنة 2007 بحزيران لما ينتقل العهد. إذا استعد من اليوم إنه يترك هالرئاسة ويصير في تداول بالسلطة، يلي هوي إذا سألته أو إذا سألت مرته، واضح إنو مقتنع، مقتنعين فيها. خيلنا نستبق الأمور، خيلنا نتقدم فيها والجواب الغربي، الجواب العربي، الجواب العربي والغربي، جواب طنطان وأساسي بكون أول تداعيات إسرائيل بالمنطقة. انتو بتعرفوا إنه السبب الأساسي للدعم الأميركي اللامتناهي لإسرائيل مرتبط بالقناعة الأميركية إنه إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة بالشرق. نحنا دورنا كعرب، دورنا كشرقيين نقول لا. أول شي مثل ما بيقول الأستاذ ميشال، هذه الديمقراطية مزيّفة لأنه في تفاوت قانوني ما بين اليهودي وغير اليهودي، في موضوع إنو نحنا لازم نكون أحسن، نحنا منكون أحسن من إسرائيل، ولما نصير أحسن من إسرائيل، بيصير كثير صعب داخلياً في أميركا لإسرائيل إنو تتابع هالتلازم التام يلي رأيناه بالعقود الثالثة الماضية في السياسة الأميركية تجاه إسرائيل.

موضوع صغير متعلق بالشياطين، بيعرف أستاذ ميشال ويعرفوا الأصدقاء أنو صار في خطأ بنهاية الحرب الأهلية اللبنانية. والخطأ كان التالي: كان في إمكانيّتين، إمكانية بتقول نحنا عم نظوي صفحة الماضي ونبلش من الصفر ويلا ماشي الحال ويلا يا شباب عفا الله عمّا مضى. للأسف ما مشيت هالأمر، ما مشيت لأن الناس تألمت، في ناس فقدت أحبابها، ولما بيقول الأستاذ ميشال في سجل، سجل طويل عريض، هيدا السجل منه الوحيد بالعالم. أفريقيا الجنوبية صار فيها هيك، صار في وحشية لامتناهية، خاصة من قبل المتسلّطين في الحكم على فترة خمسين سنة. إجا شخص أسمو نيلسون منديلا قال ما متقدر نقول عفا الله عمّا مضى، خيلنا نشوف

أسلوب، ما رح نحبس كل الناس، بس ما منقدر نقول خلص انتهى. الذاكرة قوية هلق، في تداعيات ما حكينا فيها بالنسبة لموضوع اللبنانيين الذين لا يزالون محتجزين في سوريا، في شي مش طبيعي، هون يفرج عنهم. بطرس خوند إلو من سنة 92 الى 98 خطف في لبنان وقيل إنه ما يزال محبوساً في سوريا...

م.غ: اليوم زوجته سلمت الدكتور سمير جعجع ملف بتأكد فيه أنه زوجها موجود وعندنا معلومات بتأكد فيها أنه زوجها موجود ولا يزال حياً في السجون السورية.

ش.م: ايه طيب، كيف بيقدر الواحد يقول عفا الله عن اللي مضى، ما بدو الرئيس الأسد يطلق هالشخص.

م.غ: طيب.

ش.م: وإذا ما أطلقوه، يقول شو صار. معقول ما يقول شو صار؟ طيب ما في مسؤولية، في عنده عيلة، ما في تعبير لحق...

م.غ: طيب دكتور ملاط أنا، أنا...

ش.م: هيدا طرحي، وطرحي من هالناحية متماثل مع طرح معالي الوزير أستاذ ميشال.

م.غ: رح ارجع للأستاذ ميشال سماحة، بس بتمنى عليك تجاوبني بشكل مختصر، هلّ اليوم، نحننا اليوم أمام تحدي، بشار الأسد اليوم أمام تحدي أساسي هو التعاون مع لجنة التحقيق الدولية في قرار 1636، في موضوع هالإقتراح يللي حضرتك قدمته أو هذه المبادرة اللي قدمتها حضرتك هلق. هل بتعتقد، بغض النظر عما ستؤول إليه لجنة التحقيق، تنقذ النظام السوري؟ هل المطروح اليوم تغيير النظام السوري للمرحلة المقبلة، دكتور ملاط؟

ش.م: أكيد مطروحة، يعني أنت بدأت فيها، وفي حديث قوي في واشنطن وفي غير العواصم، تغيير النظام في سوريا، يعني هيدا منو شي، وفي قناعة بالقيادة السورية أنه هيدا موضوع...

م.غ: تغيير النظام؟ عفواً دكتور ملاط، عفواً دكتور ملاط...

ش.م: تفضّل.

م.غ: تغيير النظام من نظام علوي الى نظام سني؟ يعني خيلنا معليش نطرح الأمور مثل

ما هي، يعني هل المطلوب اليوم الانتقال في النظام السوري من مرحلة الى مرحلة أم المطلوب إنهاكه بطبيعته الحالية، حتّى نطلب منه أن يطبّق الشروط الدوليّة الجديدة؟ خلينا نعرف ما هي، ما الذي يحضّر للنظام السوري من الـ 1636، من تقرير تيري رود لارسن، وصولاً الى لجنة التحقيق، ما هو المطلوب عملياً؟

ش.م: هلق منرجع عالموضوع. بعتمد لازم ننتبه على الخلط بين الأمور. في شقّ جزائي قانوني جنائي مرتبط بمقتل الرئيس الحريري ومسؤولية الي في شبهة اليوم بعد تقرير ميليس بعدد على الشخصيات البارزة في سوريا. هيدا موضوع، موضوع محاكمة، موضوع جنائي، المطلوب التعاون وحكينا فيه، إنو بكرة بدو ميليس يقول أنا بدّي استمع للأستاذ ماهر الأسد بيتفضّل، بدو ياخذ قرار الرئيس الأسد، منخلي ماهر الأسد يروح أو من سكر. أنا اقتراحي إنو ما...

م.غ: ... في حديث لإبراهيم حميدة، أنو بعد تقرير ميليس يحذّر من سايكس بيكو ترسم المنطقة على أسس طائفية وعرقية. هل عندك التخوف نفسه إنه انطلاقاً من مسألة تغيير النظام ليّلي جايي أو المطروحة بسوريا؟

ش.م: أكيد عندي خوف، كل شي ممكن، كل شي ممكن، المشكلة الأساسية انه ما لازم يتصوّر الإنسان انه في مخطط لهاأمور. يعني، لو الأميركيان عارفين شو بدو يصير فيهن بالعراق، هل كانوا أقدموا على الاجتياح ليّلي اقدموا عليه سابقاً؟ عنّا بالتاريخ كتاب، أعظم كتاب عن فترة سيكس بيكو لدايفد فرومكين David Fromkin، وبيظهر انه التاريخ عنده منطوق الأشخاص ما بيسيطروا عليه، نحن ليّلي عم نجرب نعملوا هون ومنا رسالة هاي، ما عندي أنا اتصال، ما بعرف من ليز شاييني أو وولفوويتز بقولولي اطلع على التلفزيون وعمول هالرسالة. مش هيدا الموضوع، مش هيك بتمشي الأمور أصلاً. إذا الموضوع اليوم ليّلي بيهمني هو...

م.غ: رد عليك.

ش.م: كيف منقدر ننتهي من هالأزمة الخانقة.

م.س: ما ردّ عليّ، يعني يمكن يكون أكّد ما بعرف، نعم.

م.غ: نعم.

ش.م: حالة أزمة خانقة اليوم، أزمة دولية قلبها لبنان وسوريا جرّاء مقتل الرئيس الحريري.

هاي أزمة عميقة. كيف بدنا ننداوها؟ أنا جلّ اللي عم بطرحه من موقع رئاسي، المطلب اليوم إنو يصير في انفتاح داخل سوريا...

م.س: ما فهمت الرئاسة؟

ش.م: الانفتاح داخل سوريا، بغض النظر عن ما هو مبين في واشنطن وما ليس مبيناً في واشنطن، شو بدّي أنا، ما بقدر أنا سيطر عليها، هي الأمور إنما يللي بدّي قوله مبلى...

م.س: مش عم بفهما.

ش.م: اذا اليوم صار في انفتاح، إذا الرئيس الأسد أطلق سراح سجناء الرأي، إذا الرئيس الأسد قال خلص، أنا معلش، أنا بعد سنتين حابب إرجع لعيادتي الطبيّة، أنا بأكد إنه في زلزال لاعنفي عظيم في المنطقة. هاي النتيجة. وهيدا الطرح، وهالطرح طرح شخصي من موقع مسؤوليّة. هيدا الرسم يللي عم بطرحوا رئاسةً للجمهورية اللبنانية.

م.غ: طيب، كمرشح للرئاسة، رح إسألك.

ش.م: إنو بعدين شو بيصير؟

م.غ: نعم.

ش.م: حتى لو طرحتو، حتى لو امتنع الرئيس الأسد، بعد شهرين نحنا منعرف أنا أو الرئيس الأسد، شو رح يصير؟ حسب كيف بيتفاعل الشعب السوري. اليوم عندنا مشكلة. عنّا رياض الترك بقول لازم القيادة السورية تستقيل. O.K. رياض الترك عم منحكي عن منديللا، شخص لجأ، قعد، قضى عشرين سنة بالسجن. طيب، رياض الترك منه موافق على طرحي إنو يضلّ الرئيس الأسد بعد سنتين بشكل طبيعي وإنو الولاية لازم توصل لآخرها تيكون في نوع من الانفتاح المنسجم وغبر العنفي. طيب أنا ما بضمن إذا قلت هيدا الموضوع وعم يسمعي رياض الترك ما يجي يقول لا، مينو هيدا الملاط عم يتفلسف، أنا رئيس المعارضة السوريّة، قعدت عشرين سنة بالحبس، مبارح طرحت أنه الرئيس الأسد لازم يستقيل.

م.غ: طيب، دكتور ملاط.

ش.م: النظرة، نظرة للسيناريوهات، النظرة خاطئة، مش هيك بتمشي الأمور، بتمشي بطروحات إنسانية مبنية على العلم وعلى المعرفة وعلى الاتصالات، إنما تبقى طروحات. لا تأتي

برسائل من فلان و فلان. ما عندها معنى هيك رسائل من شخص متلي على الأقل.

م.غ: بدّي أدخل على بريك إعلاني، قبل أن أدخل مباشرةً بموضوع حزب لله و تقرير تيري رود لارسن.

[Break]

م.غ: نتابع كلام الناس مع الأستاذ ميشال سماحة والبروفسور شبلي ملاط من نيويورك. قبل ما تابع مع الأستاذ شبلي والأستاذ ميشال، السؤال كئنا بلسنا فيه بالحلقة ولكن بدنا ناخذ جواب عليه معالي الوزير، الشراع، أستاذ حسن صبرا، يعني أكثر من وسيلة إعلامية تطرقت للقاء جمع ميشال سماحة بالمسؤول الاستخباراتي السوري أصف شوكت صهر بشار الأسد بالاستخبارات الفرنسية، وساطة قمت فيها حضرتك، شو نوع هالوساطة؟ ليش، ليش بأول قسم ليش نفيت؟ و ليش بدا تطلع الإشارة لإلك من دون غيرك؟ هل بتعتبره تعرّض؟ هل بتعتبره...؟

م.س: يعني ليك يمكن يكون في حدا بدو يدسّ، بس أنا بدّي قول كلام دقيق...

م.غ: اللي هو؟

م.س: صدر بـ17 أيلول بالسياسة الكويتية اللي هي وإيلاف من مطلع حزيران بتفبرك وبتوزع، وبعض الصحف اللبنانية بتاخذ عنا...

م.غ: موقع إيلاف هو موقع محترم!

م.س: معلشي، معلشي، أنا.

م.غ: والسياسة الكويتية .

م.س: أنا عم بحكي، زملائكن واحد ولكن اللي ما بيتحقق، ليش ما بيتحقق، ما بيكون لا مهني ولا جدّي، ولا عم بيتابع مطبوط. عم بيكبّ ليكبّ، ورد ما يلي...

م.غ: نعم.

م.س: وبوصوله الى باريس، نزل أصف شوكت في فندق بلازا آتيني، وشوهد برفقة وزير الإعلام اللبناني الموالي لسوريا، السابق، الموالي لسوريا ميشال سماحة. في نفس النهار بـ17 أصدرت وأنا بباريس البيان التالي: ورد في صحيفة السياسة الكويتية الصادرة أمس السبت

أن الوزير السابق ميشال سماحة شوهد في باريس برفقة اللواء آصف شوكت رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في سوريا، في خلال زيارته الأخيرة الى العاصمة الفرنسية. إن الوزير سماحة الموجود حالياً في زيارة خاصة الى باريس لم يلتق اللواء آصف شوكت، ولو إلتقاه لكان ذلك تمّ كما كل لقاءاته واتصالاته بشكل علني وفي وضوح النهار، وبالتالي لا يمكن أن يكون شوهد...

م.غ: نعم.

م.س: برفقة اللواء آصف شوكت في باريس. نشر ب18 الشهر هذا النفي بجريدة السياسة، ب18 الشهر بجريدة الديار، ب17 الشهر بالوكالة الوطنية للإعلام، و ب19 الشهر بجريدة الشرق. رجعت احدته موقع التيار على صفحته الالكترونية، اخذته بتحليل مجلّة، مجلّة...

م.غ: النفي أو الخبر؟

م.س: - لا، لا، الخبر - مجلّة المسيرة كانت عاملته إدارة المسيرة ونزل فيه نفي، رجع مؤخراً الأستاذ...

م.غ: حسن صبرا.

م.س: حسن صبرا، هلق من أسبوع يعمل كمان خبر حول هذا الموضوع. يا خيي، ليك، أنا عندي علاقات بالمسؤولين السوريين إيه. عندي أصدقاء بيناتهم أيه، وأفتخر بهذه العلاقة والصدقة.

م.غ: بيناتهم آصف شوكت.

م.س: بيناتهم في علاقة مع آصف شوكت في موقعه متل كثير من اللبنانيين.

م.غ: علاقة شو؟

م.س: صداقة ما في شي.

م.غ: صداقة؟

م.س: ما في. إيه، إيه، إيه، نعم.

م.غ: صداقة يمكن توصل أنه تقلّو أنو أنا عندي إتصالات بمسؤوليين فرنسيين...

م.س: حبيبي...

م.غ:... أصحابي بعض المخابرات الفرنسيين...

م.س:... حبيبي ليك...

م.غ:... ممكن أمنّ لك لقاء مع...

م.س:... حبيبي هيدا مدير المخابرات العسكرية السورية. هيدا منّو بحاجة لا ميشال سماحة ولا غير ميشال سماحة. في التعاون الأمني اللي عمّ يقوم بين الدولة السورية من خلال أجهزتها وموقعه برئاسة الجهاز وبين الدولة الفرنسية، ولا أتطفل أنا.

م.غ: ليش العلاقات ماشية بين الفرنسيين والسوريين؟

م.س: في، في، يا خبيي ما بعرف وما بدّي أعرف...

م.غ: O.K.

م.س: وما بدّي اعرف ومش شغلتي لا أتوسّط لا هلق ولا بعدين.

م.غ: ليش عمّ تنحطّ بالأخبار؟

م.س: يمكن يكون في حداً بدو، بدو يوصل لمطرح معيّن.

م.غ: لوين؟

م.س: ما بعرف، حرّين.

م.غ: مين هاالحدا؟

م.س: حرّين، اللي فبرك الخبر.

م.غ: مين اللي فبرك الخبر؟

م.س: يا خبيي، بيعرف حالو.

م.غ: طيب ما حاولت تسأل؟

م.س: بيعرف حاله وحتّى إذا عرفته ما رح قولها على التلفزيون. أنا ما بعمل مثلن، أنا ما

بعمل مثلن.

م.غ: بس شو الهدف؟

م.س: ولكن...

م.غ: أنت، قراءتك، شو الهدف؟

م.س: فكرن الإساءة.

م.غ: لإلك؟

م.س: واية فكرن الإساءة، أنا بعلاقتي، ما حدّاً في يسيء إلي، لأنه علاقتي علنيّة والي

بعملو شفاف.

م.غ: طيب إذا طلب منك آصف شوكت التوسّط، خليني إسألك سؤال.

م.س: إيه.

م.غ: إذا طلب منك آصف شوكت التوسّط بتتوسّطه؟

م.س: لا.

م.غ: ليش؟

م.س: لأنو ما شغلتي أتوسط.

م.غ: ولو، الأصدقاء لبعضن.

م.س: لا، ما عندن، لا، هيدي ما خصّ، هيدي شغلة بين دولتين، وبين الدول في قضية

اتصال، وفي، وفي...

م.غ: المحور الثاني، الدكتور، معالي الوزير سماحة...

م.س: وفيه ما يقوم فيه.

م.غ: المحور الثاني، حملة ثانية بيتعلّق بدورك بعقود...

م.س: إيسيه!!

م.غ: ... مع إعلاميين...

م.س: إيبسييه!!

م.غ: ... أثناء وجودك بوزارة الإعلام يعني، Sorry، دكتور ملاط بعرف إنه نقاطنا، بس هذه النقاط إلهما بمحاسبة أيضاً بمحاسبة مرحلة. حضرتك كمان...

ش.م: عندي تعليق بسيط، بعدين لأستاذ ميشال.

م.غ: نعم؟ عندك تعليق بسيط؟

ش.م: عندي تعليق بسيط، بعدين، بس يتفضل أستاذ ميشال.

م.غ: O.K، عقود مع إعلاميين لعلاقات خارجية، من ضمنها الأشخاص المعروفين، يعني ما بدّي ادخل بأسماء على الهوا مني. ليش ميشال سماحة كان مضطر يعمل كونترايات بميات ملايين الليرات في سبيل...

م.س: وين؟

م.غ: الإعلام الخارجي.

م.س: وين؟

م.غ: لسوريا مش للبنان.

م.س: لحظة، لحظة، لحظة، لحظة...

م.غ: عم منطلب فيه شغلي...

م.س: لحظة، لحظة، لحظة، لحظة. ذكرت جريدة... مجلة الشراع مرّة وجريدة السفير مرّة، حول هذه العقود. أولاً هذه العقود هي عقود بإجازة من مجلس الوزراء لتأسيس عمل إعلام خارجي في لبنان ووحدة دراسات وتحليل، انشأتها قبل ما أستأذن، وكانت هذه الوحدة تعمل وأدفع لها.

م.غ: من راتبك الخاص؟

م.غ: من راتبي الخاص كوزير طوال 11 شهر.

م.غ: O.K

م.س: لأنه بتساعدني في غياب أجهزة متخصصة في الوزارة على المتابعة والتحليل في

المواضيع الخارجية والتدخل في القصص الخارجية.

م.غ: O.K.

م.س: سوريا ما لها علاقة بالأمر هون.

م.غ: عظيم.

م.س: هيدا لبنان، تين: لمن وصلنا وخصص مجلس الوزراء في موازنة الـ 2004، ووافق مجلس النواب على أن يكون في موازنة للإعلام الخارجي، عملت كونترايات مع هؤلاء الناس إنطلاقاً من مسودة الكونترا التي حضرت في الوزارة. ذهبت كمسودة الى ديوان المحاسبة صححها، وقعنا عليها وبعناها وإجت الموافقة قبل إجراء الكونترا من ديوان المحاسبة وهيدي مش ببلاش.

م.غ: قديش قيمة الكونترايات؟

م.س: وهيدي مش بميات الملايين.

م.غ: قديش قيمتها؟

م.س: كلها هوي بحدود الـ 300.

م.غ: ألف دولار؟

م.س: 300 ألف دولار تشمل 12 شخص.

م.غ: يقال إنه استفاد من شخص واحد؟

م.س: لا، والأشخاص الباقين كان في وحدة شغلها أترجم الإسرائيليات، ووحدة مؤلفة من أربعة أشخاص.

م.غ: Cellule يعني، نعم.

م.س: Cellule بتشتغل على الإسرائيليات: متابعة تلفزيونية إذاعية وكتابية، بقيت تشتغل من بعدي. كلن أنا وقعت الكونترايات، والوزراء الذين إجو من بعدي هني يليلي استفادوا من...

م.غ: طيب مطبوط. إنو هلق وقفوا يدفعولن؟

م.س: بعتمد فلو كلن، والوحدة، وحدة الاختصاص والدراسة يللي هي كانت مؤهلة لتبلس تصوير Think Tank لإلغاء وزارة الإعلام، ويصير للإذاعة إدارة مستقلة وللتلفزيون إدارة مستقلة، ونلغي وزارة الإعلام والوكالة الوطنية للأبناء تصوير وكالة مستقلة، وتصير وزارة الإعلام وزارة تواصل بمعنى Think Tank داخلي للحكومة اللبنانية، هيدا المشروع راح...

م.غ: O.K، وضحت. شبلي ملاط شو تعليقك؟

ش.م: موضوع أوسع إذا بيسمح الأستاذ ميشال.

م.س: إيه شرف.

ش.م: مستقى من الحديث بالعلاقة بين السياسيين ورجال المخابرات، هيدا موضوع مهم لأن بربطنا بموضوع تغيير النظام.

م.س: صحيح.

ش.م: أهم بكثير برأيي من الناحية الحضارية، من الناحية التاريخية، من تقرير ميليس، كان تقرير بيتر فترزجيرالد. ليش كان أهم؟ كان أهم لأنه ما شفت بتاريخ دراستي للتوصيف للأنظمة العربية وصف أكثر دقة من يللي أصدروا بيتر فترزجيرالد في تقريره، بمعنى انه طرح السؤال الأساسي بالنسبة لطبيعة الأنظمة في تقريره، بمعنى انه طرح السؤال الأساسي بالنسبة لطبيعة الأنظمة بمنطقتنا ودور الأمن بالنظام. ويقول بشكل مختصر إنه المشكلة الأساسية بأنظمتنا انه الأمن موجود لحماية نفسه ولتقديم مصلحته ومنو موجود للدفاع عن المواطن. هيدا فرق جوهرى وهيدا بجزنا لموضوع متصل بفكرة تغيير النظام. أنا، الأستاذ مرسل بيعرف وكتاباتي شواهد على هيدا الموضوع، أنا عندي تجربة طويلة مع الصراع ضد الديكتاتورية في العراق. يعود هذا الى معرفتي بالسيّد الحكيم رحمه الله عندما كنت أنهي دراستي الدكتوراه في جامعة لندن عن المرحوم محمد باقر الصدر، وهو أيضاً شخص اغتاله النظام العراقي سنة 1980. بوقتها أخذت موقف لأنه كثير تأثرت من مقتل السيد الحكيم في الخرطوم سنة الـ88، وأخذت موقف مع الأصدقاء العراقيين، وتذكر الانسان الواحد بسنة الـ88 كان صدام حسين بأرفع قوته بعد نهاية الحرب الإيرانية العراقية بتفوق، بتفوقه على الطروحات الإيرانية وعلى المعركة نفسها. وقتا أخذنا موقف، وهالموقف تطوّر مع أصدقاء كثيرين بالمعارضة العراقية موجودين اليوم

بالحكم منهم الرئيس جلال طالباني منهم السيد محمد بحر العلوم، أصدقاء كثيرين اليوم منهم إبراهيم الجعفري. Bon، ليش مهمّة هاي؟ مهمّة لأنّه وقتها سنة الـ 98 لما بدأ الطرح بأوساط الكونغرس الأميركي عن موضوع *Regime change* تغيير النظام، بالتحديد بالاختصاص مع العراق، حاولت انه حوّر هالحديث من عن طريق الأصدقاء العراقيين والأميركيين من مقولة تغيير النظام اللي هي مقولة حاوية، فاضية، طبعاً بده يتغيّر النظام، طبيعة أي نظام إنّه بيتغيّر، مش هيدا الموضوع، الموضوع الأساسي هو إنهاء الديكتاتورية. يعني كنت حابب أنه يكون الموضوع بالشرق الأوسط، مش هو موضوع تغيير النظام، كل الأنظمة رح تتغيّر، ناس بموتو، في إشيأ أساسية مستحيل، مستحيل أنه الأمور ما تتغيّر. السؤال الأساسي اليوم هو إنهاء الديكتاتورية، بقى بهالفكرة هاي ما في دور للأمن بالسياسة. ما في دور أستاذ ميشال صداقات، صداقات شخصيّة حرّ، بس صداقات سياسية مع رجال أمن مش طبيعيّة، رجال الأمن ما عندن دور سياسي بالمجتمع العربي.

م.س: يعني معلشي، هيدا ما بينقليّ إلي هذا اللانظام اللبناني، كنت أنا الوحيد يلي لا علاقات ولا استفادة لأنه ما بدّي علاقات وإستفادات.

ش.م: *D'accord*، هيدي بحترمها.

م.غ: بس

ش.م: بس عم قول موضوع اليوم أعمق من هيك

م.غ: بس كنت قريب من اللواء جميل السيّد؟

م.س: صديق، صديق المدرسة اللّواء جميل السيّد.

م.غ: نعم، نعم.

م.س: نحننا جيل واحد من أيام المدرسة، أنا واللّواء جميل السيّد. ولكن أنّه ما في خلافات؟ ما سقطت بالانتخابات بتدخّل المخابرات؟ ما خرجت من الحكومة أول مرّة واصطدمت في مرّات متتالية؟ انا في الفترة الماضية يعني يمكن من القلائل يلي فيهن يقولوا، كنت قول نقضي للبنانيين وللأخطاء السورية، حيث يجب أن تقال وبصوت عالي، وما سائل، عن الأثمان لأنو أنا ما بتعاطى بأثمان، انا بدّي دولة بعد الحرب، ما في شي ممكن يخلينا نتقل، ونخرج شياطيننا من دون ما نوذي حالنا، الى مجتمع جديد الى دولة حقيقية تحترم قوانيننا، تضع قوانيننا وتحترم

قوانيننا وتكون فعلاً متفاعلة بين كل عناصرها في وفاق حقيقي. بدل ذلك نعمل طوال الوقت تحالف سلطة، ويأتي اليوم عم ينتقدوا سوريا كانوا متحالفين مع بعضن وعم يشتغلوا مع المخابرات السوريّة ومع المسؤولين السوريين. إنطلاقاً من ذلك وهذا بعقد لينتقدوا الرئيس الأسد.

م.غ: طيب حضرتك، تأدخل على الموضوع الثاني - وهون بتمنى إنو كمان يعني تكون أجوبتنا مختصرة قدر الإمكان لأنه السؤالات رح تكون مباشرة - شاركت باستعراض يوم القدس، وأكد كنت حضرتك موجود وأكد سمعت كلمة السيد حسن نصر الله.

م.س: شاركت لأنو كنت بدّي شارك وخاصة السنة الماضية ويلي قبلا ما شاركت. السنة بدّي شارك.

م.غ: ليش؟

م.س: لقول أنا مع المقاومة، وهيّ يُراد أن تضطهد، وعم ينعمل حملة عليها، محليّة ودوليّة. أنا مع هذه المقاومة التي حرّرت الجنوب والتي تقيم اليوم توازن ردع مع العدو الإسرائيلي يلي أنا مرتقب بديناميكياته السلبية بيلش يصدرلنا بعد فترة إذا ما عنّا، إذا ما عنّا ردع...

م.غ: فلسطينيين يعني.

م.س: يصدرلنا مشاكله الداخلية من خلال إشكالات مهمّة في الجنوب وفي الداخل اللبناني.

م.غ: عم تتوقع إشكالات مهمّة بالجنوب وبالداخل اللبناني؟

م.س: إذا منّا، إذا ما عنّا قوّة رادعة.

م.غ: عظيم. شو هي القوّة الرادعة، المقاومة؟

م.س: خلينا نتفق مع بعضنا، نقعد، نحكي كلبنانيين، بحوار حقيقي، مش حكي حدّ بعضنا وعلى التلفزيونات. هيدا الكلام ما بينحكا عالتلفزيونات.

م.غ: أيمتى بدو بيلش هالحوار؟

م.س: ما بعرف وقت.

م.غ: السيد لارسن قال، يعني بأنّه بقدر الحملة العنيفة اللي أبداهها السيد حسن نصرالله على كلام السيد لارسن، السيد لارسن بتقريره قال: أبدى تعاون، أبدى تجاوب مع الحوار؟
م.س: أكيد مش... هيدا الحوار أكيد ما بيصير برعاية السيد لارسن ولا بيصير برعاية أي حدّاً أجنبي.

م.غ: طيب، أيمتى بدّو يبّلش هيدا الحوار، إذا الحكومة اللبنانية...

م.س: الحكومة اللبنانية، الحكومة اللبنانية...

م.غ: وعنا قرارات دوليّة، بس قولولنا أيمتى بدّو يبّلش هيدا الحوار؟

م.س: مش أنا، أنا منّي بالحكومة اللبنانية، الحكومة اللبنانية والأطراف...

م.غ: طيب حضرتك مع المقاومة.

م.س: والأطراف، أنا بموقفني مع المقاومة ولكن أنا منّي بقيادة المقاومة.

م.غ: طيب سيد جمبري حكى قبل شوي عن مسار. ولكن لما سألتته إذا كان للصراع العربي الإسرائيلي، أكيد قال لا، ولكن هذا المسار قديش بدّو ياخذ وقت؟ وقديش في هذا المجتمع الدولي...

م.س: عندما، عندما...

م.غ: والي كان شبلي ملاط عم يحكي إنو واصل يمكن على تغيير النظام السوري...

م.س: عندما، عندما يتفق...

م.غ: ليش، ولقديش بدّو يضلّه ناظر أنه في أوراق أمنية من حزب الله والجهاد وحماس بعد معن هذا السلاح، أستاذ ميشال...

م.س: عندما، عندما...

م.غ: ياريت بتعطونا جواب.

م.س: خلينا نحكي كلام دقيق.

م.غ: تفضّل. بدّي اسمع رأيك بعد شواي أستاذ ملاط.

م.س: لبنان منه النمسا. لبنان مش بقرارات دوليّة فيهن ياخدونا من موقعنا الجغرافي وانتمائنا، وانتمائنا لقضايانا ويزرعونا حدّ اللوكسامبورغ ولا حدّ النمسا ولا بجيرة سويسرا. لبنان هو لبنان بما هو جغرافياً، بما هو إنتمائياً، وبما هو مشكّل في الداخل. بالتالي في سؤال أساسي بدنا نظرحه، مش شو بدنا نعمل بسلاح المقاومة. خلينا نظرحه ونناقشه في غرف مغلقة وبمسؤولية، كيف نحمي لبنان؟ مررنا بتجربة «قوة لبنان بضعفه» والقرارات الدولية والأمم المتحدة. خسرنا مزارع شبعاً لأننا وقّعنا إتفاق القاهرة وبلّشت إسرائيل تتقدّم بمزارع شبعاً بكانون الأول 69 مش بحرب الـ67 خسرناها...

م.غ: نعم.

م.س: لأنو دولتنا قررت بوقتها إنه عمّلت إتفاقية القاهرة، من حطّ راسنا بالرمل وما فينا نروح لأنو خرقتنا إتفاقية الهدنة، ما فينا بقى نروح نعترض على هذا التقدّم بمزارع شبعاً بالأمم المتحدة، نعملت حرب الـ73. جزء منها نعمل على أرضنا. إجت، عملوا فك الارتباط، حطّوا الأوندوف على أرضنا ووهبوا إسرائيل جزء من أرضنا، وحكومات في تلك الفترة وتواب تلك الفترة اللي بعض مننّ اليوم نواب ومننّ مرشحين للرئاسة، ما فتحوا تمّن. هيدا الموضوع بعيد عننّ. هيدا الموضوع بيكسر منطق قوة لبنان بضعفه، ما منحكي عنه، ما منحطه عالطاوله. لا هيدا الموضوع موجود، والتهديد موجود والاحتلال موجود. خلينا نتفق كعنصر الأمة اللبنانية فيما بيننا: كيف نحمي هذا الوطن من كل أنواع الأخطار الخارجية والداخلية، ومنها من خطر إسرائيل لأنو إسرائيل باقية وستبقى خطر لأنها دولة ترحيل في عقيدتنا، دولة ترحيل واغتصاب.

م.غ: شبلي الملاط، يعني هذه الحماية يللي عم يحكي عنها الأستاذ ميشال سباحة، هل أنت مقتنع فيها أم بتعتقد إنه لبنان من خلال هذه الحماية لا يزال ساحة لمواجهة الآخرين وحزب الله، هو غطاء ما بعرف ممكن يكون إحدى النظريات لهذه الساحة؟

ش.م: عفواً ما فهمت، شو الحماية؟

م.غ: شرح.

م.س: شو؟ كيف نحمي لبنان؟ ما بعرف كيف؟ يعني، خلينا نتعد.

ش.م: يعني ما فهمت، شو عنصر الحماية إذا؟

م.س: خيلنا نشوف شو عناصر حماية وطننا في درء كل الأخطار، منتفق انا وياك إنو إسرائيل خطر، خيلنا نشوف كمانا بالتعاطي مع الخطر يلي هو الخطر المركزي بالمنطقة، كيف يمكن أن يجمي...

م.غ: يعني عم يعتقد الاستاذ ميشال سماحة بتعرف نظريته انو حزب الله هو هذه القوة الرادعة أمام الأخطار المحدقة بنا من إسرائيل.

ش.م: نعم.

م.غ: نعم، تفضل.

ش.م: O.K. أنه الحماية العسكرية اللي بيتتمتع فيها لبنان هي القوة الرادعة لحزب الله!؟

م.س: نعم، قد تكون إيه، قد تكون لا.

ش.م: هلق.

م.س: قد تكون أوسع بس بدك حوار داخلي.

ش.م: بس أنا بدّي إتقدم شوي بهالموضوع إذا بتسمحوا.

م.غ: تفضل

ش.م: اليوم في عنّا مشكلة اسمها القرار 1559. هلق منقدر نعيّب على القرار وأنا بقلك، أنا دأبت جاهداً قبل صدور القرار، أن يجذف منه العنصر المتعلق بحزب الله، لأنه كنت شايفه موضوع شرح كبير بالمجتمع اللبناني نحنا بغنى عنه. ما نجحنا O.K، هلق كيف صارت هاي، أحسن ما يصير في تأويلات، وهاي القرار بمجلس الأمن يصدر فيها قبل القرار الأخير Drafts مختلفة ومنها الموجود على وسائل الإعلام. وهالموضوع، بالتحديد بتذكر كنت مع السيد صدر الدين الصدر بأوستراليا، وطبعاً متابع بشكل تقريبا ساعاتي ماذا يحصل في لبنان في الأسبوع الذي سبق التمديد للرئيس لحد وشفته هالنقطة وجربت اتخلى عنها لأنه شفت فيها شرح كبير، وهالشخ الكبير بالفعل ادى الى هذا التناقض القطيع في الساحة اللبنانية الذي رأيناه في الشارع بـ 8 آذار و 14 آذار. طيب. المشكلة اليوم انه هالقرار صادر، ومن ناحية القانون الدولي حتى وإذا أنا ما بحبو للقرار، الشرعية الدولية مرتبطة بهذا القرار وعمل لارسن وغيره مضمونه يكون شاء أم أبى لارسن أو أيّا كان، يكون ضمن هذا القرار. هلق شو في الـ 1559؟

الـ 1559 فيه ثلاثة عناصر: في عنصر مهمّ وهيدا أهم عنصر أنا برأيي هو العنصر المتعلق برئاسة الجمهورية. يقول القرار في مقدمته انه لازم الانتخابات الرئاسية تتمّ بلبنان، بتذكر القرار كان بـ 2 أيلول...

م.غ: نعم .

ش.م: ... تتمّ بلبنان، من دون تدخل أجنبي أو تدخل قصري أو حتّى تأثير (Influence). O.K. النقطة الأولى أعيدت بالفقرة الرابعة من القرار 1559. وفي الموضوع المتعلق بجلاء القوّات الأجنبية جميعها، يعني وقتها طبعاً القوّات السورية، وفسّرت في أول تقرير لارسن بانها تشمل أيضاً المخابرات. وفي الموضوع الثالث، يلي هو حلّ الميليشيات منها طبعاً الفلسطينية واللبنانية بمعنى سلاح حزب الله. طيب منرجع على موضوع الرئاسة بعدين، وأنا برأيي هيدا أهم موضوع، بس منرجعه بعدين.

م.غ: موضوع الرئاسة منرجعه من بعد البريك.

ش.م: نعم.

م.غ: نعم ياريت بتختصر لي هالنقطة.

ش.م: نعم. بالنسبة لموضوع سلاح حزب الله، عنّا مشكلة هلق. كيف منحلّ هالمشكلة؟ عندي تصوّر لحلّ هالمشكلة. بس ما يكون برفض القرار 1559 لأنه ما بينفع.

م.غ: شو هوي هالتصوّر؟

ش.م: قانوناً ما بينفع أنا قوم وقول أنا ضدّ القرار 1559. بدّي حكومة لبنانية متهاسكة تروح على مجلس الأمن وتقول هيدا القرار أمّا لازم يتغيّر وأمّا لازم يتطبّق بهالشكل. هيدا الحل الوحيد. هلق كيف بيطبّق، منرجع على موضوع كان كمان بالحلقة معك أستاذ مرسال، في مشكلة أساسية مرتبطة بسلاح حزب الله، هوي ما سمّاه لارسن بعد حديثنا على الحلقة معكم بالمقولة الأساسية في تركيبة كل دولة وهي *The state monopoly of violence* أي الاستئثار الحصري للعنف من قبل الدولة. وحدها الدولة تتمتع بحق العنف. يعني لما بدنّ يوقفوا شخص ما بتقدر الميليشيا تجي تقول أنا بوقف الشخص. إذا هرب الشخص ما في غير الدولة بتقدر توقفه.

م.س: باستثناء إسرائيل.

ش.م: هون في وضع شاذ لحزب الله.

م.س: بس، بس، بس، بس خليني...

ش.م: وهالوضع لازم نحله...

م.س: باستثناء المستوطنين بإسرائيل.

ش.م: شو هيدا.

م.س: باستثناء المستوطنين في إسرائيل، عندن حق بكسره الـ *Monopoly of the state*.

Monopoly الدولة.

ش.م: أبداً.

م.س: ولو، ولو!

م.غ: لا. هوي عم بقول مش بقانون الدولة، هوي عم بقول عملياً هيك عم بيصير.

م.س: هيك عم بيصير.

م.غ: دكتور ملاط.

ش.م: هلق الاستاذ ميشال بدو يقنعني انه في تفاوت بالشرعية الدولية بين ما يطال إسرائيل

ويطالنا نحن العرب، ما بدو يقنعني، أنا مقتنع قبله.

م.س: إيه *d'accord* مش عم...

م.غ: عظيم. اذاً عم تقول في وضع شاذ عم بيشتغل فيه، عم بيكون في حزب الله كنت عم

بتقول هيك.

ش.م: وعندي تصوّر هلق. تصوّري هو التالي، وهيدا تصوّر عرضته على الأصدقاء بما

يسمى المعارضة، وهيدي مناسبة كمان لطرحة مثل ما طرحنا آنذاك على حلقتك موضوع

ضرورة إشترك، كسرنا الـ *Tabou* معك أستاذ مرسال، إنه ضرورة اشترك حزب الله في

الحكومة اللبنانية وهايّ صارت.

م.غ: نعم

ش.م: أنّها اشترك حزب الله في الحكومة اللبنانية من دون إطار لإعادة الطبيعة الأساسية لاستتار الدولة الحصري للعنف، هيدي هي المشكلة اليوم يلى عم نواجهها، وبرأىي منقّدّر نحلّها. وحتّى السيد حسن طرح بعض الأفكار، ولا بد أنّه تتقدّم، إنّما لا يمكن أن يتقدّم هذا الموضوع بالحكومة الحاليّة، وبالثقة المفقودة لرئاسة الجمهورية. منرجع للـ 1559

م.غ: بريك إعلاني، بعد البريك الإعلاني أصل الى المحور الأخير، يكون معنا 12 دقيقة من الوقت المتبقي مع نيويورك، المرشّح الرئاسي شبلي ملاط والإستاد ميشال سماحة، بدنا نحكي بموضوع رئاسة الجمهورية للمرحلة المقبلة.

[Break]

م.غ: أصل الى المحور الأخير في كلام الناس مع الاستاذ ميشال سماحة والدكتور شبلي الملاط من نيويورك. معنا حوالي 12 دقيقة فقط في هذا المحور.

دكتور ملاط حضرتك مبارحة تحت عنوان «الرئاسة اللبنانية عند المفترق، التنافس خيارنا الحضاري»، كتبت بالنهار حول موضوع رئاسة الجمهورية. واضح إنك ترشّحت لهذه الرئاسة. اللافت أيضاً إنك من الأشخاص الذين يدعون الى انتخاب رئيس جمهورية، مش بالضرورة من المواردنة، يعني مسيحي مش ضروري يكون ماروني. أول شي ليش اعتبرت الرئيس التوافقي مستحيل بالحالة الراهنة، ولماذا اعتبرت انه لا يمكن فصل آلية تغيير الرئيس عن شخص الرئيس الخلف؟

ش.م: الموضوع التوافقي موضوع دقيق، انا برأىي الحالة المارونية الحالية اليوم لا تطلّ بنا بشخص توافقي، في تضارب كبير بين الأشخاص، ما في إتفاق. من شان هيك عدت الحديث عن لو ريمون اده الله يرحموا موجود، ما كان حدّاً تأخر تقول إنّهُ هوّي الشخص يلى يبائه بشجاعته يستحق هوي الرئاسة. اليوم، ما عنّا بالطاقم الماروني شخص بمواصفات الرئيس التوافقي، هيدي حالة. بس بيسوا يختلف الشخص وفي ناس يعتبروا حالن هنّ توافقيين، بس مش شايفها أنا اليوم.

م.غ: نعم.

ش.م: هلق إذا شخص ثاني من غير الموضوع الماروني، خليني كون كثير واضح بهالقضيّة أستاذ مرسل إذا بتسمح، أنا برأىي اليوم في شخصين ممكن يصير في توافق عليهم من مجمع

اللبنانيين. شخص غير ماروني اسمه غسان تويني، عنده صفة رئيس دولة، عنده صفة رجل دولة. رجل دولة يعني ما مهمّة المنصب، المنصب بحاجة إله. للأسف غسان تويني منه ماروني شو منعمل؟ عنّا خيارين أو منساها تماماً أو منقول معلشيّ خرينا اليوم بلحظة ثورية تتقدّم ونقول يلاً هيدا الرجل بيشدّ إله المجتمع اللبناني. في ناس بيختلفه معي بهالموضوع طبعاً. الموضوع الثاني وهيدا موضوع دقيق أكثر كمان، هوي انا برأبي وهي ممكن ندرسها، أنا برأبي البطريك الماروني شخص بيقدّر اليوم يتحمّل والمسؤولية وعودة الى التاريخ، أنا بتذكر اّو والدي وجدي الملاط سنة 76 طرح هالموضوع على كمال جنبلاط، وكمال جنبلاط وافق لو يومتها البطريك الماروني إجا بمرحلة *Provisoire* يعني...

م.غ: انتقالية.

ش.م: انتقالية. اّو يجمع شوي هالشمل. البطريك بيقدّر، عندي مشكلة، أنا حكيت مع البطريك السنة الماضية بالموضوع، المشكلة اللي عندنا وهيّ الفاتيكان، الفاتيكان بترفض انه الأساقفة يتحملوا دور سياسي، وهيدي ظاهرها بيمنع بطريركنا اّو يكون رجل توافقي، إنا...

م.غ: بس هل البطريك وافق دكتور شبلي؟

ش.م: في حال عدم وجود هذا التوافق منضّلنا بالأزمة؟ خرينا نعمل آية وهالآية تنافسية، خرينا يتفضلوا المواردنة ويقولوا شو برنامجن، وليش هنيّ متأهلين أكثر من غيرن. وهيدا حديثي وعمّ بتقدّم بالمثل وقول: يلا خرينا نخوض هالمعركة الرئاسية هي معركة مشرّفة، معركة مهمّة منخوضها مثل ما عم خوضها اليوم عن طريق مرسال غانم، عم خوضها على الملاء اللبناني بشكل مفتوح مع برنامج وسيرة.

م.غ: طيب قبل ما أسألك عالبرنامج والسيرة وإسمع تعليق ورأي الاستاذ ميشال سماحة لموضوع رئاسة الجمهورية، أول شي: هل تعتقد أن المسألة حتميّة، يعني صار موضوع تغيير رئيس الجمهورية الحالي العماد أميل لحود حتمي؟ تنين: هل إعلان برنامج أو الترشح على أسباب البرنامج هو مسألة ينصّ عليها الدستور؟ اّو ماذا يملك رئيس الجمهورية حتّى يطرح برنامجاً، دكتور ملاط؟

ش.م: طيب موضوعين: الموضوع الأسهل هو انه عنّا دستور غريب الشكل عادة اللي

بينزل على الرئاسة بدو عدد من التوقيعات بدو عدد من بدو، بدو، بدو يطرح المال. هلق لما الواحد بيترشح على النيابة بدو يحط ما بعرف 10 ملايين؟ هيدي مش موجودة بدستورنا لأسباب غريبة الشكل ما في حاجة تاريخياً نعود اليها. اذا اليوم الوضع المطروح الوحيد هو أنه بدو يتقدم الواحد يقول انو انا نازل على الرئاسة وهول طروحاتي ويستفيد من حرية الإعلام ومن المكانة يلي عندنا الإعلام حتى يصير في جو عام يقول ولا هيدا الشخص أحسن من غيره.

بالنسبة للموضوع الأول يلي طرحتة، يلي هو موضوع الرئيس لحود، أنا برأيي اليوم، تقدمت الأمور كثيراً في هذا الموضوع لسبب بسيط: ان شرعية الرئيس لحود اليوم شرعية غائبة تماماً، ليس سياسياً فقط إنما قانونياً. اليوم رجعنا للـ 1559، ما لازم يكون في تدخل أجنبي، ولا حتى Influence ولا حتى تأثير أجنبي.

اليوم حتى تقرير ميليس، بتقرير ميليس، الوزير الشرع يقول: نحننا عملنا هالاجتماع بالفعل بـ 26 آب ونحننا رأينا انو إعادة اميل لحود الى الرئاسة أو تمديده هي لمصلحة الوضع العربي أو الوضع العام.

اذا اليوم عنّا شي واضح حتى القيادة السورية بتعترف فيه، انو في تأثير، وأنا برأيي هالتأثير كان قسري، لأنو أنا أو من بالتهديد يلي وصل للرئيس الحريري هالاجتماع الحزين بـ 26 آب.

اذا اليوم اميل لحود عندو فقدان تام للشرعية اللبنانية، لأن دستورياً وين مبدأنا الأساسي بالعالم العربي انه الرئيس بيتغير كل 6 سنين؟ صرنا مثل باقي العالم العربي ديكتاتورية، لما يجي الرئيس ويغير الدستور يقول: أنا بدّي ضلني هلق في شوائب كثيرة، عملها الهراوي، وعملوها غيره. بس هيده ما بيكفي حتى يبرر هالوضع القسري الفظيع يلي فرض اميل لحود وجرّ علينا الولايات، وكنا معك بالحلقات...

م.غ: لما نصحتة.

ش.م: عم تبه قبل بـ 6 أشهر.

م.غ: صحيح.

ش.م: انو اذا فرضوا علينا تمديد الرئيس لحود رح يصير في كارثة للبلد. مش حرام الرئيس الحريري ضيعناه هيك، والأصدقاء سمير وجورج حاوي وغازي بو كروم، وكلها هيدي

سببها التمديد القسري للرئيس . *Bon*، هلقت آلياً كيف تنتقل؟ أنا مع البعض، مع البطريك الماروني، في آلية دستورية سهلة كثير.

م.غ: شو هي؟

ش.م: اليوم الإنتفاء القانوني لإميل لحود ثابت دولياً وداخلياً. خلي يجتمع المجلس ويختب رئيس. أنا لما أقدم على ترشيحي، أود أن يترشح غيري، وأن ندخل في الحلبة بغض النظر عما يقوله الرئيس لحود، لأنه غير قادر على منع المجلس النيابي من الاجتماع وانتخاب خلف له بآلية تنافسية واضحة نبدأ بها اليوم إنشاء الله على هذه الحلقة.

م.غ: بدي، لأنه بدي اختم معك دكتور ملاط، بدي 3 عناوين تطل فيهن أنت للبنانيين تطل على أساسهم أنا مرشح لرئاسة الجمهورية، 3 عناوين.

ش.م: 3 عناوين. أنا إنشاء الله من هلق ليومين، طرح مفصل أكثر للبرنامج.

موضوع ثاني، طرح للآلية التنافسية بتفصيل أكثر، كيف ممكن الواحد يخوض معركة ويكون فيها شفافية، ما دور المال، كيف يمكن كبح دور المال.

وثالثاً، وهو الأهم، سأطرح في الأيام المقبلة ما هو تصوّر للحكومة الجديدة. معقول نعمل اليوم رئاسة جمهورية وما نقول شو هي الحكومة؟ الأفضل يلي حابين انو تشارك فيها الدولة في إعادة بناء مستقبلها.

م.غ: معالي الوزير سماحة.

م.س: قبل ما يروح، يعني عندي تعليقات بس عندي سؤال يعني الآلية يلي...

ش.م: تفضل.

م.س: مطروحة والحكومة دكتور ملاط، منافية لنصّ الدستور ومضمون وثيقة الوفاق الوطني بلبنان، لأنه رئيس الجمهورية ممكن يكون عنده برنامج يتقدم في للناس.

ش.م: طبعاً.

م.س: وممكن ينتخب ولكن...

ش.م: طبعاً.

م.س: برنامجها لا يلزم الحكومات ولا يلزم مجلس النواب...

ش.م: مطبوط.

م.س: مجلس النواب سلطة...

ش.م: ما هيدا يللي كنت عم قوله

م.س: مستقلة للتشريع...

ش.م: مطبوط

م.س: والحكومة تجتمع معه وبدونه، والحكومة هي السلطة الإجرائية، هي اللي بتحطّ برنامجها بتوافق ما بين أعضائها، وبالتالي نحننا منّا بنظام رئاسي، يعني ممكن يطلّ الرئيس أو المرشّح للرئاسة بشو أفكاره، شو رؤيته ولكن هذا لا يلزم أحد إذا عنده برنامج وانتخب.

ش.م: طبعاً.

م.س: لا يلزم أحد بتبني برنامجي وحتى لا، ما يقدر يقول انا جايي على أساس هذا البرنامج، بدّي اشتغل عليه.

ش.م: ليه؟

م.س: هيدا من حيث...

ش.م: لا مطبوط، ما يلزم حداً، هيدي طبيعة الديمقراطية، هلق النائب لما بينزل عن الانتخابات بقدم برنامج، بس ما في شي قانونياً يلزمه إنه يطبق برنامجي.

م.س: صحيح، صحيح.

ش.م: أصلاً، يبجي برنامج، بعدين في تفاعلات سياسية، في أولويات بتتغير، هاي طبيعي. بس شو بيمنع أنو يقدم برنامج، الحضارة أن يتقدم ببرنامج، حاج بقي نحكي...

م.س: لا، لا، ما عم قول ما يتقدم...

م.س: على أمور عامة...

م.س: أنا ما عم قول ما يتقدم ببرنامج...

ش.م: طيب

م.س: انا ما عم بقول بس...

ش.م: ما فيكن، طبعاً ما فيكن...

م.س: انا عم بحدد شي، لأنو انت بالجزء الثالث قلت، ما هو تصوّري للحكومة الجديدة.

ش.م: إيه

م.س: يمكن يكون عندك تصوّر للحكومة الجديدة...

ش.م: طبعاً أكيد

م.س: والواقع في المجلس النيابي يفرز حكومة من نوع آخر تماماً.

م.غ: طيب أستاذ...

ش.م: أكيد.

م.غ: أستاذ ميشال شو تصوّراتك؟ يعني بضوء كلام الأستاذ شبلي ملاط، وهيدا كلام جريء جداً ومن هنيئه عليه، أول شي مقارنة الموضوع، فتح الموضوع، فتح النقاش حول هذه المسألة، طرح الآلية.

م.س: أيه، ليك أنا...

م.غ: ويمكن البعض يفسّروا انطلاقة شبلي الملاط بترشحه ولكن فتح الباب... أول شي: ما هي حتمية هذا الموضوع؟ ما هو دور بكركي؟ من هي الأغلبية التي ستختار إذا مش ميشال عون رئيس جمهورية؟ هل حداً غيره؟ هل نحنا إذا بدو يفلّ جنرال ممكن يجي جنرال؟ هل جنرال يقطع الطريق على الجنرال؟ كل ما يثار حول موضوع رئاسة الجمهورية، كيف تقرأه ميشال سماحة؟

م.س: أولاً من حيث المبدأ، انا محكوم.

م.غ: بشو؟

م.س: بالدستور، بالوفاق الوطني.

م.غ: عظيم. يلي قاله مجلس المطارنة الموارنة مبارحة.

م.س: ومحكوم بالتنين، مش بوحدي ممن.

م.غ: انت كيف قرئت تقرير مجلس المطارنة، فتح الملف أو إقفاله.

م.س: عم بقولوا للي بدو يفوت على هذا الملف، بفوت من هذا الباب.

م.غ: للي حكي عنه شبلي الملاط؟

م.س: عم بيجتهد بطريقة تنفيذ الملف دكتور شبلي...

م.غ: إيه

م.س: ولكن، ولكن، موقف مجلس المطارنة مبارح كان موقف العودة الى الأصول، أي العودة الى النصّ الدستوري. في كلّ هذا النقاش من جهة، ومن جهة ثانية الوفاق لنخرج من التشرذم والتشققات.

م.غ: يعني روحية الدستور هيّ الوفاق؟

م.س: الوفاق.

م.غ: ولكن هل في آلية؟

م.س: ونص الدستور.

م.غ: هل في آلية؟ ولكن هل في آلية في الدستور؟ حكي شبلي الملاط عن شغلة.

م.س: ما في آلية، ما في آلية.

م.غ: الأ الخيانة العظيمة.

م.س: ما في آلية، ما في آلية، في آليات معيّنة بالدستور بدك ترجعلها وتحترمها، هاي وحدة.

تنين، ليك، انا من الناس يللي وقفوا سنة 95 ضد التمديد...

م.غ: صحيح إيه.

م.س: بالرغم انو قبل بكمّ يوم بحلقة معك انت تحدّثتني شو رح يكون موقعي، وقلت

لا.

م.غ: صحيح.

م.س: بس أنا بدّي اتوقف عند محطّتين.

م.غ: نعم

م.س: ليش بال 95 ما انعملت مظاهرة دولية لعدم احترام الدستور والمواقفة على التمديد للرئيس الهراوي؟ مش لأنه في توافق داخلي على ذلك.

م.غ: نعم.

م.س: لأنه كنا بعزّ عملية السلام وبعد لم يغتال راين، الذي اغتيل، التمديد حصل بتشرين الأول، راين يا بأخر تشرين الثاني يا بمطلع كانون الأول، وبدأ تراجع عملية السلام.

م.غ: نعم.

م.س: كان مطلوب الاستقرار، كان مطلوب Keep cycling بالمفاوضات بال Process، انعمل هذا التمديد بسنة ال 2004، تغيّر الجوّ الدولي تماماً وصارت الأولوية هي أولويات إسرائيل وما في مفاوضات، في حصارات، في، في، وحتى بعد تحرير الجنوب اللبناني من قبل حزب الله وحسن إدارة الدولة وحزب الله لما بعد، لفترة ما بعد التحرير في الجنوب، صار حزب الله هو المطلوب، ومطلوب الامتداد السوري و، و، وكل هذه الأمور.

م.غ: نعم.

م.س: أسبابهم غير أسبابنا، بتقلّي ولا أنا بقول في رجال بلبنان وأنا ضدّ تعديلات الدستور. أنا بقول في رجال بلبنان وهؤلاء الرجال بلبنان قادر يفرز من بين الموارنة منهم ما دمنا في هذا النظام، ماروني يكون رئيس جامع للجمهورية، لأنه حسب الدستور رئيس الجمهورية هو حكيم الجمهورية، هو حكيم الجمهورية مش طرف في الجمهورية هوي مش...

م.غ: هل لا يزال الرئيس لحد هيك ليوم؟

م.س: من الصعب اعطائه هذا الوصف.

م.غ: طيب. شبلي الملاط بعد في لحظات معك قبل ما ينقطع الارسال مع نيويورك، واختم الحلقة مع الاستاذ ميشال ساحة. عندك شي كلام بعد تقوله بموضوع رئاسة الجمهورية قبل ما نختم على أمل لقاء آخر معك في بيروت مطوّل؟

ش.م: موضوع جدّي ترشيحي للرئاسة وموضوع جدّي استشرافي من صفحات النهار، من مبارح أصلا بدأت الاتصالات بشكل مؤثّر حقيقة من طوكيو الى نيويورك بالنسبة لهذا

الموضوع، فتح باب آمال للبنانيين واللبنانيات. وهيدا حديث، صار حديث حملة انتخابية. أنا بشكرك أستاذ مرسال غانم وهيدي مش صدفة انه إنت استقبلتنا للإطالة على اللبنانيين بمستقبل، نحنا بخدمتهم فيه، للبنان أفضل.

م.غ: شكراً للإلك.

م.س: دكتور شبلي، دكتور شبلي، أنا اولاً وبدي حبي جراتك وبدي حبي جراتك بالشيء بالشيئين: بإقدامك على هذه الخطوة، وجراتك بالآراء الخارجة عن الواقع ويللي أنا بسميها طوباوية في مقاربة الأمور، وبدي حبيك على تكثيف عقلك وفكرك في ما صدر في جريدة النهار بتوقيعك مبارح حول هذا الموضوع وهذا الترشيح. بحبيك عليه، وأفتخر أن يكون في وطني ناس من هذا النوع.

م.غ: شكراً للإلك شبلي ملاط، شكراً لمداخلتك معنا أهلاً وسهلاً فيك، على أمل لقاء مطول في بيروت تعرض من خلاله برنامجك الرئاسي. كنت معنا مباشرة من نيويورك، ميشال سماحة آخر لحظات معك.

إنطلاقاً من المعطيات، على شو داخلين اللبنانيين بالمرحلة المقبلة؟ على فتح ملف رئاسة الجمهورية؟ على حوار بالنسبة لموضوع الـ1559؟ أم على Statu quo بالوضع الحالية؟

م.س: لمن حكي دكتور شبلي من شوي عن العميد ريمون إده، رنّ بذهني الحديث عن القامات.

م.غ: صحيح.

م.س: بعد غياب الرئيس الحريري، قلت القامات. في قامة حزب الله، في قامة عند وليد جنبلاط، بدنا أو ما بدنا، بدنا نعترف بالوقائع، في قامة البطريرك الماروني، في عائدين إلى الحياة السياسية ويحييهم، دكتور سمير جعجع الذي حرم هو وحرم لبنان، وأرجو أن يكون هذا الحرمان يلي هو حرمان حقيقي، ولكن نشكر الله على قيد الحياة وقادر أن يكون قد استفاد إيجابياً من هذا الحرمان القاسي ليفوت على الحياة السياسية عن جديد بالكلام بوقائع الكلام يلي عم بيقوله حول الانفتاح والربط مع الآخرين. وفي العماد ميشال عون...

م.غ: نعم.

م.س: الذي يعني أثبت قدرة تمثيلية في الانتخابات النيابية واثبت قدرة ثقة من الذين

صوّتوا ويتمتعّ بالنزاهة يلبي فيها تكون نزاهة مسائلة عن الحاضر والماضي في كلّ الميادين، دون أن تكون هذه المسألة مسائلة مسيئة، إنما مسائلة لإخراج الشياطين، ولو لنعرف شو صار فينا بالـ15 وبالـ30 سنة الماضية، لأن نحن ما عملنا القراءة...

م.غ: صحيح.

م.س: الذاتية الضرورية. ما دام ما عملنا القراءة الذاتية، شو مرّ علينا؟ وليش وصلنا لهون؟ وين أخطائنا؟ لأنّ ما في حداً ما أخطأ...

م.غ: صحيح.

م.س: ونعترف بأخطائنا لبعضنا لما نرّجّعها، مش لنبني متاريس عن جديد بين بعضنا، إنما لنحمي بلدنا. برأيي نحنا رايحين، بس اسمع وشوف، نحنا رايحين، مستكملين الذهاب الى الفوضى.

م.غ: فوضى في الداخل أيضاً؟

م.س: فوضى في الداخل، فوضى سياسية في الداخل. وقد نكون ذاهبين الى فوضى في المنطقة. وبقول أن الموضوع، أن المنطقة لا بدّ يضلّ يؤثر علينا، وما ندّعي، نحنا في هذا الموضوع أدوات، مش أصحاب قرار. موضوع اسرائيل ومصلحة اسرائيل بالـ50 سنة يّلي جايي ومشاكل اسرائيل وما ستصدّره من مشاكل. نحن، سوريا، العراق، الله يحمي الاردن، الله يحمي الخليج، والسعودية، والمفتاح الكبير واللغم الكبير في هذه المنطقة سيكون إيران.

م.غ: صحيح.

م.س: بالتالي انا ما عندي، أنا ما شايف صورة بهيّة، وأنا بقول الاستقلال يؤخذ بالممارسة والسيادة. تؤخذ بالممارسة اليوم، مع احترامى للجميع، هذا الاحتضان الكبير، والانتقال من حضن لحضن من اللبنانيين، لا بعد ما انتقلنا للسيادة والاستقلال، أنا سيّد ومستقلّ إذا كنت أنا بتصرّف.

م.غ: بشكل جيّد.

م.س: بالأول سيّد ومستقل. ولأتصرّف بشكل سيّد ومستقل، بدي كون شفاف في كل المواضيع، ما بدي يكون عندي عيوب في حياتي السياسيّة والشخصيّة، الماليّة والعامة لأقدر

إذا سفير عنده شي بده يقلي اياه، ما كون عاوزه لشي، قلّه هاي بتصير لمصلحة وطني وهاي ما بتصير لمصلحة وطني.

م.غ: الى ذلك بعد، كم سنة ضوئية؟

م.س: لا، إذا كان الى ذلك، شو عم منقول للشباب، الشباب يلي تناقشوا عندك بهذه الحدّة الأسبوع الماضي، ويللي إنت واعد بأنن يكملوا ولازم يكملوا.

م.غ: صحيح.

م.س: طيب يعني شو عم نقدّمين، أي طاقم سياسي عم نقدّمين، أي مرشّحين ونوعية المرشّحين، ونوعية المرشّحين لرئاسة الجمهورية أو للمجلس النيابي أو للمحكومات عم نقدّمين. يعني أنا برأيي حامل صليب كبير فؤاد السنيورة بهذه الفترة، ما نحمل البلد أكثر وما نحملو أكثر.

م.غ: صحيح، على كل حال، تحية للرئيس السنيورة.

م.س: قبل ما أخلص، بدّي قول، بدّي هنيّ المسلمين في هذا العيد الذي هو عيد فطر مشوب بدماء الشهداء في مقدمتهم خسارتنا الكبيرة بالشهيد الرئيس رفيق الحريري.

م.غ: يلي كان عيد ميلاده وعيد ميلادك سوا.

م.س: يلي عيد ميلاده معي، معي، عيد جميع القديسين. الله في هذه الأعياد، نحن لمن منروح لأنو تاني يوم بيكون عنّا تذكّار الموتى بعد جميع القديسين لبسمة جراحنا في هذا العيد، لبسمة جراحهن في هذا العيد، بدّي أتوجه من عندك لميّي، ميّي العزيزة الحبيبة، كأن حامله صليب ورح تحمل صليب كبير بجسمها، بالأمها، بالأم، وبأمال عائلتها، ويعني أنا مش مستعجل ترجع، بهمنيّ ترجع بس بهمنيّ ترجع سليمة، بهمنيّ ترجع بصحة جيّدة.

م.غ: على كل حال هيّ بتقول Je reviens، متأمل إنها ترجع.

م.س: وبالآخر، من هذه الشاشة بدّي قول، الله يحميك، أهلاً وسهلاً فيك للدكتور سمير جعجع.

م.غ: طبعاً، كأن نحنا منضمّ صوتنا لالك بهذا الدعاء بنهاية هذه الحلقة. شكراً إلك استاذ ميشال سماحة على هذه الإطلالة الليلة، يعني نحنا بدنا نعتذر ولكن يمكن ما قدرنا نعمل

إعلان قبل بوقت نظراً يمكن لدواعي فرص الموظفين بالـ L.B.C بالنسبة للـ Promotion ما قدرنا حضرنا قبل بوقت لأنها...

م.س: لأنها تقرر مبارح عشية.

م.غ: صحيح، بقى في أي حال، نحننا منشكر معالي الاستاذ ميشال سماحة. بدّي إشكر شبلي الملاط. بدّي قول فطر سعيد لجميع اللبنانيين في لبنان والعالم أيضاً، لجميع مشاهدنا. بدّي اشكر من جديد مالك مكتبي ورننا نعمة يللي ترجمتلنا حديث السيد جهري. حكّي قبل شوي الأستاذ ميشال سماحة عن موضوع الشباب، مثل ما قلت كل الي إتصلوا زملاء، كتّاب، حللوا وكتبوا عن حلقة كلام الشباب الخميس الماضي. أيضاً زملائنا من الـ C.N.N. أيضاً الأستاذ حكمت أبو زيد، بسام الشيخ، جهاد باسيل، زهير هواري، سحر مندور، شارل نصرالله. شكراً على كل الي كتبه من نقد بناء حلقة الشباب. أشير الى ان إجتماعات تحضيرية يبدأها البروفسور أو بدأها البروفسور باسكال موانان مع خلية عمل يللي تكوّنت لهذه الغاية من الشباب بحلقة الأسبوع الماضي سنطلعكم على تفاصيلها بحينه.

أيضاً بدّي إشكر بنهاية هالحلقة لجنة الإدارة والعمل، النائب بهيج طّبارة، النائب وليد عيدو، على الشّي يللي عملوه بالنسبة للتعديلات في أصول المحاكمات الجزائية طبقاً وإستتباعاً لما وعدا به في كلام سجين إنطلاقاً من قضية يوسف شعبان.

شكراً لكل المشاهدين الي تابعوني بهالليلة، شكر لكل الفريق التقني. تصبحوا على خير.

70. الرئاسة اللبنانية عند المفترق: خيارنا الحضاري⁽¹⁰⁷⁾

جاء الجزء الصداق في تقرير ميليس عن مهاتفة أجزاها مع رئيس الجمهورية أحد المشبوهين دقائق قبل مقتل رفيق الحريري ليضيف أسئلة مقلقة عن تورط اميل لحود الجنائي بعدما اتضحت مسؤوليته السياسية في التردّي الأمني المتواصل منذ تمديده القصري لولايته بضغط شديد من القيادة السورية. وبات واضحاً مسلسل التمديد من نقد خارق للسيادة اللبنانية، ولبدأ تداول السلطة الذي يتميز به لبنان في المنطقة العربية وللشريعة الدولية في بندين أساسيين من القرار 1559 لجهة سلامة الإنتخابات الرئاسية من شوائب أبرزها رسمياً في ما بعد تقرير فيتزجرالد وثبتها بتفصيل مخرج تقرير ميليس. وفي هذا الخرق ما ينتظر أن يعيد شجبه تقرير تيري رود لارسن هذا الأسبوع، وكان قد سبق أن رفع موضوعه الى الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الماضي، فاعتنقه كوفي أنان بشجبه «تمديد الولاية الرئاسية بخلاف المنطق الدستوري» كما جاء آنذاك إشارةً جليةً في أول تقرير عن قرار 1559.

وفي حثيث المرحلة البالغة الدقة، لا يمكن فصل آلية تغيير الرئيس عن شخص الرئيس الخلف، فلا بد من رسم الطريق الأفضل لجعل العملية ترقى الى المفصل التاريخي الذي وصلت اليه الديمقراطية اللبنانية. فإما رئيس توافقي يشترك في الإلتفاف حوله جل اللبنانيين، وإما عملية تنافسية بحسب ضوابط غير التي عهدناها في ظل السيطرة السورية، بما يسمح للبنانيين في جوٍ من الحرية أن يساعدوا على تقديم طالب رئاسة على آخر في الحلبة البرلمانية بعدما تتحمل

(107) مقال نشر في جريدة النهار في 2005/11/2 أعلن فيه شبلي ملاط ترشيحه لرئاسة الجمهورية. هنا النص الأصلي.

وسائل الإعلام دورها الرائد في عرض المرشحين الى الملأ في سجال مفتوح وحضاري. ولأن الرئيس التوافقي في الحالة الراهنة مستحيل لما يمثل الطاقم الماروني من تجاذبات عميقة في غياب شخصية تاريخية يمثلها وحده، لو كان تاريخ لبنان أرحم، العميد ريمون اده، - هذا إذا اقتصر الحديث على رئاسة مارونية، والأمر غير محسوم في الدستور، ولأن الرئيس التوافقي غير موجود مارونياً.

هنا لحظة فريدة، هي لحظة ثورية نادرة متاحة للبنانيين لكسر الجمود الطائفي الذي يعطل الإنفتاح الديمقراطي المنشود في المدّ الشعبي الواسع طلباً للتغيير، وهي لحظة تطلق الأذهان من عقالها في اتجاه حضارات ديمقراطيات أرقى. وكان قد سبق أن شجعنا بعض الشخصيات المسيحية غير المارونية على خوض المعركة الرئاسية سنة 1998 لتحرير النظام من جمود لا يضعه الدستور. ولأن بلادنا على المشرق نعيد إلقاءنا بدلونا بشكل أكثر تحديداً، وعندنا أن رئيساً توافقياً وطنياً ممكن اليوم فقط في شخص الأستاذ غسان تويني، وهو السياسي الوحيد في لبنان كما في العالم العربي يجدر إضفاء صفات رجل الدولة عليه، وسمات رجل الدولة أن المنصب بحاجة اليه، وهو لا يحتاج الى المنصب.

ولئن صار البحث جدياً عن رئيس توافقي في جوّ الثورة الديمقراطية المترفعة عن العنف، والتي لا تزال نعيشها أثراً تاريخياً لتداعيات مقتل الرئيس الحريري ورفاقه، ومصراع المسلمين وتشويههم من غازي بو كروم الى مي شدياق، كان لا بدّ من تسطير الإمكانيّة التوافقية محطة فريدة لنقله نوعية في مجتمعنا الطامح الى توسيع مبدأ المساواة فالمواطنة ورسم مستقبل لبناني من نوع آخر.

أما الطريق البديل، وهو لرئاسة مارونية تنافسية، بدأ طرحه في مقالة شجاعة للصديق جهاد الزين أيّدت منحاه في تعقيب عليها وفي برنامج كلام الناس شهراً قبل موعد التداول الدستوري، لكن المعارضة للتمديد بقيت مرتبطة بكواليس السياسة حتى ذلك اللقاء المشؤوم في 26 آب 2004 بين الرئيسين الحريري والأسد، وهو الآن نصب المساءلة الدولية. وخلافاً لما عهدناه في العقود الثلاثة الماضية، لا بد اليوم من التقدم بطرح جديد يجعل المنافسة على الرئاسة بحجم التطلع التاريخي الى رئيس يأتي الى الحكم مرفوع الجبين، يتكل على حملة وطنية وليس على الإتصالات القائمة في السفارات وفي العواصم الأجنبية، من طهران الى واشنطن.

وإذا شئنا تحطّي الأزمة الراهنة، وبعضها ناتج من تضايف الطاقات العديدة في الوسط

الماروني بشخصيات لها تاريخها قدراً وقيمةً، يجدر بكل من يرغب المسؤولية الكبيرة أن يطرحها علناً وأن يدافع عن معناها له، وعن كيفية إستيضاحه ضماها، وعن كفاءته لاستلامها، وعن تميز مشروعاته عن غيره في حقل السيرة والأفكار والبرامج التي يتقدم بها أمام أهل البلد رغبة بتحمل وزرها.

وطالما أن اللحظة مفصلية، فلا بأس من تقدمنا أيضاً هذه الحلقة الحضارية، والإطلاقات على الإنسان اللبناني بمشروع متماسك حيال الرئاسة، وسيرة مؤهلة له.

أما السيرة، فهي تلك المرتبطة بمواقف قانونية ورسمية نخالها متقدمة على سائر المرشحين، في الحقل اللبناني الصرف كما في المواقف العربية والدولية، نذكر في أولها المقاومة السلمية المتواصلة تحت راية واسعة أول من مثلها سنة 1996 زميلنا الكبير سليم عبو، وقد أتت هذه المواقف بعض ثمارها في ساحة الحرية كما في بكركي والمختارة؛ وفي الحقل العربي والدولي في بحث حثيث عن معاقبة المجرمين الكبار في منطقتنا، من أرييل شارون الى صدام حسين الى معمر القذافي الى قتلة رفيق الحريري، كما المعركة الديمقراطية المفتوحة من إسلام آباد الى الرباط، والتي قمنا بتوجيهها قدر استطاعتنا في اجتماعات عربية متواصلة كما في البرلمان الغربية وفي مجلس الأمن.

وأما مشروعنا الرئاسي، فاستبقناه في كتاب عن «الرئاسة بين الأمس والغد» في صيف 1998، في محاولة آنذاك لفتح المعركة الرئاسية على النقاش العام، ولا بأس من تطويره على ضوء مستجدات التاريخ اللبناني مذكاً، وهذا التزامنا في الأسابيع المقبلة بحسب المستطاع، رغم ما كنا اخترناه لتخفيف الأخطار المداهمة لكل شريف في الوطن بقبول مركز لتطوير أبحاثنا القانونية في كلية الحقوق في جامعة يال Yale هذه السنة.

هذا طرحي عند المفترق التاريخي الذي يمر به لبنان: إما موقف توافقي حول غسان تويني رئيساً للبنان إذا شاء، وإما موقف تنافسي يبدأ بدخولنا الحلقة الرئاسية بما هي موقع مشرف للبنانيين جميعاً، وإن قست المنظومة السياسية اللبنانية بحصرها بمواطني لبنان الموارنة.

